



Distr.
GENERAL
A/37/386
27 September 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية

تقرير الأمين العام

- ١ - رجت الجمعية العامة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٤١/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، من الأمين العام أن يستكمل ، بمساعدة خبراء استشاريين مؤهلين ، التقرير المعنون " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية " (١) .
- ٢ - وعيّن الأمين العام ، عملاً بذلك القرار ، فريق الخبراء الاستشاريين المعني بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه ، واجتمع الفريق من ٢٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨١ ، ومن ١٨ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، ومن ١٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ .
- ٣ - ووفقاً للفقرة ٩٣ (ج) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار ١٠/٢) يقدم الأمين العام بهذا التقرير المستكمل ، واضعاً في اعتباره التطورات الجديدة ذات الأهمية الخاصة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في العالم .
- ٤ - وكان رئيس فريق الخبراء الاستشاريين قد أحال إلى الأمين العام برسالة مؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، التقرير المقدم طي هذا إلى الجمعية العامة .

(١) A/32/88/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.78.IX.1) .

المرفق

دراسة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية
لسباق التسلح وللنفقات العسكرية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣		تصدير للأمين العام
٤		كتاب الاحالة
٦	٢١- ١	مقدمة
		<u>الفصل</u>
١٤	٥٤- ٢٢	الأول - دينميات سباق التسلح
٣٩	٧٨- ٥٥	الثاني - الموارد ونزع السلاح
٥٧	١٠٨- ٧٩	الثالث - النفقات العسكرية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية
٧٣	١٣٣-١٠٩	الرابع - الآثار الدولية لسباق التسلح
٨٨	١٤٨-١٣٤	الخامس - النتائج والتوصيات

تصدير للأمين العام

هذا التقرير هو الثالث في سلسلة تقارير تعد برعاية الأمم المتحدة ويتم فيها ، بين الحين والآخر تحليل النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه . وقد أعد هذا التقرير فريق الخبراء الاستشاريين في هذا الموضوع الذي عينته بمقتضى احكام قرار الجمعية العامة ١٤١/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ . وكانت الجمعية العامة ان لاحظت أنه طرأت منذ اعداد التقرير السابق تطورات جديدة لها أهمية خاصة في الظروف الاقتصادية والسياسية قد رجحت من الأمين العام بموجب ذلك القرار أن يستكمل ، بمساعدة من يعينهم من الخبراء الاستشاريين المؤهلين التقرير الثاني في سلسلة التقارير المعنونة " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية " (١) .

ان الطاقة التدبيرية الفتاكة لترسانات الاسلحة القائمة ، ولا سيما الاسلحة النووية ، وفرض التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي تضيع من جراء استمرار استعمال العالم موارده المحدودة للأغراض العسكرية ، كانت دائما موضع اهتمام رئيسي للأمم المتحدة . ويعبر هذا التقرير بوضوح عن ذلك الاهتمام في سياق ما يمر به المناخ السياسي الدولي من تدهور حاليا وما أصاب الحالة الاقتصادية في العالم من وهن . وهوان يفعل ذلك يشدد على الترابط المتزايد لعالم يواجه مشاكل لا يمكن حلها الا بالجهود المشتركة ، أو يكون حلها بالوسائل الوطنية والاقليمية أعلى تكلفة بكثير . ويتجاوز التقرير الشرح العادي لسباق التسلح من حيث النفقات العسكرية الوطنية وتقدم قائمة بأسماء الدول المشتركة بذلك السباق ، فيوضح أن القوى المحركة لسباق التسلح ، والاغراض التي يخدمها ، ومختلف المظاهر التي يأخذها قد حولته الى ظاهرة سياسية ذات تأثير ضار على الخيارات الاجتماعية الاقتصادية العالمية لأن مجرد استمراره يفترض مقدما النزاع ويعزز المواجهة . وهذه ، باختصار هي احدى الرسائل الرئيسية لهذا التقرير الذي أقره بالاجماع فريق الخبراء الاستشاريين فـي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ .

ومما زادني ارتياحا تلك الدرجة العالية من الكفاءة التي أدى بها الخبراء مهمتهم الصعبة والدقيقة . وأغتني هذه الفرصة لأعبر لفريق الخبراء الاستشاريين عن تقديري وشكري وانني في حين اذكي التقرير للدراسة من قبل الحكومات ووكالات منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات غير الحكومية ، أود أن اشير الى انني لست ، في هذا الميدان المعقد الذي درسه الفريق في وضع يسمح لي بأن أصدر حكما على جميع جوانب العمل الذي انجزوه .

وعلا بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٣٥ أحيل هذا التقرير المستكمل المعنون " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية " الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٢

سيدى ،

أتشرف بأن أقدم رفق هذا تقرير الخبراء الاستشاريين المعني بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسليح وللنفقات العسكرية الذى عينتموه عملا بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٤١/٣٥ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

وكان الخبراء الاستشاريين الذين عينوا وفقا لقرار الجمعية العامة هم التالية أسماؤهم:

السيد قسطنطين ايني
السفير ، وزارة الشؤون الخارجية ، ادارة المنظمات الدولية ، بوخارست ، رومانيا .

السيد هندريك دى هان
استاذ العلاقات الاقتصادية الدولية ، بجامعة غرونينغن في هولندا .

السيد دراغومير ديوكويتش
المستشار الخاص لشؤون نزع السلاح ، الأمانة الاتحادية للشؤون الخارجية ،
بلغراد ، يوغوسلافيا .

السيد ولي الرحمن
نائب الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ، نيويورك (الدورتان الأولى والثانية) .

السيد كورت روتشيلد
أستاذ علم الاقتصاد بجامعة لنز في النمسا .

السيد كريستيان شميت
مدير مركز التحليل العلمي للمنازعات الدولية ، جامعة باريس ، فرنسا .

السيد أوسكار غونزاليز
السفير ، والممثل الدائم المناوب للمكسيك لدى الأمم المتحدة ، نيويورك (الدورة الأخيرة) ،

والسيدة افينجينيا مارتينيز
السفيرة والممثلة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة ، نيويورك ، (الدورتان الأولى والثانية) .

السيد سيمون البرتوكونسالفى
الوزير السابق في فنزويلا (للدورة الأولى) .

سعادة السيد خافيير بيريز دى كوبيار
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

السيد ياسونورى كيكوتشي
المستشار، بسفارة اليابان لدى يوغوسلافيا .

السيد لادسلاف ماتبيكا
نائب وزير في رئاسة حكومة الجمهورية التشيكوسلوفاكية الاشتراكية .

السيد سيمين ن . ناديل
استاذ ورئيس قسم، بمعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، أكاديمية
العلوم باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وقد تم اعداد التقرير في خلال الفترة من شهر تموز/يوليه ١٩٨١ الى شهر تموز/
يوليه ١٩٨٢ التي عقد الفريق أثناءها ثلاث دورات ، الأولى من ٢٠ الى ٣١ تموز/يوليه
١٩٨١ ، والثانية من ١٨ الى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، والثالثة من ١٩ الى ٣٠
تموز/يوليه ١٩٨٢ . وقد عقدت جميع الدورات في نيويورك .

ويود أعضاء فريق الخبراء الاستشاريين ان يعربوا عن امتنانهم للمساعدة التي تلقوها
من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم
المتحدة . ويرغبون بوجه خاص في اسداء الشكر للسيد جان مارتنسون ، الأمين العام المساعد
والى السيد عبد القادر بن اسماعيل الذى عمل امينا للفريق والى الدكتورة سواديش رانا التي
عملت مستشارة للفريق .

وقد طلب الى فريق الخبراء الاستشاريين بوصفي رئيسا له ان اقدم اليكم بالنيابة عنه
تقريره الذى أقر بالاجماع .

وتقبلوا احترامي

المخلص
(توقيع) قسطنطين ايني
رئيس فريق الخبراء الاستشاريين

مقدمة

١- يتزايد تحول سباق التسلح الى ظاهرة عالمية النطاق . ومع أن حدته تختلف اختلافاً ملحوظاً من منطقة الى أخرى ، فإنه ما من منطقة كبرى بقيت بمنأى عنه ، وقلة من البلدان تستثنى لها ذلك .

٢- على أن أهم جوانبه على الاطلاق هو التنافس في التسلح بين الدول العسكرية الكبرى ، ذلك انه ينطوي على أكبر تحويل للموارد وأعظم الأخطار الكامنة ؛ ويشكل القوة الدافعة الرئيسية لسباق التسلح الذي يعم العالم . فهنا تنشأ جميع التطورات العامة في التسلح ومن هنا تنتشر الى بقية أنحاء العالم ، بغواصل زمنية تطول أو تقصر . بل ان هذا التنافس هو أكثر حدة مما يوهي به الحجم الضخم والتوسع السريع لترسانات تلك الدول ، لانه يتخذ بصورة رئيسية بعداً نوعياً وليس بعداً كمياً ، بحيث يكون كل جيل جديد من الأسلحة أكثر تعقيداً وأكثر تدبيراً من المنظومة التي يحل محلها .

٣- وللزخم النوعي القوي لسباق التسلح نتائج الهامة بالنسبة الى الطريقة التي يتطور بها وعدم الأمن الذي يولده ، والأثر الذي يتركه على امكانيات نزع السلاح . ان سباق التسلح الذي ينصب فيه التشديد على الكمية ، يظل فيه متسع لمستويات اشباع أو لوضع حدود عليا واجراء تخفيضات متبادلة يتفق عليها ؛ أما في الظروف التي توجد فيها الابتكارات العسكرية السريعة ، فان العامل الحاسم لا يكون القوة العسكرية الفعلية للخصوم بقدر ما هو التقدم التكنولوجي الذي يحتمل أن يحققه في غضون عقد من الزمن أو نحو ذلك . وعليه فان الخطط الموضوعة للمشتريات العسكرية في البلدان التي هي في طليعة سباق التسلح التكنولوجي تلتبس الحصول على وسائل تهزم بها أكثر أسلحتها تقدماً وتبطل مفعول أحدث منظوماتها الدفاعية ، مما يضيف على التكنولوجيا العسكرية زخماً وسرعة في التقادم أكبر بكثير مما يحدث في مجال التطبيقات المدنية المقارنة .

٤- والحقائق المتعلقة بالصفة النوعية لسباق التسلح — وهي حقائق تثير الذعر وتتزايد في الأهمية — يجب ألا تغيب عن الأذهان ، عند مناقشة التدابير اللازمة لوضع حد لها . ولن يكفي اعتبار التخفيضات في مجموع النفقات العسكرية بوصفها المعيار الوحيد للتقدم المحرز في هذا الاتجاه ، ما لم تكن هذه التخفيضات كبيرة جداً في الواقع . وان اتخاذ تدابير داعمة لاحتواء سباق التسلح النوعي أمر غاية في الضرورة .

٥- ان مشاكل القضاء على الفقر وتحسين المستويات الصحية والتغذية والتعليمية والاسكانية التي يزيد تفاقمها الانفجار السكاني وأزمة الأغذية والدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية والحروب ، قد وصلت الى مرحلة التأزم في اصقاع كثيرة من العالم . ولا تقل أهمية عنها ، مشاكل التصنيع والنمو في البلدان النامية ، ومشاكل مكافحة تدور البيئة ، وتطوير مصادر جديدة للطاقة والمواد الخام مع المحافظة على المصادر المتوفرة حالياً ووقف تدور المدن ، ومشاكل أخرى كثيرة . ولكل هذه المشاكل مطالب في نصيب من

الاستثمار والبحث والموارد الأخرى على نحو يضعها في تنافس مباشر مع المطالب العسكرية . أما الفوائد الضخمة التي يمكن أن تنجم حتى عن تخفيضات تافهة في النفقات العسكرية واعادة توزيع الأموال الموفرة على هذا النحو ، فواضحة .

٦- والنتائج المترتبة على سباق التسلح وعلى النفقات العسكرية بالنطاق الذي تميزت به فترة ما بعد الحرب هي أوسع رقعة مما توحي به الاعتبارات الاقتصادية الصرفة . ولما كان سباق التسلح واحدا من العوامل الرئيسية التي تقرر شكل الاطار الدولي ، فان له تأثيرا عميقا على السياسة والاقتصاد والمجتمع في بلدان كثيرة . وفي بعض الحالات ، يفرغ خطر تدخل القوى الأجنبية المائل على الدوام حدودا ضيقة على السياستين الخارجية والداخلية ، وهي حدود قد تتعارض مع المطامح القومية . وفي حالات أخرى ، تصبح القوات المسلحة عاملا ذا وزن حاسم في السياسة الداخلية . كما أنه قد يكون للأولويات العسكرية تأثير كبير على اتجاهات الاقتصاد المدني .

٧- ويمثل سباق التسلح تبديدا للموارد وتحويلا للاقتصاد عن أغراضه الانسانية ، واعاقبة لجهود التنمية الوطنية ، وتهديدا للعمليات الديمقراطية . ولكن أهم خصائصه أنه يقوض في الواقع الأمن الوطني والاقليمي والدولي . فهو ينطوى على خطر دائم بنشوب حرب قد تشترك فيها أكبر الدول ، بما في ذلك الحرب النووية ، وترافقه سلسلة لا نهاية لها من الحروب على المستويات الأدنى . وهو يقيم حاجزا داءم التعاطف في وجه تنمية مناخ يمكن فيه الاقلال من أهمية دور القوة في العلاقات الدولية . وبالإضافة الى ذلك ، يعوق العلاقات بين البلدان ، مما يؤثر على حجم المبادلات واتجاهها ، ويقوض دور التعاون بين الدول ، ويعرقل الجهود المبذولة في سبيل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس أكثر انصافا .

٨- تلك هي بعض الصفات الرئيسية لسباق التسلح التي ورد تحليلها في التقرير الثاني عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية ، الذي قدم الى الجمعية العامة في عام ١٩٧٧ (٢) . وقد أورد تقرير عام ١٩٧٧ ، في سياق وصفه سباق التسلح بأنه ظاهرة دينمية تؤثر على الخيارات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والصناعية لجميع البلدان ، أدلة واضحة للعيان تاريخية وقائمة على التجربة تدعم احدى النتائج الرئيسية التي توصل اليها التقرير الأول حول الموضوع ، الذي قدم الى الجمعية العامة في عام ١٩٧١ (٣) . ولقد أوصى تقرير عام ١٩٧١ بتخفيض في النفقات العسكرية لتعزيز أهداف التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، محذرا بأن سباق التسلح يجب أن يتوقف ، لا بسبب ما ينطوى عليه من خطر مباشر على الجميع فحسب ، بل لأنه كلما استمر لمدة أطول ، أصبحت معه مشاكل النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والبيئة أصعب مراسا (٤) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) A/3469/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.72.IX.16) .

(٤) المرجع نفسه .

واعتبر تقريراً عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧ كلاهما التهديد الكامن في قضاء الانسان على نفسه في نهاية الأمر ، من جراء حرب نووية ، أكبر خطرياً واجهه العالم . وقد شدد التقريران على الحاجة الماسة الى الاعتراف والتسليم بأن الأمن الفعال لا يمكن تحقيقه عن طريق المزيد من الأسلحة .

٩- ولا تزال هذه الملامح الرئيسية للتقريرين السابقين تحتفظ بكامل صحتها . ولا يزال خطر حدوث حرب نووية من جراء حادث عرضي أو خطأ في الحساب أو عمل استراتيجي قائم . ومما زاد في المشاغل الأمنية للمشاركين الرئيسيين في سباق التسلح ، ولا سيما في الميدان النووي ، التحسينات المتصاعدة والابتكارات الجذرية في ترسانات الأسلحة الراهنة . والتقدم التكنولوجي في القطر العسكري يسبق عملية التفاوض لنزع السلاح . كما أن للاعتبارات الاستراتيجية أثراً سلبياً على احتمالات إقامة علاقات اقتصادية دولية متبادلة النفع بين الدول . ولا تزال المشاكل الضخمة التي ينطوي عليها التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، وخاصة في البلدان النامية ، تأتي في المرتبة الثانية بعد المطالب المتعاظمة التي يفرضها سباق التسلح على الموارد العالمية - البشرية منها والمادية .

١٠- غير أن الإطار السياسي الاستراتيجي والاجتماعي - الاقتصادي الذي يتم فيه استكمال تقرير عام ١٩٧٧ يختلف كثيراً عن الإطار الذي كان سائداً أثناء استكمال تقرير عام ١٩٧١ من حيث :

(أ) ان الاتفاق العسكري العالمي خلال السنوات الأربع الماضية قد ازداد بمعدل أسرع من معدله خلال السنوات الأربع السابقة لها . ويمثل هذا الاتجاه تناقضاً ليس فقط من حيث الزيادة الشاملة بالقيم الحقيقية ، بل أيضاً بسبب الزيادة الحاصلة في الانفاق العسكري للعالم المتقدم النمو الذي هدأ خلال السبعينات وثبت على المعدل الذي بلغه بعد الارتفاع السريع في الانفاق العسكري خلال الستينات .

(ب) ان المناخ السياسي الدولي على درجة استثنائية من الخطورة . فقد بدأت الثنائيات بنكسات حادة في عطية الانفراج كما تطورت خلال السبعينات . والتفاؤل المشوب بالحدور الذي ولدته النهاية الناجحة لمؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٧٥ لم يؤت أكله . وبينما كانت الخلفية السياسية الرئيسية في عام ١٩٧٧ هي اتفاقات هلسنكي الداعمة لعملية الانفراج التي اتسمت بها العلاقات فيما بين الدول الأوروبية ، فان الملامح الجلية لاجتماعات متابعة أعمال المؤتمر التي عقدت في مدريد في أوائل الثمانينات ، كانت الصعوبات الخطيرة في المحافظة على سياسة الانفراج تلك وأحيائها .

(ج) ان البؤر الراهنة للأزمات في مختلف أجزاء العالم قد تفاقمت من جراء التوتر المتزايد ومواقف المجابهة التي يتخذها كبار المشاركين في سباق التسلح . وكان من شأن الحسابات الاستراتيجية ، الهادفة الى تحديد مناطق النفوذ المواتية للمصالح الاقتصادية والعسكرية والاستيلاء عليها والسيطرة عليها ، أن عززت المنازعات القائمة وساهمت في ايجاد أسباب إضافية لمنازعات جديدة . وازا كانت أوضاع السبعينات قد شهدت أية اتجاهات ملحوظة في سبيل اخلاص المنازعات

أو احتوائها داخل أطرافقليمية ، فإن ما يميز أوائل الثمانينات هو وجود خطر بالغ من حدوث تصعيدات أوسع نطاقا يسببها واحد أو أكثر من الأحداث المشعلة للفتيل في المناطق المحتلة بالنزاع ، في معظم الحالات بين البلدان النامية .

(د) أنه يمكن على مدى ثلثي الشوط في عقد نزع السلاح في السبعينات ، لمن يستعرض مفاوضات نزع السلاح أن يورد قائمة بعدد من الاتفاقات الجزئية ، الثنائية والمتعددة الأطراف التي اعتمدت أو تم النظر فيها بشأن الحد من التسلح (٥) . وقد ورثت الثمانينات حالة من الأزمة المستعصية في مفاوضات نزع السلاح .

(هـ) أن السباق إلى تحقيق طفرات نوعية في التكنولوجيا العسكرية ينطلق دون كبح . وأية احتمالات بكبحه كانت تقوم من خلال الاتفاقات التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض فسي السبعينات ينبغي أن يعاد النظر فيها جذريا الآن ، وحصل في الخط الواهي أصلا ، السبى فصل ترسانات الأسلحة التعبوية عن الاستراتيجية والتقليدية عن النووية لدى الدول العسكرية الكبرى مزيد من التآكل بفعل الابتكارات التكنولوجية التي حققها وخطط لها من هم في مقدمة مجال التكنولوجيا العسكرية . ولقد وضعت القفزات التكنولوجية ، التي خططت في أوائل الثمانينات ، مشاكل الحد من الأسلحة ونزع السلاح في منظور مختلف جدا بالنسبة إلى السنوات القادمة .

(و) أن للاحتتمالات الاقتصادية العالمية للثمانينات الآن صلة بالتقدم الفعلي فسي ميدان نزع السلاح أكثر وثوقا منها في أى وقت مضى من التاريخ الحديث . ويشكل الأداء الاقتصادي السيئ في أواخر السبعينات تناقضا حادا مع ما اتسم به من حركة في الستينات وأوائل السبعينات . وقد عزيت الاتجاهات الهابطة إلى النهاية المبالغنة لعصر الطاقة الرخيصة من جهة ، وإلى عدم الاستقرار في الترتيبات النقدية والمالية الدولية من جهة ثانية ، وإلى المفاهيم المغلوطة للسياسة الاقتصادية وأحيانا إلى الصفة الدورية التي تتسم بها العوامل الاقتصادية العالمية ، من جهة ثالثة . ولكن هذه التفسيرات الجزئية لم تراعى كليا الآثار الكالمة للطبيعة المحدودة للموارد البشرية والطبيعية والمادية في العالم . وينظر الآن باطراد إلى طبيعة ومدى الموارد التي استهلكها سباق التسلح المكثف في السبعينات على أنها تركت أثرا سلبيا على الاحتمالات الاقتصادية العالمية فسي الثمانينات . وتشير الاسقاطات الاقتصادية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، في عام ١٩٨١ إلى أن احراز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح وفي اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمكن أن يحسن إلى درجة ملحوظة الاحتمالات الاقتصادية العالمية (انظر E/1981/113 ، الفقرة ٣) . ولكن حالة من الماطلة الطويلة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وفي الجمود الفعلي في مفاوضات نزع السلاح تضعنا أمام تركيبة لا تترك مجالا حتى لوضع اسقاطات اقتصادية على درجة متواضعة من التفاؤل للثمانينات . وهذا التناقض

(٥) A/32/88/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A.78.IX.1) ، الفقرة ٩ .

الأساسي بين الأهداف المعلنة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وسباق التسلح المستمر هو ما شددت عليه بوضوح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د - ١٠ / ٢) وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨ . ومنذ ذلك الحين أعيد تأكيد الأمر في تقرير الأمين العام عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية (A/36/356) الذي يذكر صراحة أن في وسع العالم مواصلة الانغماس في سباق تسلح طائش أو التحرك بسرعة تتسم بالتصميم نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وليس في وسعه أن يفعل الاثنين معاً .

١١ - غير أن من الملاح الرئيسة المعوضة لذلك ازدياد الوعي العام بخطر الحرب ، وخاصة الحرب النووية ، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية الويلية لسباق التسلح الطائش . ويتقدم الناس الآن ، يشغلهم القلق على المستقبل ويحدوهم شعور بالعجز أمام الحاضر ، في تجمعات جديدة ، وأعداد تتعاضد باطراد ، لضمان السلم وللدعوة إلى استراتيجيات بديلة لخدمة الأغراض الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يتوقع تقليدياً خدمتها بواسطة النفقات العسكرية الوطنية . وفي جميع أرجاء العالم ، يقوم الناس ، المهتمون بمسائل مثل العمالة والتخطيط الاقتصادي والبيئة والصحة والطب ومشاكل خاصة أخرى متعددة ، بتعبئة المواطنين وتسييس المسائل المتصلة بالتسلح (٦) . وقد أخذ دعاة حركة السلم النشطون يشكون بصورة متزايدة في القرارات المتخذة ضمن إطار سباق التسلح المشتد حدة ، وخاصة في الميدان النووي .

١٢ - وط من جانب آخر من جوانب سباق التسلح المعاصر ولدى عامة الجمهور رد فعل أكثر تنسيقاً من رد الفعل الذي رافق التطبيق المتزايد للعلم والتكنولوجيا في القطاع العسكري . وقد ساهمت عوامل عدة في جعل المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والمائدة إلى القطاع العسكري مختلفة عن المسائل الأخرى التي تثير عادة قلقاً شعبياً جدياً . بصورة عامة ، فإن الخطى السريعة للتغيير في مجال التكنولوجيا العسكرية توجد شكوكاً في أذهان الجمهور عما قد يحدث أن ينجم عن ذلك التغيير من آثار جانبية خطيرة في المستقبل . وقد لا تكون بعض هذه الآثار غير القابلة للعكس ظاهرة للعيان فوراً بل قد تكون لها أهمية اجتماعية بعيدة المدى . فالآثار التراكمية للتجارب النووية على طبقة الأوزون ، مثلاً، يتجاوز بكثير القدرة المؤكدة لدى عامة الجمهور الآن في فهم سباق التسلح . كما أنه ليس في الامكان التنبؤ بالآثار المترتبة على الاحتياجات الأمنية المتزايدة المحيطة بالمنشآت العسكرية ، بالنسبة إلى الحرية الشخصية .

١٣ - وعلاوة على ذلك ، فإن آفاق الأهداف المحسوسة للتكنولوجيا العسكرية لا تتطابق ، بكل بساطة ، مع حدود فهم الجمهور لضاعفاتها الملموسة وغير الملموسة . وغالباً ما تلقى السرية التي تحيط بها الحكومات المعلومات المتصلة بالقطاع العسكري التأييد على أساس أن الأطراف التي

(٦) انظر "التكنولوجيا قيد المحاكمة : المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا" - Technology on Trial : Public Participation in Decision-making related to Science and Technology (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ١٩٧٩) الصفحات ١١-١٧ .

لها مصلحة خاصة واختصاص هي وحدها التي ينبغي السماح لها بالحصول على المعلومات ذات الصلة . ولا تزال الثغرة قائمة دونما نقصان بين تلك القطاعات من المجتمع التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في المعرفة التي تشكل المعلومات المحجوبة عن الجمهور العام ، والقطاعات التي تتأثر حياتها بوضع هذه المعرفة موضع التطبيق . وما يزيد في قلق الرأي العام بهذا الخصوص ادراك انه ليس من المحتمل سير المدى الكامل للخيارات السياسية المتوفرة لخدمة الأغراض التي يتوقع بلوغها عن طريق سباق التسلح ، وذلك في غمار جنوح متزايد الى اخضاع المشاكل السياسية العريضة لحلول تكنولوجية ضيقة . فكثيرون يسمعون الى تحقيق نزع السلاح بوصفه شرطاً أساسياً مسبقاً لتوزيع أكثر انصافاً للموارد العالم المحدودة . وهو بالنسبة الى آخرين يعني أيضاً محاولة لوضع طريقة للمحاسبة الشعبية في عملية محاكمة مجموعة من الأمور المعتمدة تحول دون اجراء تقييم كامل دقيق لتكالييفها وفوائدها الاقتصادية - الاجتماعية . وتستند هذه الاعتبارات كلها الى ادراك عام متزايد بأن سباق التسلح قد غدا أكبر عقبة مفردة في طريق حفظ السلم والأمن الدوليين .

١٤ - وكما بينت بوضوح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي اعتمدت بالاجماع من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ان تعزيز الأسلحة النووية والتقليدية يهدد باحباط السلام ، وتعطيل التنمية وأن يصبح عقبة في طريق تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، واعاقة حل المشاكل الحيوية الأخرى التي يواجهها الجنس البشري . كما نددت بنفس الوثيقة بتكديس الأسلحة ، ولاسيما الأسلحة النووية ، بوصفها تهديداً لمستقبل الانسان أكثر منها حماية له . وان الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، في تشديدها على الحاجة الى تعزيز الأمن غير المنقوص لجميع الأطراف بأدنى مستوى من التعزيزات العسكرية ، وفي الوقت نفسه الى الافراج عن الموارد الأسيرة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، أظهرت بجلاء أن طبيعة المشاكل الأمنية والناشئة أصلاً كطبيعة الصنوين . أما الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والمعقودة في حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، فقد ذكرت بشكل قاطع ، في استعراضها للتطورات منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، أن الزيادة الهائلة التي طرأت على الميزانيات العسكرية منذ عام ١٩٧٨ ، واستحداث وانتاج ووزع أنواع جديدة من منظومات الأسلحة ، وخاصة من قبل الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية ، انما تشكل تحويلاً ضخماً متزايداً للموارد البشرية والمادية . ذلك انه الى جانب ما تشكله هذه النفقات العسكرية من تكاليف رأسمالية هائلة ، فقد ساهمت أيضاً في المشاكل الاقتصادية الراهنة في بعض الدول . وتشكل البرامج العسكرية القائمة والمزمعة هدراً هائلاً للموارد الثمينة التي يمكن استخدامها بطرق أخرى لرفع المستوى المعيشي للشعوب كافة ؛ وعلاوة على ذلك ، فان مثل هذا الهدر يضاعف الى حد كبير المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١٥ - وقد أجرى الأمين العام منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، عدداً من الدراسات تتعلق بعدة جوانب هامة لسباق التسلح ونزع السلاح وهي تخفيض المصروفات العسكرية والأسلحة النووية ، وتدابير بناء الثقة ، والأمن الدولي ونزع السلاح ، والصلة بين نزع السلاح

والتنمية (٧) . وينبغي النظر الى هذه الدراسات ، التي تمت أو التي لا تزال قيد الاتمام ، بمساعدة من الخبراء المؤهلين الذين يمثلون تشكيلة واسعة من مختلف الفئات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية - الاجتماعية في المجتمع الدولي ، على أنها خطوة الى الامام في سبيل سد الثغرة القائمة بين أولئك الذين كلّفوا بمسؤولية التفاوض لنزع السلاح ، وأولئك الذين تتأثر حياتهم به .

١٦ - وقد أدى قرار الجمعية العامة اجراء تقييم دوري ومنظم للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية بالفعل الى وضع تقريرى خبرا قدّم الى الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح التي أيدت مرة أخرى الحاجة المستمرة الى هذه الممارسة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٣١ (د-٢٦)) . وتنص الوثيقة الختامية على أن يقوم الأمين العام على فترات دورية بتقديم تقارير الى الجمعية العامة عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه . ومع أن في الامكان الى حد ما تمحيص بعض آثار سباق التسلح بواسطة دراسات قطاعية عدة ، فان دراسات النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وللنفقات العسكرية هي وحدها الدراسات الاستقصائية الشاملة المستقلة حول الموضوع ، التي أجريت بغية الكشف عن أحدث آثار سباق التسلح . ولقد راعينا لدى استكمال تقرير عام ١٩٧٧ ، ما ورد في استنتاجاته من تشديد على اجراء المزيد من الدراسات لبعض المجالات التي لم تكن لتتوفر فيها آنذاك معلومات كافية . ونظرنا ، عند قيامنا بذلك ، ووفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٤١/٣٥ ، المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، في التطورات الجديدة التي تبرز آثار سباق التسلح البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه .

١٧ - ويصف الفصل الأول الخصائص الأساسية لسباق التسلح . وقد تم التوسع في مناقشة التأكيد الرئيسي على الزخم التكنولوجي لسباق التسلح وذلك بدراسة ما للديناميات التي تحكم سباق التسلح من خصائص القصور الذاتي وخصائص الفعل ورد الفعل . ولقد تم وصف الآثار العسكرية الاستراتيجية المترتبة على الاندفاع المستمر في سبيل الابتكار التكنولوجي بملاحظة بعض من أحدث التغييرات التي أدخلت على التكنولوجيا العسكرية والعقائد الاستراتيجية . كما يكرر الفصل التأكيد على مركزية التهديد النووي والحاجة الماسة الى ايلائه الأولوية عند النظر في مختلف النهج لتحقيق نزع السلاح .

١٨ - ويقدم الفصل الثاني تقييماً للموارد الطبيعية والبشرية والمادية التي يستهلكها سباق التسلح في عالم محدود الموارد . وهو يتناول القلق ازاء الموارد في حالة من الضيق المادى ومسألة الوصول الاقتصادي اليها بغية دراسة ما في ذلك من آثار على النفقات العسكرية والعقائد الاستراتيجية . ويظهر التناقض واضحاً بين الآثار السلبية للميل الى التفكير في استخدام القوة العسكرية لضمان الوصول دونما عائق الى موارد تفصلها مسافات سياسية ومادية ، والاحتمالات الايجابية التي تنطوي عليها ادارة تعاونية قائمة على أساس الترابط العالمي .

(٧) للاطلاع على موجز مقتضب للدراسات ، انظر الوثائق الرسمية للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (A/AC.206/9) .

١٩- ويحلل الفصل الثالث التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للدفعات العسكرية الوطنية . وتتم دراسة أثر الانفاق العسكري على النمو الاقتصادي بهدى من البيانات التاريخية فيما يتعلق بآثاره القصيرة الأجل والطويلة الأجل بالنسبة الى اقتصاد البلدان التي هي على مستويات مختلفة من التنمية .

٢٠- ويرد في الفصل الرابع تحليل للآثار الدولية لسباق التسلح ، يعالج هذا السباق على أنه عامل رئيسي ، له تأثير ضار على جوانب حرجية للحياة الدولية . ويدقق هذا الفصل ، عند استعراضه التطورات الأخيرة المتصلة بالقلق المتزايد بشأن الأمن القومي والدولي ، في الآثار السياسية والاقتصادية الضارة المترتبة على الاستمرار في سباق التسلح . بما في ذلك آثاره الاجتماعية المهلكة .

٢١- وفي الوقت الذي يعزز فيه الفصل الختامي بعض التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير عام ١٩٧٧ ، فإنه يتقدم أيضا ببعض الاقتراحات الأخرى لتنفيذ المطلب الشعبي الذي يلقي الدعم على نطاق واسع بوقف سباق التسلح أولا ثم عكس اتجاهه .

الفصل الأول

د. ينميات سباق التسلح

٢٢ - بدأ عقد الثمانينات بتفاقم خطير في التوترات الدولية وما يكاد يكون مأزقا في مفاوضات نزع السلاح ، وهذا اقتران يندربا لسوء لوقف سباق التسلح الذي تزايدت حدته ويوشك أن يدخل جولة جديدة من التصعيد تحت ضغط مزدوج من قوة دافعة تكنولوجية غير مقيّدة والتزامات استراتيجية غير محدودة المدى لبلوغ أهداف متنوعة سياسية - عسكرية . وقد أنتج عقد السبعينات حلولاً تكنولوجية للعديد من القيود التي أعاقَت في الأعوام السابقة استخدام الأسلحة النووية كأدوات خطيئة للاكراه السياسي والقوة العسكرية . وقد خلّفت أيضا ما لا يقل عن ٤٠ نزاعا مسلحا وعددا مساويا من حالات النزاع الأخرى ، ويمكن أن يكون بعضها بمثابة فتيل اشعال يؤدي الى استخدام جزئي أو كلي لترسانات الأسلحة القائمة بما فيها الأسلحة النووية المهلكة ، وهذا الخطر أكثر واقعية منه في أي وقت مضى وذلك يرجع جزئيا الى تركيز واضح على توسيع مجال النظريات الاستراتيجية وتمديد مداها . وقد تم توسيع طبيعة ومجال العناصر السياسية - الاقتصادية لهذه النظريات لتغطية فترات السلم والحرب على السواء ؛ كما تم توسيع نطاق اهدافها العسكرية لتغطية العالم بأسره باعتباره ساحة استراتيجية متكاملة متعددة المستويات .

٢٣ - وغني عن القول ان هذه التطورات المزعجة تتناقض كلية مع المقاصد والبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بنبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية وعدم تدخل الدول في شؤون بعضها البعض . وهي تمثل أيضا إضعافا شديدا للإرادة السياسية اتضح خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

٢٤ - في السنوات الأربع التي تخللت ما بين الدورتين الاستثنائيتين الأولى والثانية المكرستين لنزع السلاح ، زادت النفقات العسكرية العالمية على ١٦ تريليون دولار (٨) وهذا يعني أن أن مليون دولار أنفقت على الأسلحة في كل دقيقة من كل ساعة في كل يوم من عام ١٩٨١ . وبالمقارنة بمجموع سنوي يبلغ ٣٥٠ بليون دولار بأسعار الجارية في عام ١٩٧٧ ، فإن النفقات السنوية العسكرية للعالم في عام ١٩٨١ كانت ٥٥٠ - ٦٠٠ بليون دولار بأسعار اليوم (٩) . وهذا الرقم الذي يستحصى على الفهم في حد ذاته ، يمثل تقريبا ٦ في المائة من مجموع الناتج العالمي ويساوي ٢٥ في المائة من كل الاستثمارات السنوية الثابتة في عالم يواجه تباطؤا شبه

(٨) انظر : Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures

١٩٨١, (World Priorities Inc., Leesburg, Va.), p.6

(٩) انظر : World Armaments and Disarmament-SIPRI Yearbook, 1982

(London, Taylor and Francis Ltd.), p. XXIV

عالمي في اتجاهات النمو الاقتصادي (انظر E/1981/113). ويقدر أن خمس مجموع النفقات العسكرية يذهب إلى مخزون متزايد من الأسلحة النووية ويحتوى بالفعل على قوة تفجيرية تبلغ أكثر من مليون ضعف القوة التفجيرية لقنبلة هيروشيما. وفي الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨١، بلغت التجارة الدولية في الأسلحة، بما في ذلك المعدات والخدمات، أكثر من ٢٠-١٤٠ بليون دولار، ثلثها مع البلدان النامية المفعمة بالتوتر التي شهدت عن قرب أو خاضت بالفعل ما يقرب من جميع النزاعات المسلحة التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية والتي تزيد على ١٣٠ نزاعاً.

٢٥- وهذه الاحصاءات، المعربة في حد ذاتها، تصبح أيضاً أكثر إثارة للخوف عندما تستخدم كأساس لاستنتاج الاتجاهات للعقد القادم في وضع تزايد فيه حدة التوترات وأصبحت مفاوضات نزع السلاح في حالة توقف تام، وإذا ما افترضنا زيادة سنوية قدرها ٢ في المائة فقط في النفقات العسكرية العالمية، ويعتبر هذا بمثابة انتصار لضبط النفس - مقارنة بالمستويات التاريخية - في النفقات العسكرية خلال فترات التوترات الشديدة، وستنتج عن هذا مبلغ إجمالي عالمي مقداره ٨٥٠ بليون دولار تقريباً بأسعار اليوم بحلول نهاية القرن الحالي، وافترض معدل زيادة مقداره ٣ في المائة فإن الرقم المقابل سيكون أكثر من ١٠٢٠ بليون دولار خلال نفس الفترة.

٢٦- وعند تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاتجاهات، ينظر إلى سباق التسلح باعتباره عطية دينمية للتراكم الكمي والتحسينات الكيفية لمختلف الأسلحة والقوات المسلحة أو كليهما. بيد أن دينميات سباق التسلح تنطوي على أكثر من مجموع النفقات العسكرية وقائمة مستكملة بالمشاركين الكبار والصغار فيها. فالقوى التي تدفعه والأغراض التي يخدمها، ومختلف الأشكال التي يظهر بها تؤثر بشدة على آثاره الاجتماعية - الاقتصادية وطبيعة الاجتراءات المطلقة لوقفه وعكس اتجاهه.

٢٧- وحيث أن النفقات العسكرية العالمية تسير في اتجاه متصاعد بمعدل قدر بحوالي ٣ في المائة سنوياً (من حيث الحجم) خلال السنوات الأربع الماضية، فإن هذه النفقات ارتفعت بمعدل أسرع إلى حد ما مما حدث في السنوات الأربع السابقة، رغم الأدلة المتدهورة للاقتصاد العالمي (الرسم البياني ١). وأن العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية مقيسة باعتبارها جزءاً من الناتج العالمي الإجمالي، قد أصبح بذلك أثقل. كما أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها أكثر خطورة نظراً إلى أن الأعباء الاقتصادية تحمل في ثناياها بذور الاستياء الاجتماعي وزعزعة الاستقرار السياسي مما يعوق عطية التنمية ويستثير التوتر داخل الدول وفيما بينها. وفي حين أن سباق التسلح له جوانب مختلفة وآثار عالمية، فإن الجهود الرامية إلى وقفه أولاً ثم عكس اتجاه قوته الدافعة المتسارعة تتطلب معالجة المشكلة من جذورها.

٢٨- وكما هو مؤكد في مختلف أجزاء تقرير عام ١٩٧٧، أن المحرك الأول لسباق التسلح على المستوى العالمي يتمثل في سباق التسلح الكيفي بين الدول العسكرية الكبرى؛ وهذا يرجع أساساً إلى الاحتكار الفعلي من جانب هذه الدول لتطوير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وإلى نصيبها الضخم من حيث الحجم في الإنتاج العسكري العالمي والصادرات العالمية من الأسلحة

المتطورة ، وإلى الطابع العالمي لمصالحها السياسية والعسكرية . وأشار التقرير نفسه أيضا ، ليس فقط إلى أن البلدان الستة الرئيسية من حيث الانفاق العسكري تنفق ثلاثة أرباع النفقات العسكرية العالمية ، ولكنها تجرى أيضا ما يكاد يشكل كل البحث والتطوير العسكري ، وتصدر عمليا كل صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية (١٠) . وان جميع التطورات ذات المغزى في الأسلحة تنبع من هنا وتنتشر من هنا إلى بقية أنحاء العالم ، بعد فترات فاصلة متفاوتة في الطول والقصر . والنسبة إلى العديد من أنواع الأسلحة التقليدية ، يبدو أن هذه الفترات الفاصلة قد تضاعفت في السنوات الأخيرة ، وفي الوقت نفسه ، ونظرا إلى أن هذه الأسلحة قد تم استيعابها في بلدان على محيط دائرة سباق التسلح ، هناك أجيال أخرى من الأسلحة في طور التطوير في المركز لتحل محلها ، مبهدة الأرض لجولة جديدة من الانتقال والمحاكاة ، وخارج هذا العدد الصغير من البلدان المنتجة ، تتوقف عمليات سباق التسلح أو المنافسات أساسا وعادة بصفة تامة على الامدادات الخارجية بالأسلحة والغنيين والمدربين .

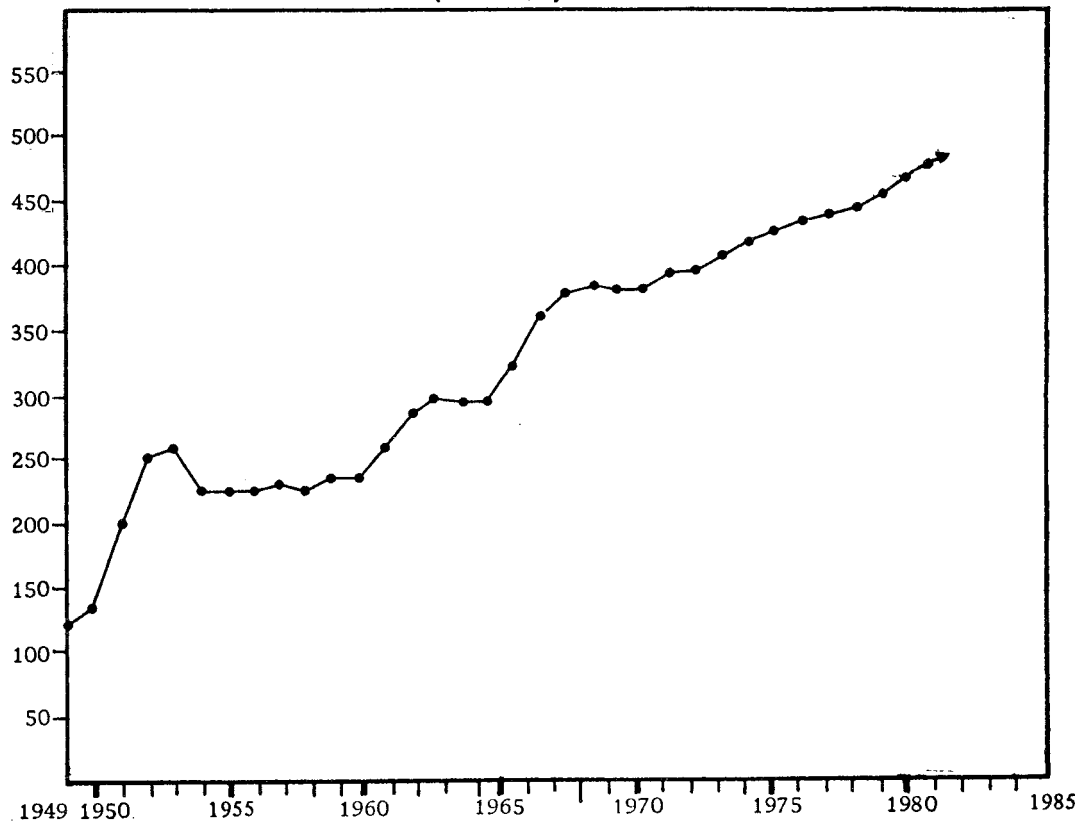
٢٩ - ويؤكد تقرير عام ١٩٧٧ أيضا أنه رغم أن حدة سباق التسلح ظاهرة متزايدة على نطاق عالمي فإنها تختلف بصورة ملحوظة من منطقة إلى أخرى . ففي حين لم يبق عدد يذكر من البلدان ولم تبق أي منطقة رئيسية على الإطلاق خارج سباق التسلح ، فإن المصطلح ليس ملائما بدرجة كافية لوصف قوة الدفع المتجمعة لعملية توسيع وتحديث القوات العسكرية ، ويمكن لهذه العملية أن تكثف سباق التسلح ، الأوسع نطاقا ، وخاصة في المناطق التي تتعرض البلدان فيها لضغوط سياسية وعسكرية ولأنواع أخرى من الضغوط ، وحيث المنافسات بين الدول الأخرى تؤدي إلى التورط والتدخل ، وحيث توجد أراض تحت الاحتلال الأجنبي ، وحيث تشعر البلدان أن سيادتها واستقلالها مهددان تهديدا مباشرا . وان العوامل التي تحد من حجم ومقدار النفقات العسكرية القومية ، وقوى القصور الذاتي التي تتحكم في توجيهها التكنولوجي والاستراتيجي ، وعمليات القسر المتبادلة المتولدة عن عملية فعل ورد فعل ، تختلف اختلافا ملحوظا داخل كل منطقة وفيما بين مختلف المناطق وتتبدى آثارها بطرق مختلفة داخل وخارج إطار الأحلاف العسكرية الرئيسية ، وفي حين يوصف سباق التسلح بأنه ظاهرة ذات نطاق عالمي فإن من الضروري مع ذلك ، أن تؤخذ هذه العوامل المختلفة في الاعتبار حتى يتم توجيه الاجراءات الفعالة لتصحيح قوتها الدافعة العمياء إلى خصائصها المميزة .

(١٠) البلدان الستة الرئيسية من حيث الانفاق العسكري هي : الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ولا ينبغي أن تحجب الإشارة إلى " البلدان الرئيسية الستة من حيث الانفاق العسكري " الفروق الشاسعة جدا داخل هذه المجموعة . ان لا تحتل جميع هذه البلدان مكان الصدارة في عملية ابتكار الأسلحة أو تصديرها ، كما أن الانفاق العسكري داخل هذه المجموعة من البلدان (ولا سيما متوسط الانفاق العسكري للفرد) يختلف كثيرا من بلد إلى آخر . وليست جميعها ذات امكانيات عسكرية كذلك التي تضافي على بعض منها أهمية عسكرية - استراتيجية عالمية .

الرسم البياني ١ - النفقات العسكرية العالمية،

١٩٨٢ - ١٩٤٩

بآلاف الملايين من دولارات الولايات المتحدة ، بالأسعار ومعدلات الصرف
الثابتة (١٩٧٨)

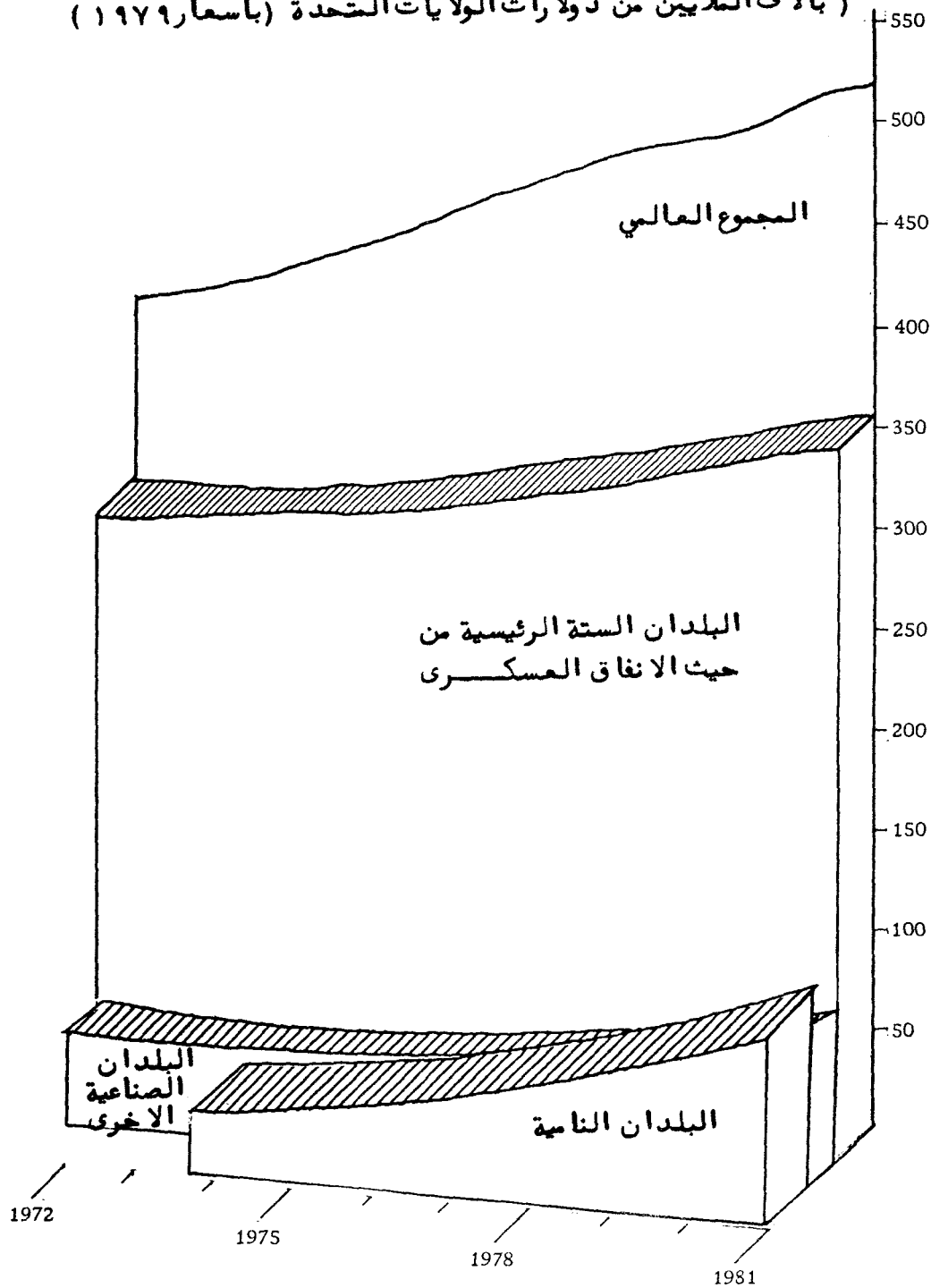


المصدر : مقتبس من الأسلحة ونزع السلاح في العالم World Armaments
and Disarmament ، حولية معهد ستوكهلم الدولي لدراسة
شؤون السلام ، ١٩٨١ ، الصفحة ٣ .

... / ...

الرسم البياني ٢ - النفقات العسكرية ، ١٩٧٢ - ١٩٨١

المجموع العالمي ونفقات مختارة من البلدان
(بالآلاف الملايين من دولارات الولايات المتحدة (بأسعار ١٩٧٩)



المصدر : نزاع السلاح في العالم ، حواصة معهد ستوكهولم الدولي لدراسة
شؤون السلام ، التذييل ه با* .

الجدول ١ - النفقات العسكرية ، مخيمات متتارة من البلدان ،
 (١) ١٩٧٢ - ١٩٨١
 (بلايين الدولارات والنسبة المئوية الى المجموع العالمي)

	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨١
بلايين نسبية	بلايين نسبية	بلايين نسبية	بلايين نسبية	بلايين نسبية
الدولارات	الدولارات	الدولارات	الدولارات	الدولارات
٦٩٣	٢٥٩٤	٧٠٥	٢٣٧٢	٢٥٩٤
١٥٠	٧٨٠	١٥٦	٧٤٧	٧٨٠
١٥٧	٨١٣	١٣٨	٦٦١	٨١٣
١٠٠	٥١٨٧	١٠٠	٤٧٨٠	٥١٨٧
١٠٠	٤٤٨٤	١٠٠	٤١٦٣	٤٤٨٤
١٠٠	٤١٦٣	١٠٠	٤١٦٣	٤١٦٣

البلدان الستة الرئيسية من حيث
 الاتفاق العسكري

البلدان الصناعية الأغنى
 (ب) البلدان النامية

المجموع العالمي

(أ) المصدر: الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي (World Armaments and Disarmament) ، حولة معهد ستوكهولم
 الدولي لدراسة شؤون السلاح ، ١٩٨٢ ، التذييل هـ
 (ب) الأرقام المتعلقة بالبلدان النامية غير قابلة للمقارنة بالقياس من سنة الى أخرى لأن عدد هذه البلدان ازان على مر السنين
 خلال الفترة المعنية .

٣٠ - وأكدت الاتجاهات في عام ١٩٨١ الطابع الشديد التركيز لجوانب ثلاثة رئيسية للنفقات العسكرية العالمية في عام ١٩٧٧ وهي النفقات العسكرية العالمية ، والنفقات العالمية على البحث والتطوير العسكريين ، وتجارة الأسلحة الدولية .

(أ) كانت التقديرات الدقيقة القائمة على أساس البيانات المقبولة بوجه عام والتي تشير الى نصيب كل بلد في النفقات العسكرية العالمية من الصعب الحصول عليها كما كان الحال في عام ١٩٧٧ . ويرجع هذا الى عدم اتاحة البيانات الكاملة عن جميع البلدان - وأيضا لأن بعض البلدان لا تقدم البيانات المناسبة عن نفقاتها العسكرية - وكذلك الى مشاكل الاختلافات الدولية من حيث المعلومات الاحصائية ، ومشاكل التعاريف ، واختلاف معدلات صرف العملات وعدم القابلية للمقارنة (١١) . ومع ذلك ، فان معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ومنظمات أبحاث أخرى قد نشرت بعض التقديرات التي تعطي مؤشرا للأحجام التي ينطوى عليها الأمر (١٢) . ويستفاد من تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ،

(١١) لهذه الأسباب ، لم يكن في مقدور الخبراء الموافقة على أرقام محددة بشأن النفقات العسكرية ، ونفقات البحث والتطوير العسكريين وقيمة عطيات نقل الأسلحة الى البلدان فرادى . وقد كانت هناك صعوبات جمة في استنباط تعاريف للنفقات العسكرية تكون مفيدة وفي نفس الوقت عملية وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي ، وفي تحويل أرقام العملات القومية الى عملة مشتركة ، وفي تقدير كيفية تصحيح الأرقام لتأخذ في الاعتبار تغيرات الأسعار في كل من القطاعين المدني والعسكري عن الاقتصاد . وخلال بضع السنوات الماضية بذلت جهود هامة داخل اطار الأمم المتحدة لتحسين امكانية المقارنة في هذه المجالات ولزيادة فهم وقياس الآثار المترتبة على سباق التسلح من ناحية الموارد . انظر " تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الأموال الموقرة على هذا النحو في تقديم المساعدة للبلدان النامية " (A/9770/Rev.1 ؛ منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.1.50) ، وتقدير الأمين العام عن تخفيض الميزانيات العسكرية (A/S-12/7) .

(١٢) تستمد تقديرات النفقات العسكرية العالمية بصورة رئيسية من معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ووكالة الولايات المتحدة لمراقبة التسلح ونزع السلاح ، وتختلف الأرقام التي يقدمها كل من هذين المصدرين اختلافا كبيرا في بعض الحالات ولكن ليس الى الحد الذي يترك أثرا جوهريا على النتائج . وأرقام وكالة مراقبة التسلح ونزع السلاح أعلى بوجه عام . وبالتالي جاء تقدير الوكالة للنفقات العسكرية العالمية لسنة ١٩٧٩ ببلغ ٥٢١ بليون دولار أي أعلى بنسبة ٦ في المائة من تقدير معهد ستوكهولم البالغ ٤٩٢ بليون دولار . ولضمان امكان المقارنة بين الفصول والفروع حبتنا استخدام أرقام معهد ستوكهولم طوال هذا التقرير .

(يتبع)

٠٠/٠٠

أن البلدان الرئيسية الستة من حيث الانفاق العسكري - المذكورة في تقرير عام ١٩٧٧ والمشار إليها من قبل (انظر الفقرة ٢٨) - مازال نصيبها يمثل ٧٠ في المائة تقريبا من مجموع النفقات العسكرية العالمية . كما أن النصيب الأكبر من المجموع العالمي يأتي من الدولتين العسكريتين الرئيسيتين (١٣) . وهذه التقديرات توضح أيضا الحلفين العسكريين الرئيسيين وهما منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف وارسو يتحلمان أكثر من ٧٠ في المائة من النفقات العسكرية العالمية . ويتركز نحو ٧٥ في المائة من النفقات العسكرية العالمية في البلدان المتقدمة النمو، وتقتسم البلدان النامية نسبة أخرى تبلغ ١٦ في المائة .

(ب) والنسبة الى البيانات عن أعمال البحث والتطوير العسكريين ، فان التقديرات الحالية أكثر تعبيرا عن التركيز الشديد للنفقات العسكرية العالمية حيث لا تبلغ حصة ١٣٦ بلدا ناميا مجتمعة حتى كسرا قابلا للحساب من المجموع العالمي (١٤) . وكما هو مشار أيضا في تقرير عام ١٩٧٧ ، تنفق الدولتان العسكريتان الكبيرتان ، نظرا الى مكانتهما في تطوير التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، حصة عملاقة من مجموع النفقات على أعمال البحث والاستحداث العسكريين .

(تابع الحاشية رقم ١٢)

وعلى أية حال ، فان مجال الخطأ في الأرقام يحتمل أن يكون أكبر من الاختلافات الموجودة بين الأرقام المستمدة من مصادر مختلفة . فالبيانات التي يقيم كل من الوكالة والمعهد استنتاجاته على أساسها غير متساوية في النوعية وبعضها غير موثوق به تماما . والنسبة للنفقات العسكرية العالمية تعدد الأرقام التي تزيد أو تقل عن الأرقام المقدمة بنسبة ١٠ في المائة مقبولة مع ذلك ، وفي الأرقام المتعلقة بالاتجاهات الواردة بعد ذلك يكون هامش الخطأ أصغر كثيرا بوجه عام حيث ان ذلك في معظمه هو مسألة ثبات على التعاريف ، أما في الفترات الزمنية الطويلة فان استخدام معاملات أخرى مقبولة أيضا لتصحيح تغييرات الأسعار يمكن بطبيعة الحال أن يكون له أثر ملحوظ .

(١٣) ان أرقام الميزانية العسكرية الرسمية للاتحاد السوفياتي كانت ثابتة الى حد ما في النصف الثاني من السبعينات . وكان الرقم في عام ١٩٧٧ - ١٧٢ بليون رول ، وذكر أنه انخفض الى ١٧ بليون رول في عام ١٩٨٠ ، ونظرا للاختلافات في التغطية وصعوبات حساب معدلات صرف العملات ، فان هذه الأرقام غير قابلة بصورة مباشرة للمقارنة مع أرقام الميزانية العسكرية في أي موضع آخر من التقرير . والنسبة للولايات المتحدة ، انخفضت هذه النفقات العسكرية في منتصف السبعينات ، وكان الرقم في عام ١٩٧٧ يساوي ١٢٠.٨ بليون دولار . وفي أواخر السبعينات ، كانت هناك زيادة تمثلت في رقم ١٢٦ بليون دولار في عام ١٩٨٠ . وكلا رقمي الولايات المتحدة بأسعار ١٩٧٩ وهما يستندان الى تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام .

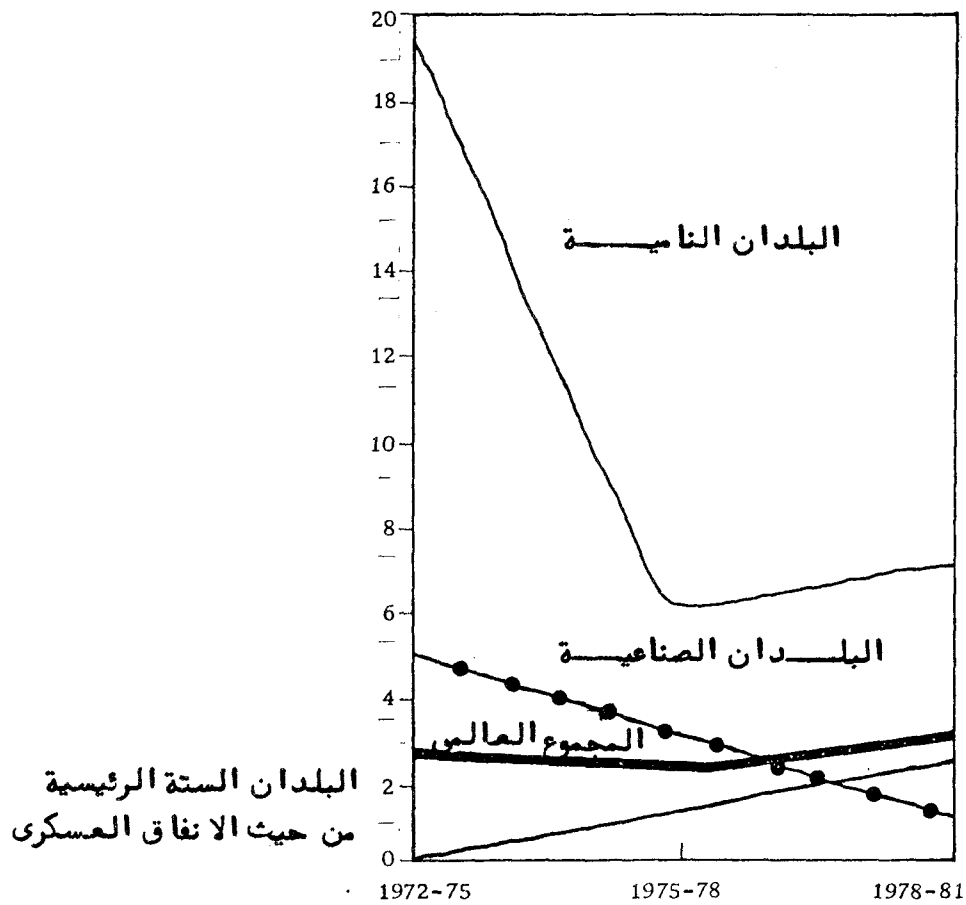
(١٤) انظر Collin Norman, The God That Limps: Science and Technology in

the Eighties (New York, W. W. Norton and Company, 1981)

- (ج) ونفس الصورة صحيحة في مجال التجارة الدولية في الأسلحة ، التي تضاعف حجمها في عام ١٩٨١ خلال السنوات الخمس السابقة ، وظلت متركزة بصفة شديدة على جانبي العرض والطلب على السوا ، فان أكثر من ٩٠ في المائة من الأسلحة المنقولة في جميع أنحاء العالم مصدره من ستة بلدان متقدمة النمو ، ولدتين العسكريتين الكبيرتين النصف الأكبر فيها .
- (د) وتذهب أنصبة كبيرة من الأسلحة المنقولة الى المناطق التي بها حالات نزاع بين البلدان النامية . ولذلك كان نصيب بلدان منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٨١ أقل بقليل من ثلث اجمالي واردات الأسلحة في جميع أنحاء العالم . فقد استوردت أكثر من القيمة الاجمالية لواردات الأسلحة لجميع المناطق النامية الأخرى ، وهي الشرق الأقصى ، وأمريكا الجنوبية وشمال افريقيا وجنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الوسطى ، ونفس الشيء صحيح بالنسبة الى الوضع في الجنوب الافريقي حيث استوردت جنوب افريقيا بمفردها أسلحة أكثر من كل الدول الافريقية الأخرى مجتمعة خلال عقدى الخمسينات والستينات . وفي عام ١٩٨٠ ، ظهرت جنوب افريقيا باعتبارها أكبر مستورد فردي للأسلحة التي تصدرها اسرائيل ، وبلغ نصيبها ٣٥ في المائة من صادرات اسرائيل من الأسلحة .

الرسم البياني ٣ - معدلات نمو النفقات العسكرية ، ١٩٧٢ - ١٩٨١

مجموعات مختارة من البلدان والمجموع العالمي
(النسبة المئوية لتوسط الزيادة السنوية الى النفقات الحقيقية) (أ)



(أ) مستمدة من الجدول ٢ .

... / ...

الجدول ٢ - معدلات نمو النفقات العسكرية،
(١) ١٩٨١-١٩٧٢

(النسبة المئوية لمعدل الزيادة السنوية
الى النفقات الحقيقية)

١٩٨١-١٩٧٨	١٩٧٨-١٩٧٥	١٩٧٥-١٩٧٢	
٢٢٢	١٣٣	٠ -	البلدان الستة الرئيسية من حيث الانفاق العسكري
١٥٥	٣٤٤	٥٢٢	البلدان الصناعية الأخرى
٧١١	٥٧٥	١٩٣٣	البلدان النامية
٢٢٨	٢٢٢	٢٥٥	المجموع العالمي

(أ) مستمد من الأرقام الواردة في الجدول ١ .

٣١ - وكما ذكر من قبل في هذا الفصل ، يقدر أن ما يقرب من خمس الانفاق العسكرية العالمي يدخل في المخزونات المتنامية من الأسلحة النووية التي تجاوزت منذ أمد بعيد قوة الفتك الكافية لتدمير العالم عدة مرات . وفي خلال الستينيات تمخض الاتجاه التكنولوجي لسباق التسلح النووي والسبعينيات عن نتائج مذهلة في تحسين قدرة الأسلحة النووية على الوصول من نصف الكرة الأرضية الى النصف الآخر ، وقوتها ، ودقتها ، وقد رتبها على المناورة والبقاء دون حدوث أى تخفيضات كبيرة في أعدادها . وقد بين تقرير عام ١٩٧٧ بالتفصيل بعض الأوجه الملفتة للاهتمام بشكل أكبر لهذه الظاهرة ، وذلك لاظهار نطاق الامكانات التدميرية لسباق التسلح النووي علاوة على بيان ضخامة تكاليفه العالية المحضرة وصعوبة تدابير نزع السلاح التي تستهدف وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه .

٣٢ - وضخت اتجاهات الثمانينات هذه المخاطر المتشعبة الحوالب ، الى جانب الامكانية اللامعتولة تقريبا لان يستخدم جزء من هذه الترسانات العميقة ، أو كلها ، بالفعل اذا لم تتخذ تدابير عاجلة لنزع السلاح . وفي هذا السرد ، فان الاتجاهات التكنولوجية والاستراتيجية للعقد القادم مختلفة بعض الشيء عنها بالنسبة الى العقدين السابقين عليه . واذا كانت دفعة تكنولوجية سابقة قد تمخضت عن ابتكارات من شأنها أن تجعل من وضع استراتيجي لا استخدام الأسلحة النووية ، الى حد ما ، أمرا لا يمكن التفكير فيه ، فان هناك الآن تأكيدا بيّنا على انتاج ابتكارات يكون من شأنها أن تجعل الأسلحة النووية قابلة للاستخدام . وتضاهي الابتكارات التكنولوجية ، مثل تصغير حجم الأسلحة النووية واستحداث العناصر النووية الوليصة التي يمكن أن تحول السلاح التقليدي الى سلاح نووي ، نظريات استراتيجية عن حرب نووية محدودة . ولا يقع الوصف التفصيلي لكل هذه الابتكارات في نطاق هذا التقرير ، بيد أن بعض خصائصها الوثيقة الصلة بالموضوع والتي لها علاقتها المباشرة بمجالات المشاكل المتصلة بنزع السلاح ، يلزم ذكرها .

٣٣ - وأولى تلك الخصائص هي تلك المتعلقة بتطوير قوة الفتك والدقة عن طريق اجراء اضافات على قوة السلاح وتخفيضات في مدى الاخطاء الدائرية المحتملة . وفي أوائل السبعينيات ، كان مدى الخطأ الدائري المحتمل لأكثر القذائف تقدما للدولتين النوويتين الرئيسيتين نحو ٥٠٠ ميل ، وهذا المدى لا يمكن تحقيقه الا من مواقع اطلاق ثابتة ذات قاعدة برية ، وكانت القذائف التي تطلق من الغواصات ذات درجات من الدقة أكثر انخفاضا الى حد كبير . وفي نهاية السبعينيات ، تغيرت الحالة بدرجة كبيرة بقيام الولايات المتحدة بتركيب شبكات توجيه من طراز ان . اس - ٢٠ (NS-20) على الصاروخ مينيتمان الثالث (Minuteman III) ، مما خفض من الخطأ الدائري المحتمل الى أقل من ٢٠٠ متر . وهذه الزيادة في الدقة ، مقرونة بالتحسينات في التصميم التي زادت من قوة الرأس الحربي الى أكثر من الضعف ، قد زادت احتمال التدمير الذي تحدثه طلقة مفردة ضد موقع - قذائف محصن على بعد عدة آلاف من الأميال الى نسبة ٨٠ في المائة . ولا يمكن الحصول على دليل يتعلق بدرجات الدقة الخاصة بالقذائف السوفياتية الا من مصادر غير سوفياتية ، الا ان خطأ دايريا محتملا مشابها لذلك الخاص بصاروخ مينيتمان الثالث قد نسب الى القذيفة السوفياتية اس . اس - ١٨ (SS-18) ، كما أن مسألة ما اذا كانت هذه القذيفة دقيقة أم لا هي مسألة أتسل

أهمية من الدليل على أن الاتحاد السوفياتي قد حسن دقة قذائفه بدرجة كبيرة (انظر A/35/392 ، المرفق) .

٣٤ - وهناك تأثير مباشر للتقدم التكنولوجي في مجالي الدقة وقوة الفتك على التوجه الفضائي والجوانب الكمية لسباق التسلح النووي . ومع افتراض أن الهدف النهائي للسباق من أجل الدقة هو ضمان إصابة أي هدف ، يمكن رؤيته ، بدقة وتدميره بالكامل ، فإن هذا السباق يتطلب تحسينات دأمة في شبكات الاتصالات والقيادة والتحكم من ناحية ، وتوسعا في الترسانات الموجودة من ناحية أخرى . وعلى سبيل المثال ، يمكن ، بسهولة ، النظر إلى الاضفاء المتنامي للصيغة العسكرية على الفضاء على أنه يعكس المدى الآخذ في الاتساع للاتجاه التكنولوجي إلى تحسين شبكات الاتصالات والقيادة والتحكم . وفيما بين سنتي ١٩٥٨ و ١٩٨١ ، يقدر عدد التتابع الاصطناعية التي أطلقت بما يربو على ١٩١٧ ؛ أطلقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منها ما يربو على ١٩٠٠ (١٥) . وتذكر التقارير أن الأنواع التي أطلقت حتى الآن ، وتلك التي هي في المرحلة التجريبية أو في مرحلة التخطيط ، تتمثل بما يلي : رسم الخرائط الدقيقة للقذائف ومواقع الإطلاق ولأهداف ؛ وتكنولوجية التوجيه المتطورة المستفيدة من رسم الخرائط الدقيقة لمجال الجاذبية الأرضية ؛ وأجراء التحسينات على المركبات العائدة بهدف التغلب على تقلبات الأرصاد الجوية ؛ وشبكات التوجيه النهائية المعدة للجيل القادم من الرؤوس الحربية المحسنة .

٣٥ - وقد نبع الكثير من هذه المستحدثات العسكرية عن برامج فضاء مدنية ، والاثنان لا يمكن أساسا الفصل بينهما بسهولة . فمن الوجهة التقنية ، انحدرت الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه مباشرة من شبكات إطلاق التتابع الاصطناعية المتعددة ، كما أن تقنيات المناورة والالتحام في الفضاء كانت ، في وقت واحد ، السلف والخلف للأسلحة المضادة للتتابع الاصطناعية التي يجري تطويرها واختبارها . بيد أن المنجزات الفضائية المدنية في مجالات مثل الاتصالات ، والأرصاد الجوية ، ورسم الخرائط ، والملاحة ، طغى عليها ، في أذهان الجمهور ، التفوق الكبير الذي أضيف على الدول العسكرية الكبرى من خلال الأثر الحاسم لتكنولوجيا التتابع الاصطناعية في ثلاثة ميادين على الأقل ، هي : تحديد الأهداف ، والملاحة ، وتقييم الأضرار فيما يتعلق باستراتيجيات القوة المضادة في الحرب النووية ؛ والمراقبة وتحديد الأهداف والملاحة في مجال " الحرب التقليدية " ؛ والاستخبارات العالمية النطاق ، ومراقبة البرامج العسكرية للبلدان الأخرى ومراقبة الحروب التي ليس للدول الكبرى دور مباشر فيها .

٣٦ - ومن المحتمل أن تكون الآثار المترتبة على القدرة المذكورة أخيرا ايجابية وسلبية معاً : مثل التحقق من اتفاقات الحد من الأسلحة أو من فض الاشتباك من ناحية ، والقيام بدور الشرطة

(١٥) حبلية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٨٢ ، الصفحتان

في منطقة ما والمساعدة في العدوان ، من ناحية أخرى . وكما اقترحت الدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة بشأن امكانية انشاء وكالة دولية للرصد بالتتابع الاصطناعية ، يمكن استخدام تكنولوجيا الفضاء بفعالية للتثبت من امتثال الاتفاقات الدولية بشأن الحد من الأسلحة وكذلك لمراقبة مناطق الأزمات بتكلفة سنوية تقل كثيرا عن واحد في المائة من النفقات السنوية الحالية على سباق التسلح على النطاق العالمي (انظر A/AC.206/14) . بيد أنه في حالة التحفظات المتبادلة التي تميز فترات التوترات الدولية المتفاقمة ، تظل الجوانب المغيدة المحتملة لتكنولوجيا الفضاء دونما اكتشاف ، وخاصة في ميدان الشبكات المستقلة للرصد والمراقبة .

٣٧ - ان اتجاه التكنولوجيا لسباق التسلح ، والذي لا يشكل توجهه الفضائي الا مثالا توضيحيا واحدا ، له آثاره الخطيرة فيما يتعلق بوجهية الكمي والنوعي . وقد وصف تقرير سنة ١٩٧٧ (بالتفصيل الأثر المزعزع الذي تحدثه التكنولوجيا على عملية مفاوضات نزع السلاح . وأكد التقرير ، منذ حصره للترسانات الاستراتيجية في العالم منذ توقيع الاتفاق الاول للحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (الجولة الاولى من محادثات سولت) في سنة ١٩٧٢) ، على ما يلي :

(أ) ان الحدود العليا المتفق عليها لعدد أجهزة إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات كانت قاب قوسين أو أدنى من التحقيق بحلول سنة ١٩٧٦ ؛

(ب) ان وقف شبكات وزع القذائف المضادة للقذائف التسيارية لم يردع برامج البحث والتطوير النشطة لتحسين هذه الشبكات ، ولم يكن للاتفاق تقريبا أي أثر ملموس على مدى وزع الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه ؛

(ج) ان عدد أجهزة إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات ظل ثابتا نسبيا ، ولكن اعداد الرؤوس الحربية النووية القابلة للنقل كـان يزداد بنحو . . . ١ رأس كل سنة .

٣٨ - وأثناء المفاوضات المتعلقة بالجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية تبادلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بيانات عن القوات النووية الاستراتيجية لكـلا الجانبين . وكانت القوات موضع البحث هي تلك التي لديها القدرة على تهديد البلدين ، أي ما يشار اليه أحيانا بوصفه " الشبكات الاستراتيجية المركزية " . وفي " مذكرة التفاهم المتعلقة بانشاء قاعدة بيانات " ، أعلن البلدان للمرة الأولى عن حيازتهما للاعداد التالية من هذه الأسلحة الاستراتيجية حتى تاريخ ١٨ حزيران / يونيه ١٩٧٩ (A/35/392 ، المرفق) :

اتحاد الجمهوريات
الولايات المتحدة الاشتراكية السوفياتية

١ ٣٩٨	١ ٠٥٤	أجهزة إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات
١ ٣٩٨	١ ٠٥٤	أجهزة إطلاق ثابتة للقذائف التسيارية العابرة للقارات
٦٠٨	٥٥٠	أجهزة إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والمجهزة بناقلات عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه
٩٥٠	٦٥٦	أجهزة إطلاق القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات
١٤٤	٤٩٦	أجهزة إطلاق القذائف التسيارية المطلقة من الغواصات والمجهزة بناقلات عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه
١٥٦	٥٧٣	قاذفات قنابل ثقيلة
صفر	٣	قاذفات قنابل ثقيلة مجهزة للقذائف الانسيابية التي يزيد مداها عن ٦٠٠ كم
صفر	صفر	قذائف تسيارية جو - سطح

٣٩ - ومن الصعب ادراك قوة وعدد هذه الأسلحة الاستراتيجية . فانظر أن غواصة واحدة من طراز بوسيدون بقذائفها الست عشرة المجهزة بناقلات عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه يمكن أن تتل رؤوسا حربية الى ٦٠ هدفا مستقلا ؛ وتبلغ القوة التفجيرية الكلية لهذه الرؤوس الحربية ٦٤ ميغاطن ، وهي قوة تفجيرية أكبر مما كان لجميع الذخيرة التي أطلقت في الحرب العالمية الثانية ؛ ومع ذلك فان هذه القوة الميغاطنية لاتعادل سوى جزء أو بضعة أجزاء من ألف من القوة الميغاطنية الموجودة في الترسانة الاستراتيجية سواء للولايات المتحدة أو للاتحاد السوفياتي . وإذا أضيف الى ذلك الأسلحة النووية التعبوية وقوتها التدميرية المحتملة ، فان اللامنتهية الأساسية للحصول على المزيد من الترسانات النووية تصبح أكثر وضوحا . وقد قدم كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، كل على حدة تقديرات مفصلة للترسانات الموجودة والمخطط لها لدى الطرف الآخر . ويصف التقرير السوفياتي المعنون " من أين يأتي تهديد السلم " الثالث استراتيجي للولايات المتحدة من حيث قذائفها التسيارية العابرة للقارات ، وطائراتها الاستراتيجية ، وغواصاتها النووية . أما تقرير الولايات المتحدة ، المعنون " القوة العسكرية السوفياتية " ، والقوات الجوية ، وقوات الدفاع الجوي ، والقوات البحرية للاتحاد

السوفياتي (١٦) . وهذان المنشوران يقدمان معا فكرة واضحة الى حد ما عن مدى صعوبة المضاهاة بين أجهزة الاطلاق والرؤوس الحربية ؛ وبين الرؤوس الحربية والسرعة والدقة والطاقة التدميرية ؛ وصعوبة وضع جميع هذه العوامل في سياق جغرافي - سياسي بغية التوصل الى اتفاقات مقبولة من الجانبين بشأن الحد من سباق التسلح النووي .

٤ - فالتمييز بين الأسلحة النووية التعبوية والأسلحة الاستراتيجية ، مثلا ، كان يعتمد دائما على الافتراضات المتعلقة بالاستخدامات المتوخاة اكثر مما يعتمد على أى خصائص تشغيلية متأصلة للأسلحة ذاتها (١٧) . بل انه نتيجة لمجموعة أخرى من التطورات التكنولوجية ، أصبح التمييز أقل أهمية ، وأكثر ما ينطبق ذلك علي أوروبا التي تقع على مسار النوعين من الأسلحة . ان تطوير شبكات القذائف المتوسطة المدى لم يتوقف قط . وفي خلال الفترة قيد الاستعراض ، ما فتئت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تقدمها ، وان كان ذلك بخطى متباينة ، في تحديث قواتها التي تستخدم القذائف . بيد أن المعتقد أن التطورات التكنولوجية الرئيسية تتجسد

(١٦) أنظر : " من أين يأتي تهديد السلم " Whence the Threat to Peace ، موسكو ، (دار النشر العسكرية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وزارة الدفاع ، ١٩٨٢) . أنظر أيضا : " القوة العسكرية السوفياتية Soviet Military Power (واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة ، المطبعة الحكومية ، ١٩٨٢) .

(١٧) تصنف القذائف النووية عامة بوصفها اما تعبوية أو استراتيجية لاعتبارات تتعلق اما بالنظريات العسكرية واما بخصائصها التقنية ، أو بكليهما معا . ويميز التصنيف المعروف على النحو الأكثر شيوعا بين القذائف البعيدة المدى (أكثر من ٥٠٠ كم) ، والقذائف المتوسطة المدى (ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ كم) ، والقذائف القصيرة المدى (حتى ١٠٠ كم) .

في القذائف الجديدة المقدمة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، والتي وزعت بالفعل أو من المخطط وزعها في أوروبا (١٨) .

(١٨) تم صنع القذيفة السوفياتية لـ ٠ لـ ٠ ٢٠ - ٢٠ (SS = 20) ، ذات المرحلتين والمجهزة بثلاثة رؤوس حربية مزودة بناقلات عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه ، للاستعاضة بها عن القذيفتين لـ ٠ لـ ٠ ٤ - (SS = ٤) ولـ ٠ لـ ٠ ٥ - (SS = 5) ذاتي الرأس الحربي الواحد . وقد شهد للقذيفة لـ ٠ لـ ٠ ٢٠ - ، التي بدأ وزعها في سنة ١٩٧٦ ، بالدقة العالية والقدرة على إعادة التحميل بسرعة ، وسهولة الحركة .

والقاذفة بيرشينغ - الثانية (Pershing II) هي نتاج عدد من صور التقدم التكنولوجي، بما فيها الوسائل الأكثر سرعة فيما يتعلق بتحديد الأهداف والاطلاق ، وتطوير رأس حربي ذي درجة عالية من الدقة موجه من قاعدة الاطلاق . ولدى هذا الأخير أيضا القدرة على اختراق الأرض مما يجعله مفيدا في الهجمات على الأهداف المحصنة ، بينما يقلل من الأضرار التبعية الى الحد الأدنى .

وبالنسبة الى القذيفة الانسيابية البعيدة المدى بأشكالها المختلفة (المعلقة جوا والمعلقة بحرا ، والمعلقة أرضا) ، اندمجت على الأقل ثلاثة خيوط من التطور التكنولوجي كي ينجم عن اندماجها نظام يمكن أن يعزز بدرجة كبيرة القوة المضادة والقدرات القتالية في الحرب لأي أمة تمتلك هذا النظام . فقد أسفر التقدم المحرز في تكنولوجيا المحركات النفاثة عن انتاج محركات صغيرة ، خفيفة الوزن ، وذات درجة عالية من الكفاءة . وسمحت أنواع الوقود السائل الأكثر توليدا للطاقة بأن تكون القذيفة الصغيرة ذات حمولات مؤثرة أكبر ومدى أطول . وأدت الالكترونيات الحالية المطلوبة الى انتاج شبكات توجيه ومراقبة جديدة تضاعف بدرجة كبيرة من دقة القذيفة وامكانية الاعتماد عليها وتعدد أوجه استعمالها . (أنظر : حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٨١ ، الوثيقة A/35/392 ، المرفق) .

٤١ - ولا تكمن أهمية التغييرات الجارية الآن في ميدان الأسلحة النووية وحاملاتها فهي أن أدائها في المهام المسندة اليها عادة يتحسن سنة بعد أخرى ، بل في أن أنواعا جديدة أساسا من المهام أصبحت ممكنة . وفي هذا الصدد ، فإن أسلحة النيوترون ذات الاشعاع المعزز وثيقة الصلة بالموضوع بوجه خاص ؛ وتؤكد الخصائص المتعلقة بأدائها أن معظم الطاقة المحررة تكون على هيئة أشعة مؤينة وليس على هيئة عصف أو حرارة . وأحيانا توصف الخاصية التي تتميز بها هذه الأسلحة بأنها أكثر تدميرا لحياة الانسان مما هي للممتلكات . بيد أنه بسبب هذه الخاصية بالتحديد ، قد تكون العتبة النفسية ضد وزعها منخفضة - وتلك هي إحدى الخصائص التي ترتبط عامة بكثير من الأسلحة التعبوية التي تستهدف خفض الأضرار التبعية .

٤٢ - والتأثير المشترك لهذه التطورات هو علاقة دائرية بين التكنولوجيا والنظرية تجعل من عملية نزع السلاح أمرا معقدا وصعبا على نحو متزايد . وتفتح التكنولوجيات الجديدة الطريق أمام النظريات الجديدة والتي توفر بدورها نقاط انطلاق لتغييرات تكنولوجية جديدة تهيء حالات جديدة لاعادة التفكير الاستراتيجي . وحلقة السببية المفرغة هذه التي تربط بين التكنولوجيا والنظرية يجمعها جهود نزع السلاح النووي تدور في دوائر حيث تصحب التقييدات في مجال ما قوة متجددة في مجال آخر . وعلى سبيل المثال ، لم يكن هناك اتجاه نزولي في التجارب النووية منذ وقعت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في سنة ١٩٦٣ . وعلى العكس من ذلك ، فإن معدل اجراء التجارب في السنوات الأربع الماضية - نحو ٥٠ تجربة في السنة - كان أعلى كثيرا منه في السنوات الأربع السابقة (١٩٧٤-١٩٧٧) حينما كان المتوسط ٣٧ تجربة فقط . وفي سنة ١٩٨١ وحدها ، أجرى ما مجموعه ٤٩ تجربة نووية ، قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمعظمها (١٩) .

٤٣ - والواقع أن تاريخ مفاوضات الحد من الأسلحة ونتائجها الهزيلة فيما يتعلق باتفاقات الحد من الأسلحة يشهد أن هذه الاتفاقات تركت دائما أبوابا مفتوحة لتطويرات نوعية جديدة ، ولم يكن لها تأثير مباشر على كبح سباق التسلح النووي . فالتحديدات الجزئية للتجارب النووية توازيها تطويرات في التكنولوجيات من شأنها أن تجعل التجارب النووية غير ضرورية . وتصاحب الحدود العليا المتفق عليها بشأن أجهزة الإطلاق زيادات في عدد الرؤوس الحربية النووية . ويتبع عمليات تحديد أعداد القذائف المضادة للقذائف التسيارية احرار تقدم كبير في التكنولوجيا الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية مما يسفر عن جولة جديدة من تصعيد سباق التسلح النووي اذا لم يحدد اتفاق شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية الموقع في سنة ١٩٧٢ الى ما بعد سنة ١٩٨٢ ، وهو الموعد المقرر لاستعراضه . وتجرى عمليات تخفيض الرؤوس الحربية النووية جنبا الى جنب مع عمليات تصميم وتخزين أسلحة التدمير الشامل الأخرى ، بما فيها الأسلحة الكيميائية . ويغدو سباق التسلح فوق المحيطات وفي الفضاء عاملا اضافيا لتقويض عملية نزع السلاح . كما ان عدم تحقيق تقدم تجاه نزع السلاح في مجال واحد أو أكثر من تلك المجالات يقوى من حالات الفشل ، بينما يخلق في مجالات أخرى ، جمودا فعليا في عملية التفاوض بشأن نزع السلاح برمتها .

٤٤ - وبدأت الثمانينات بالقاء شكوك جديدة على اتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الموقع في حزيران / يونيه ١٩٧٩ . ولم تبدأ المفاوضات المخطط لها بشأن الجولة الثالثة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وعلقت المفاوضات الثنائية والثلاثية

بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بما فيها المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، والمفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، ونقل الأسلحة التقليدية . ولا تزال مفاوضات فيينا بشأن التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا عاجزة عن التقدم لسنوات عديدة . وفي إطار العملية المستمرة لمؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا جرى أيضا النظر في مسألة عقد مؤتمر حول تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، دون التوصل الى نتائج حاسمة حتى الآن . وقد بدأت بالفعل سلسلة من المفاوضات في تشرين الثاني /نوفمبر (١٩٨١) ، وهي المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا ، بيد انه لا يزال من المبكر جدا تقدير نتائجها دون اجراء مفاوضات تكميلية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية واجراء تخفيضات عليها ؛ ولم تبدأ تلك الأخيرة الا في حزيران /يونيه ١٩٨٢ . وعجزت لجنة نزع السلاح ، وهي الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ، حتى عن البدء في مفاوضات بشأن البنود ذات الأولوية القصوى المتعلقة بنزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي . وفيما يتعلق بالبنود التي كانت موضوعا للمفاوضات ، فان لجنة نزع السلاح لم تحقق بعد نتائج ملموسة .

٤٥ - وفيما يتعلق بتطورات الأسلحة التقليدية ، أورد تقرير سنة ١٩٧٧ حقيقة أن تلك التطورات كانت بعيدة المدى . فقد خضعت الأسلحة التقليدية لتحسينات مستمرة وسريعة فيما يتعلق بالحجم ، والسرعة ، وقوة الدفع ، وقوة النيران ، والدقة ، وما الى ذلك . وأصبحت الأسلحة المتقدمة ، بما فيها الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ، شائعة في مستودعات البلدان المتقدمة ، وكذلك البلدان الأقل نموا . وقد استمرت هذه التطورات دون توقف خلال الفترة قيد الاستعراض . وكان الإنجاز الوحيد في ميدان تحديد الأسلحة التقليدية ان اعتمدت في سنة ١٩٨٠ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، التي تعهد ، بالنظر الى نطاقها المحدود ، ذات قيمة انسانية ما وليست تدبيرا من تدابير نزع السلاح . وقد استمرت تكاليف وحدات الأسلحة المتقدمة في التصاعد ، حتى بعد تسويتها لحساب معامل التضخم . وفيما بين سنتي ١٩٧٧ و ١٩٨٠ ، زادت تكاليف البحث والتطوير والتجريب والتقييم المتعلقة بمنظومات الأسلحة الموجهة ذات القذائف المتقدمة التي تستجيب لحرارة وصوت أهدافها ، بما يتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة في بعض الحالات . وقد ازدادت تكلفة الوحدة بالطن لبعض أنواع الدبابات ، بعد تسويتها لحساب معامل التضخم ، ضعفين أو ثلاثة أضعاف فيما بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . وبالإضافة الى ذلك ، اجتمعت مظاهر التقدم التكنولوجي في مجالات عديدة لتنتج أنواعا جديدة من الأسلحة التقليدية ذات آثار عسكرية وسياسية محتملة بعيدة المدى . وكان الغرض من الاتجاه التكنولوجي في ميدان انتاج الأسلحة التقليدية خلال الستينات والسبعينات هو انتاج " أجيال " و " أسر " من الأسلحة التي تكاد ، على نحو خطير ، أن تمحو الخط الفاصل بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية سواء بالنسبة الى قوتها التدميرية ودقتها أو بالنسبة الى الأدوار المتعددة المهام التي تسند اليها . وينشأ التغير التكنولوجي في بضعة بلدان ، الا انه سرعان ما ينتشر الى سائر دول العالم عن طريق نقل الأسلحة .

٤٦ - وإذا لم تكن هناك تدابير ذات معنى فيما يتعلق بنزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي ، فإن سباق التسلح سيستمر جنبا الى جنب مع الخطر الملازم بأن يصبح واحدا أو أكثر من كبار المشتركين في هذا السباق ، طوعا أو كرها ، متورطا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في النزاعات الإقليمية . وقد حدثت جميع الصدامات العسكرية تقريبا منذ الحرب العالمية الثانية في البلدان النامية . ويقدر عدد القتلى بما يتراوح بين عدد قتلى الحرب العالمية الثانية وحدها وعدد الذين قتلوا في كلا الحربين العالميتين (٢٠) . ومن بين البلدان النامية التسعين التي خاضت بالفعل في تلك النزاعات أو كانت قريبة منها ، ليس هناك أكثر من ١٢ بلدا يعرف عنها أنها تمتلك أية قدرة كبيرة على إنتاج الأسلحة المستخدمة في تلك النزاعات ، بل إنها تستورد الأسلحة والخبرة التكنولوجية من العالم المتقدم النمو بوجه عام ومن الدول العسكرية الرئيسية بوجه خاص . وأيا كان السبب المباشر لأي حرب محلية نشبت في البلدان النامية فإن هذه الحقيقة ذاتها قد أسهمت بالكثير في الصبغة الدورية للنواحي التكنولوجية والاستراتيجية لسباق التسلح ، وفي الطبيعة الهشة للانفراج ، إلا إذا طبقت على أساس غير انتقائي على جميع مناطق العالم .

٤٧ - ان ظاهرة نقل الأسلحة على النطاق الدولي ، وهي كبيرة ومتنامية في حجمها وشمولها ، أصبحت وسيلة رئيسية للربط بين سباق التسلح - فيما بين المشتركين الرئيسيين فيه - وبين المصروفات العسكرية المتباينة على نطاق واسع - فيما بين البلدان النامية . وعلى وجه التقريب ، ينحصر ثلث التجارة الدولية في الأسلحة في البلدان المتقدمة النمو ، حيث تنتمي أيضا غالبية الدول الموردة والمتلقية للسلاح لأحد الحلفين العسكريين الرئيسيين . ومن ناحية أخرى ، يتم ما يقدر بثلاثي هذه التجارة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛ مع قيام المجموعة الأولى من البلدان باحتكار جانب التوريد احتكارا فعليا . ومن بين البلدان النامية المتلقية للسلاح لا ينتمي سوى القليل الى منظومة حلف عسكري كبير . بيد أن عددا كبيرا من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية ، بالإضافة الى اعتبارات التجارة البحتة ، يؤثر على العلاقات الخاصة بالموارد والمتلقي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تجارة الأسلحة ، باعتباره مجالا مختلفا عن اتصالاتها التجارية الأخرى . وليس من الممكن التوصل الى محصلة دقيقة لهذه الظاهرة . ذلك أنه نادرا ما تعلن الشروط الفعلية لصفقات نقل الأسلحة ؛ وتتضمن هذه الشروط الأساليب التساهلية للدفع ، وفترات التسليم ، وتوريد قطع الغيار والمعدات الداعمة ، والترتيبات المتعلقة بالترخيص المشترك والانتاج المشترك والتسهيلات المتعلقة بالتدريبات ليتسنى

(٢٠) أنظر : الانفراج السياسي وسباق التسلح ، Political Détente and the Arms Race, First-Hand Information Department, برلين الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، دائرة المعلومات المباشرة ١٩٧٦ .

للمعلاء استخدام المعدات . بيد أن من المعروف أن أكثر من ثلثي الاثنين وثمانين مستوردًا للسلاح بين البلدان النامية لهم ترتيبات مع المصدرين تتعدى مجرد الخدمات المادية المتعلقة بعملية نقل الأسلحة ، وهي على سبيل المثال : برامج المساعدة العسكرية ، والنقل المباشر وغير المباشر للمعدات ، والدورات التدريبية للأفراد العسكريين ، وتوفير القواعد العسكرية والمرافق البحرية ومراكز التصنت ، والتفاهم الضمني والصريح بشأن الدعم السياسي أو العسكري في حالات الاضطرابات الداخلية أو التهديدات الخارجية بالنسبة للبلد المتلقي (٢١) .

٤٨ - وخلال السبعينات تزايدت باطراد حوادث اشتراك البلدان الموردة للأسلحة في حالات النزاع وفي النزاعات الناشئة في البلدان المتلقية . ومن أصعب الأمور تقديم الأدلة التي تشهد على ذلك ، بيد أنه ذكر ، كإشارة إلى الاتجاهات في هذا الشأن ، أنه في حالتين تقريباً من كل ثلاث حالات من جميع العمليات الكبرى لنقل الأسلحة ، كان اشتراك المورد في النزاع الفعلي عاملاً في نتيجته النهائية (٢٢) ، وقليلة هي النزاعات الكبرى التي أسفرت عن نتائج لم تكن موضع استياء خصم أو آخر ، وحينئذ يقوم البلد المخبون المتلقي للأسلحة إما بتصعيد وادائه من الأسلحة من نفس المورد ، وإما بالتوجه إلى مورد مختلف للحصول على معدات أفضل وأكثر ، وللحصول في نفس الوقت على شروط أكثر مواتاة لنقل الأسلحة . وفي حالات عديدة ، جرى إبرام صفقات أسلحة بشروط تساهلية مع البلدان المتلقية التي تعتبر هامة للمورد من الناحية الاستراتيجية كمصدر للمعسدين والمواد الخام ، أو كنقطة خنق في تخطيط العمليات العسكرية ، أو كشريك أصغر محتمل وغير رسمي في منظومة حلف عسكري رئيسي ، أو كتوليفة تضم عاملاً واحداً أو أكثر من هذه العوامل . وتبين التغييرات في طبيعة وحجم نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط ، وجنوب آسيا ، والشرق الأقصى ، فيما بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ هذه الظاهرة بدرجة بالغة من الوضوح .

٤٩ - وليست جميع المنازعات في البلدان النامية وثيقة الصلة بدرجة متساوية باستراتيجيات كبار مصدرى الأسلحة ، ويقع الكثير منها ، إلى حد كبير ، ضمن الفئة التي يمكن وصفها بأنها مناطق

See "The Myths of the Arms Restraint" , International Policy Report, (٢١)
vol. V(May 1979); Lawrence B. Ekpebu, "An African Persective on the US/USSP/
China Arms Pelicies", Alternatives, vol. VI(1980), pp. 93-129; Edward A. Kolodziocy
and Robert E. Harkway, "Developing Countries and the International Security System",
Journal of International Affairs, vol. 34 (Spring/Summer 1980), pp. 59-88 : "Arming
the World", Time, (26 October 1981), pp. 28-41 .

See Istvan Kende, "Wars of Ten Years: 1967-1976" Journal of Peace (٢٢)
Research, vol. XV(1978), pp. 227-237.

ذات أهمية استراتيجية هامة . ولكن ما دامت هذه المنازعات تحدث في بعض المناطق التي تعتبر أقل هامشية من غيرها ، فإن لنتائجها النهائية أهمية للحسابات الاستراتيجية للمورد بين الرئيسيين للأسلحة . ومن هذه الناحية ، كما هي الحال من نواحي أخرى عديدة ، أصبح العالم مسرحا استراتيجيا متكاملا . وأضفت خطورة أن يؤدي حدث أو أكثر من الأحداث التي هي بمثابة فتيل اشعال في البلدان النامية ، الى حريق أوسع نطاقا ، بعدد جغرافيا على استراتيجية منزع الحرب بين البلدان المتقدمة النمو . وتحتاج حالات النزاع في البلدان النامية الى الحل ليس فقط بسبب الآلام والدمار الذي تلحقه بالناس المتأثرين بها تأثيرا مباشرا وما تنطوى عليه من المخاطر المتعلقة بحدوث تصعيدات أوسع نطاقا ، ولكن أيضا لأنها تواصل توفير الحافز القوي لاجراء زيادات في النفقات العسكرية للبلدان التي تتعرض بالفعل لهذه النزاعات . وليس من قبيل الصدفة المحضة أن جميع البلدان النامية ، تقريبا ، المدرجة عامة في قائمة المنتجين المحليين للأسلحة اما خاضت بالفعل نزاعا أو أكثر واما أنها تنتج أنواع الأسلحة الملائمة لتلبية طلب بلدان نامية أخرى متورطة في حالة نزاع ولكنها لا تمتلك الهيكل الأساسي الصناعي الذي يمكنها من انتاج هذه الأسلحة محليا (٢٣) . كما أن ظاهرة انتاج الأسلحة محليا في البلدان النامية ، والتي يكمن دافعها أساسا متطلبات النزاعات التي تتعرض لها أو تتوقعها بالفعل ، يمكن أن ينظر اليها على أنها تعكس اعراضا متزايدا من جانب البلدان المتلقية عن أن تجتذب الى خضم الاعتبارات الاستراتيجية للموردين عندما لا تستجيب تلك الاعتبارات للمشاكل الأمنية العاجلة لتلك البلدان .

٥٠ - وفي خلال السبعينات اتصفت عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي ، التي اقتصرت تماما على الأسلحة التقليدية ، بسمتين رئيسيتين : الأولى هي أن قسما متزايدا من الانتاج العسكري بين البلدان الموردة الرئيسية كان يتألف من أسلحة للتصدير ، ويعتقد أن الهدف من ذلك ، الى حد ما ، هو استعادة جزء ، على الأقل ، من التكاليف المتصاعدة للبحث والتطوير والتجريب والتقييم . والثانية هي أن طبيعة المعدات المنقولة اشتملت على مجموعة متزايدة من الأسلحة التي هي على درجة عالية من التقدم التكنولوجي . وأصبحت منافذ تصدير الأسلحة المستجلب المصنعة في العالم المتقدم النمو ، على نمو متزايد وسائل جذابة لاستعادة بعض تكاليف الانتاج الباهظة . وبالإضافة الى ذلك ، وكما أشير من قبل ، نظرا الى أن بعض المهام التي كانت تسند في العادة الى أسلحة نووية تعبوية يمكن أدائها جيدا بواسطة الأسلحة المسددة

(٢٣) انظر Istvan Kende ، مرجع سبق ذكره . وأنظر أيضا Miles D. Wolpin, Military Aid and Counter revolution in the Third World (London, Lexington Books, 1972); James Schlesinger, " Third World Conflict and International Security" , Survival (November 1980), pp. 274-281; Warren Weinstein and Thomas Henriksen, Soviet and Chinese Aid to African Nations (New York, Praeger Publishers, 1980) .

تسديداً دقيقاً والتي تحمل رأساً حربياً تقليدياً ، فإن ذلك قد يعني أنه يمكن بسهولة الاستغناء عن الأسلحة النووية في نزاع إقليمي . وهذا من شأنه أن يكون له أثر في طمس التمييز بين استخدام الأسلحة النووية والأسلحة غير النووية ، مما يعزز من خطر تطور نزاع مسلح إلى حرب نووية .

٥١ - إن المخاطر التي ينطوي عليها نشوب حرب نووية بمحض الصدفة ، أو نتيجة لخطأ فني التقدير ، أو بسبب إجراء يتعلق بالاستراتيجية ، أصبحت أكثر خطورة بسبب التطورات التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض ، وبذلك رسخت الصفة المركزية للتهديد النووي في مقدمة البنود ذات الأولوية في جدول أعمال نزع السلاح . ولا يمكن إزالة المخاطر الناجمة عن مخزونات الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح إلا بحظر هذه الأسلحة ووقف إنتاجها ، وبالشروع فـي تدويرها . وكلما طال تأخير القيام بهذه العملية كلما أصبحت مخاطر المحرقة النووية أكثر خطورة . وقد أكد تقرير عام ١٩٧٧ مراراً أن عدم تحقيق تقدم في وقف الانتشار الرأسي للأسلحة النووية والاستمرار في سباق التسلح النووي هما من العوامل التي تشجع على الانتشار الأفقي لهذه الأسلحة . وفيما يتعلق بمعظم البلدان المتقدمة النمو والعديد من البلدان النامية ، لم تعد هناك أية حواجز تكنولوجية أو اقتصادية خطيرة تعوق البدء في برنامج للتسلح النووي . والعوائق الوحيدة التي تحول دون الانتشار الأفقي هي الآن عوائق سياسية : مثل الالتزامات المتعهد بها طواعية ، وحسن ادراك الحكومات ، والقعدة التي يمكن أن تكونها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالموافقة على تخفيض ترساناتها النووية مع التزامات واضحة بالتخلص الكامل منها في نهاية الأمر . وفي هذا الصدد ، فإن أعمال ونتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي اختتم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ كانت بمثابة تذكرة قوية للدول الحائزة للأسلحة النووية بانعدام اجتهادها في السعي إلى نزع السلاح النووي . وأصبحت غالبية ساحقة من الموقعين على معاهدة عدم الانتشار على أن توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية على مجموعة من التدابير للحد من الأسلحة ، بما فيها اعلان عزمها على الالتزام باتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بينما هي تنتظر التصديق عليه ، وأن تفرض على نفسها وفقاً لاختيارها فيما يتعلق بإجراء التجارب النووية ، وأن تواصل المفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية (والتي تجرى حتى الآن بين ثلاث دول نووية من الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار التي لم توقع عليها فرنسا أو الصين) ، وذلك في إطار لجنة نزع السلاح الموسعة (٢٤) . وانتهى المؤتمر بدون إصدار بلاغ مشترك ، مما أثار مخاوف جدية على مداولاته

(٢٤) See The Non-Proliferation Treaty : The Main Political Barrier to Nuclear Weapon Proliferation, SIPRI;1980. See also "The NPT Review Conference", Arms Control Today (February 1981), pp. 3-9 ; " Non-Proliferation Treaty Review Conference: No Declaration" , Nature, vol. 287(11 September 1980)pp. 97-98.

.../...

في المستقبل ومحصلتها النهائية في تعزيز احتمالات التغلب على المخاطر المتعلقة بمزيد من الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية . ويتعلق أحد التطورات التي أثارت قلقاً متزايداً بالأنباء المتواترة في خلال منتصف السبعينات ، والتي أكدت مؤخراً دراستان لخبراء في الأمم المتحدة ، ومفادها أن إسرائيل وجنوب أفريقيا على وشك الاعلان عن حصولهما على المقدرة النووية دون تسجيل هذه الحقيقة عن طريق القيام بتفجير نووي (٢٥) .

٥٢ - وليس المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا انعكاساً لواحدة فقط من العديد من حالات الجمود المتكررة في المحافل التداولية والتفاوضية الأخرى لنزع السلاح . ويمكن أن يصبح الطريق المسدود الذي نجم عن ذلك فسيحاً أوائل الثمانينات أساساً ليس فقط لجولة رئيسية أخرى في تصعيد سباق التسلح ، ولكن أيضاً لإقامة الدليل على أن تلك الدول التي هي في مكان الصدارة فيما يتعلق بالزخم التكنولوجي والاستراتيجي لهذا السباق ، وتلك الدول التي تترسم خطاها على محيط الدائرة ، كلاهما يواجه على نحو متزايد ضغوطاً اجتماعية واقتصادية لعكس اتجاهه . إن القوى التي تدفع بسباق التسلح قدماً ، والأغراض التي يخدمها ، ومختلف المظاهر التي يتخذها أصبحت الآن موضع تساؤلات جدية من عدد لم يسبق له مثيل من الأشخاص العالمين ببواطن الأمور في مختلف أنحاء العالم . وبدأت في الظهور حركة منسقة لها من الفعالية ما يجعلها تشكل ضغطاً لا يمكن مقاومته على صانعي القرارات . ورغم أن الحركة لم تنزل في أطوارها الأولى إلا أنها تمكنت من حشد دلائل مقنعة جداً فيما يتعلق بالفساد الاجتماعي والأعباء الاقتصادية لسباق التسلح .

٥٣ - إن سباق التسلح ، الذي يدور في حلقة مفرغة ما بين زخمه التكنولوجي والاستراتيجي لم يصبح فقط أكثر خطورة ، لكنه أصبح أكثر تعقيداً وأكثر رسوخاً . ومن الجلي أن هناك فروقاً كبيرة بين البلدان التي هي في مركز الصدارة التكنولوجية لسباق التسلح ، والبلدان التي تجتذب إليه تدريجياً . ولما كانت ديناميات سباق التسلح مدعومة بمجموعة من القوى التي تعمل متضافرة ، فإن من الجلي أن القضاء على إحدى تلك القوى لن يكون كافياً لعكس اتجاهه . إن الأمر لا يتعلق بعامل واحد أو مجموعة قليلة من العوامل المنفردة ، ولكن تعدد هذه العوامل بالتحديد هو الذي جعل من سباق التسلح أمراً بالغ الصعوبة لدرجة أن تحقيق أي نجاح في مجال واحد يصبح عرضة لأن تعكسه على الفور التطورات في القطاعات الأخرى لسباق التسلح .

(٢٥) انظر : خطة جنوب أفريقيا ومقدرتها في الميدان النووي ، (مبيعات منشورات الأمم المتحدة E.81.2.10) . انظر أيضاً A/36/431 ، المرفق .

٥٤ - ان القدرة التدميرية الفتاكة التي حشدتها ترسانات الأسلحة المتنامية ، وخاصة فـي الميدان النووي ، وسوء التوزيع الجسيم للموارد التي يستهلكها سباق التسلح يجعلان من تهديد ابقاء البشرية وللرفاه الاجتماعي - الاقتصادى على حد سواء . كما أن النفقات العسكرية الأبهظ فأبهظ، لن تسمح بتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة لحل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي . والفصول التالية من هذا التقرير هي : محاولة لتعزيز الحجة الاجتماعية الاقتصادية لنزع السلاح من خلال تصوير سباق التسلح على أنه اختيار محبط ذاتياً الهزيمة بالنفس سواء بالنسبة الى العام ككل أو بالنسبة الى الاحتمالات الاقتصادية للذي يتكبدون نفقات عسكرية ضخمة .

الفصل الثاني

الموارد ونزع السلاح

٥٥ - منذ أجيال والمسائل المتعلقة بالموارد تمثل عاملا هاما في تحديد سرعة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، وطبيعة الصراعات بين الأمم ، وأشكال الاستجابة لحالات الصراع . ولكن لـم يسبق للبشرية أبدا ان واجهت مثل هذا العدد الكبير من التوترات المتعلقة بالموارد التي تتجلى في مثل هذه الاشكال المتنوعة في مثل هذا العدد الكبير من الأماكن في وقت واحد . وقد شهدت الخمس والثلاثون سنة التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية قفزة في الكم في مستويات استهلاك الموارد وفي تكاليف استعمالها . وقد اثبتت هذه السنوات أيضا ان النموذج التاريخي لاستبدال الوفرة بالندرة - عن طريق التوسع الجغرافي والتقدم التقني - لم يعد واحدا مـن الخيارات في كل الاحيان . فالموارد سواء أكانت طبيعية (معادن وقودية وغير وقودية ومواد خام) أم بشرية (سـد عاملة) أم مادية (رأسمال وتكنولوجيا) موزعة توزيعا متفاوتا على الدول ، وهذه الدول تتباين تباينا كبيرا في قدراتها التقنية على التغلب على القيود المادية المتعلقة بالموارد . والى الحد الذي تقف عنده الاعتبارات السياسية المتعلقة بسباق التسلح عقبة في سبيل التبادل الدولي للموارد الموزعة توزيعا غير متكافئ ، يقلل سباق التسلح بالتأكيد من الفرص العالمية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية بواسطة الاستخدام الأكثر انتاجية لـموارد ها التي ليست أبدا غير محدودة .

٥٦ - وتتنافس الموارد المستعملة في أغراض عسكرية على الموارد التي كان من الممكن فـي حالات أخرى ان تكون متاحة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وهي تؤثر كذلك على أولويات توزيع الموارد غير المطلوبة بصورة مباشرة . وهي تزيد حالات الصراع المتعلقة بقيود الموارد سـواءً وتنطوي على مخاطرة لا يمكن التغاضي عنها وهي خلق حالات صراع يمكن ان تصبح هي نفسها عاملا في مزيد من تصعيد سباق التسلح ، مضيفة أعباء جديدة على الموارد وفي جميع هذه الأوجه ، لا تعطى النفقات المالية البهتة صورة كافية لحجم الموارد البشرية والمادية التي يستهلكها سباق التسلح . وهي كذلك لا تبين بصورة كافية الخيارات المتنوعة التي تصبح ميسرة اذا حول جزء فقط من الموارد المستهلكة في سباق التسلح الى الاغراض غير العسكرية .

٥٧ - وفيما يصف هذا الفصل سباق التسلح بأنه عامل رئيسي في تقليل الخيارات الاجتماعية - الاقتصادية العالمية يتحدث عن استعمال الموارد في الاغراض العسكرية في الوقت الحالي ؛ ويشير أيضا الى طبيعة ومدى الخيارات المتأثرة بسباق التسلح في تعريف الحدود الجغرافية والتكنولوجية للقيود المتعلقة بالموارد ، وأخيرا يؤكد اخطار حالات الصراع المتعلقة بالموارد والتي تؤدي الى مزيد من التصعيد في سباق التسلح مما يضع أعباء إضافية على الموارد .

٥٨ - وتقدم دراسة معنية بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية (A/36/356) استقصاء شاملا حديثا للموارد التي تستهلكها الأنشطة العسكرية في جميع انحاء العالم . وبالإضافة الى تعدد بعض النواحي الأكثر ذيوعا للنفقات المالية تعبر الدراسة أيضا عن حجم الموارد البشرية والمادية التي

يتكلفتها سباق التسلح . وبالرغم من أن المجاميع العالمية التي تقدمها هذه الدراسة تخفي اختلافات اقليمية . ووطنية هامة وبالرغم من أنها أعدت ، في عدة حالات ، على أساس البيانات المتاحة المتعلقة بعدد قليل من البلدان فقط ، فإنها تصور ضخامة الموارد المستهلكة كما يتبين ذلك مما يلي :

(أ) مثلت النفقات العسكرية العالمية في سنة ١٩٨٢ تصعيدا يبلغ تقريبا أربعة أضعاف نفقات فترة ما بعد الحرب كما مثلت تصعيدا يزيد عن خمسة وعشرين ضعف ما كانت عليه النفقات في بداية هذا القرن . وبالأسعار الحالية بلغت هذه النفقات ما يعادل ١١٠ دولارا لكل رجل وامرأة وطفل ؛ وكانت مضاهية للدخل القومي الاجمالي لجميع بلدان افريقيا وامريكا اللاتينية كما بلغت بالتقريب ١٩ ضعف المساعدة الانمائية الرسمية التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للبلدان الفقيرة . وقد كان نصيب الفرد من النفقات العسكرية في البلدان المتقدمة النمو أعلى بكثير منه في البلدان النامية . وفي الوقت ذاته تجدر ملاحظة ان العبء الحقيقي للنفقات العسكرية في مختلف البلدان لا يمكن قياسه كلية على أساس نصيب الفرد من النفقات العسكرية .

(ب) وهناك جزء هام من الانتاج الصناعي العالمي تستحوذ عليه الاحتياجات العسكرية فقد جاء في أحد التقديرات الدقيقة (٢٦) ، ان حوالي ٢٨ الى ٣٢ في المائة من النفقات العسكرية العالمية يمثل قيمة الانتاج الصناعي المحول الى الاستعمال العسكري . وفيما يخص عام ١٩٨٢ يمثل هذا انتاجا صناعيا قيمته (حسب الاسعار الحالية) ما يقرب من ١٨٠ بليون دولار . ويتركز هذا الانتاج في البلدان المتقدمة النمو حيث تراوح الانتاج المتعلق بالناحية العسكرية بين (١ و ٧ في المائة من الانتاج الصناعي الكلي في سنة ١٩٧٧ ، وذلك طبقا للتقرير المذكور عليه أيضا .

(ج) وقد استنفد الاستهلاك العسكري في ١٩٨١ ما بين ٣ و ١٢ في المائة من مجموعة مختارة من المعادن تضم ١٤ معدنا . وفي حالة الالومنيوم والنحاس والنيكل والبلاتين كانت تقديرات الاستهلاك العسكري العالمي اكبر من الطلب على تلك المعادن لجميع الأغراض في آسيا (بما في ذلك الصين) وافريقيا وامريكا اللاتينية مجتمعة . وقد قارب الاستهلاك العسكري من النفط ما نسبته ٥ الى ٦ في المائة من مجموع الاستهلاك العالمي ؛ وهذا يقرب من نصف الاستهلاك الكلي لجميع البلدان النامية (فيما عدا الصين) .

(د) وقد شكلت النفقات العالمية على البحث والاستحداث العسكريين أكبر هدف منفرد من أهداف التقصي والاستحداث العلميين . وقد بلغت النفقات على البحث والاستحداث العسكريين التي فاقت تقديراتها لعام ١٩٨٠ مبلغ ٣٥ بليون دولار ، حوالي ربع النفقات العالمية الكلية على البحث والاستحداث لجميع الأغراض (٢٧) . وبالمقارنة لهذا بلغت النفقات العالمية على البحث والاستحداث العسكريين قبل عشرين سنة من الآن ١٢٠٠٠ مليون دولار بالاسعار الحالية .

(٢٦) انظر العلاقة بين نزع السلاح والتنمية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.82.IX.1) .

(٢٧) انظر كولن نورمان ، مرجع سبق ذكره .

(هـ) يقدر عدد العاملين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأنشطة العسكرية في جميع أنحاء العالم بما يزيد عن ٧٠ مليون نسمة . ويشمل هذا الرقم ، في جملة أمور ، حوالي ٢٥ مليون فرد في القوات المسلحة النظامية في العالم وإذا أضيف إلى ذلك المنتمون إلى قوات شبه عسكرية أو احتياطية فإن العدد يتضاعف تقريبا . ويعمل في وزارات الدفاع في جميع أنحاء العالم حوالي ٤ ملايين شخص مدني ، ويعمل ما يزيد عن ٣ ملايين عالم ومهندس في البحث والاستحداث العسكرية في جميع أنحاء العالم ، وقد بلغ عدد العلماء وحدهم ما يزيد على ٥٠٠٠٠ عالم ، ويعمل ما لا يقل عن ٥ ملايين عامل بشكل مباشر في إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية المتخصصة الأخرى .

(و) بالرغم من أن الاستعمال العسكري للأرض ضئيل إذا نظر إليه بوصفه نصيبا مطلقا بالنسبة إلى الأرض المستعملة في جميع أنحاء العالم وبالرغم من أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي في العالم لا يهتم بها العسكريون أكثر من اهتمام مستعطي الأرض الآخرين ، فإن لسه أهميته . وعلاوة على ذلك فمما يشير إلى الاتجاهات السائدة أن الاحتياجات العسكرية من الأراضي قد زادت بصورة مطردة خلال هذا القرن نتيجة للزيادات في حجم القوات المسلحة الدائمة وبصفة أخص نتيجة للسرعة الكبيرة للتقدم التقني في صناعة الأسلحة ، وبالرغم من نصيب القوات المسلحة الصغرى نسبيا في استعمال الأرض فإن طلباتها تراحم بصورة مباشرة الطلبات المدنية سواء أكانت حضرية أم صناعية أم زراعية أم ترفيهية أم جنية على اهتمامات بيئية .

٥٩ - وتستعمل هذه الإحصاءات وما يعاثلها باستمرار في الوقت الحالي لإبراز التناقض الصارح بين النفقات الحالية في الأغراض العسكرية والموارد المتواضعة نسبيا اللازمة لتغطية الحاجات الأساسية غير المستوفاة لملايين من الناس في جميع أنحاء العالم . ففي سنة ١٩٨١ وحدها ، أنفق العالم في الأغراض العسكرية في كل دقيقة ما يزيد عن المبلغ اللازم لتغذية ما يربو على ٢٠٠٠ طفل في البلدان النامية لمدة عام . وما زال ما يزيد عن ٢٠٠ مليون نسمة يعيشون في جميع أنحاء العالم على دخول تقل عن ١٥٠ دولارا في السنة - ناقصي التغذية ، وإن كان أقل من نصف واحد في المائة من النفقات العسكرية العالمية في سنة ١٩٨٠ وحدها يكفي لشراء جميع المعدات الزراعية اللازمة لزيادة إنتاج الأغذية والاقتراب من الاكتفاء الذاتي ، في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني نقصا في الأغذية ، في عام ١٩٩٠ . كما أن اعتمادا إضافيا مقداره ٢٠٠ مليون دولار فقط - أي ما يساوي ثمن اثنتين من قاذفات القنابل الاستراتيجية من أحدث طراز - يخصص للميزانية السنوية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يكفي لتمكينها من تحرير العالم من الأمية في أقل من عقد من الزمان . كما أن زيادة ميزانية منظمة الصحة العالمية بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار - وهو ما يلزم لبناء حاملة طائرات واحدة - هي أكثر من كافية لاستئصال أمراض موهنة ومعوقة مثل الملاريا والرمم الحبيبي والجذام والمصع ، من البلدان النامية . ويكفي مبلغ يقدر بحوالي ١٤ بليون دولار موزع على ٨ سنوات لتغطية الاحتياجات المالية للأجرامات الداعمة والأنشطة السابقة للاستثمار المتعلقة بتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في البلدان النامية ، ويعادل هذا المبلغ تقريبا جزءا من ثمانية أجزاء مما ينفق العالم حاليا كل سنة على تحسين ترساناته النووية الهائلة فعلا (أنظر A/AC.215/4) .

٦٠ - ومن بين الموارد البشرية والمادية كافة التي تستهلكها الأنشطة العسكرية ، لا يوجد ما يوازي فداحة النفقات العالمية على البحث والاستحداث وتوجيهها المنحرف . فقد كانت النفقات العالمية على البحث والاستحداث العسكريين ، في عام ١٩٨٠ مساوية لاستثمارات البحريين والاستحداث مجتمعة في مجالات البحوث الأساسية والطاقة ، والصحة ، والنقل ، وتجهيز المعلومات ، ومقاومة التلوث ، والزراعة ، والمجالات المدنية المماثلة الأخرى . ومن أبحاث الفضاء وحدها ، التي تكلفت ٨ في المائة من النفقات العالمية على البحث والاستحداث ، وجه ما يزيد عن ٩٠ في المائة الى أغراض عسكرية ومن العلماء والمهندسين العاطلين في المختبرات العلمية في جميع أنحاء العالم والبالغ عددهم ٣ ملايين عالم ومهندس ، يعمل ما يقرب من نصف مليون بشكل محدود في استحداث نظم أسلحة جديدة . وبحلول عام ١٩٨١ ، كان هناك ما يدل على أن الدول المتقدمة في تكنولوجيا الفضاء قد اكتسبت القدرة على مسح كل متر مربع بالفعل من أراضي بعضها البعض ، ولكن مجموع الموارد العلمية والهندسية في جميع أنحاء العالم بدأت بالكاد استقصاء النظم البيولوجية المعقدة لغابات المطار الاستوائية الآخذة في الاختفاء السريع أو الانتشار الخطير لصحارى العالم (٢٨) .

٦١ - ويعتقد بعض العلماء المهتمين بأثر التكنولوجيا على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية أنه لو كانت النفقات العالمية التي انفتحت منذ الحرب العالمية الثانية على البحث والاستحداث العسكريين والتي بلغت بلايين عديدة من الدولارات قد انفتحت في تلك المجالات من العلم والتكنولوجيا البشرية بأكبر تقدم اقتصادي لكان العالم اليوم قد وصل الى حيث ما يمكن ألا يصله تكنولوجيا في سنة ٢٠٠٠ وإذا أضيف الى عدد العلماء المشتغلين بالبحث والاستحداث العسكريين الرتل العالمي من المعلمين المساهمين بشكل مباشر أو غير مباشر في الأنشطة المتعلقة بالنواحي العسكرية أصبحت بشاعة سوء التوزيع الحالي للموارد البشرية عندئذ أكثر هولاء . وكان ما يقرب من نصف سكان العالم البالغين في عام ١٩٨١ غير قادرين على نفقات تعلم الكتابة والقراءة ، ومع ذلك فإن ما يربو على ٧٠ مليوناً من البالغين الذين تلقوا درجة ما من التدريب التقني والتعليم الرسمي كانوا يشتغلون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أنشطة عسكرية . وإذا كان أحد الأغراض الأساسية للتعليم هو تزويد البشر بالقدرة على فهم البيئة التي يعيشون فيها بغية التغلب على القيود الكامنة فيها ، فإن ما يدعو الى أكثر من السخرية ان يساهم مثل هذا العدد من الذين زودوا بهذه القدرة في جعل العالم أقل استجابة ، لا أكثر استجابة ، للأغراض ذات الفوائد الاجتماعية .

٦٢ - وتزداد قائمة الاستعمالات المدنية البديلة للموارد البشرية والمادية التي تستهلكها حالياً الأنشطة العسكرية طويلاً يوماً بعد يوم . وإذا اشتعلت هذه القائمة لا على تلك المجالات المدنية التي يمكن ويحتمل ان تستفيد من تحرير وإعادة توزيع الموارد المتعلقة بالأنشطة العسكرية فحسب بل أيضاً على اختيار الأولويات الاجتماعية - الاقتصادية الذي تمارسه الهيكل السياسية ذات الاتجاه العسكري فقد تغطي في هذه الحالة طائفة كاملة من المشاكل التي تواجه أجزاء عدة من العالم

(٢٨) كولن نورمان ، مرجع سبق ذكره .

وتظهر في أشكال مختلفة . وقد يرد تحليل أكمل لهذه الملاحظة الأخيرة في الفصل التالي الذي يصف النتائج السلبية للمخصصات العسكرية الحالية في السياق الوطني - أما ما يحتاج إلى تأكيد مما يتعلق بالجوانب العالمية فهو أن الموارد ، كيفما عرّفت ، ليست أبداً غير محدودة ولا يمكن لأي هيكل اجتماعي - اقتصادي ، مهما بلغت قدرته ، أن يتحمل لأجل غير مسمى نماذج - - - الاستهلاك والاستعمال لا تتناسب مع القيود الجغرافية والتقنية الملزمة لها . وفي هذا الخصوص بالذات يمكن إيراد وقائع وحجج اجتماعية - اقتصادية قوية مؤيدة لإعادة توزيع الموارد المتعلقة بالأنشطة العسكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأشد الأمور صلة بذلك التقييمات الحالية للموارد العالمية وتيسرها للاستعمال المدني في حالات نسبية من الطلب المكثف أو المخفضة على الموارد من جانب الأنشطة المتعلقة ، بالنواحي العسكرية .

٦٣ - تشير تقديرات ، تنبه من الغلظة ، إلى أنه بحلول سنة ٢٠٠٠ ستواجه جميع النظم البيولوجية الأربعة وهي الغابات والمراعي ، والأراضي الزراعية ، ومصادر الأسماك التي تنتج جميع أغذيتنا وتقريبا كل الموارد الخام المستعملة في الصناعة فيما عدا المعادن والمواد الاصطناعية المشتقة من النفط ، اجتهادات لم يسبب لها مثيل في المحافظة على المستويات الحالية للاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو ومستويات الطلب المسدقة للبلدان النامية . وفي الفترة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠ يحتمل استهلاك ١٠٠٠ بليون برميل تقريبا من موارد النفط الأصلية للعالم التي تبلغ حوالي ٢٠٠٠ بليون برميل (٢٩) . كذلك سوف تزيد تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الجو بمقدار الثلث عن مستويات ما قبل التصنيع بالإضافة إلى مشاكل تلوث هائلة إلى حد لا يمكن تقديره ، ناشئة عن مشكلة تصريف النفايات النووية والكيميائية ، وهي مشكلة لم تحل بعد .

٦٤ - وبينما لا تنبئ اسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بـ ٢٠ من المعادن الهامة بحدوث مشاكل من القيود المادية - على نطاق عالمي - بالنسبة لـ ٨ معادن على الأقل هي : الحديد ، الألومنيوم ، التيتانيوم ، والكروم ، الكوبالت ، المنغنيز ، الفاناديوم ، البلاتين فإنها تتوقع أن تكون الحالة أكثر خطورة في حالات الفضة والبرصم والزنك والنيوبيوم والاسبيستوس منها في حالة النحاس والرصاص أو القصدير أو الزنك أو الموليبيدنيوم أو التنتالوم أو التنغستين . وتشير هذه التقديرات إلى أنه في حالة اختفاء بعض المعادن النادرة مثل - - - الاسبيستوس والبرصم والباريوم والفلور والجورمانيوم والفرانيت والجبس والاندسيوم والميكال - - - اختفاء تاما ، وهذا مستبعد ، سوف يكون من الممكن في النهاية الاستغناء عنها بواسطة الاعتماد على التكنولوجيا الجديدة (٣٠) . قد انتهى إلى نتائج مطالة أولئك الذين يميزون بين الاحتياجات العالمية المعروفة وقاعدة الموارد العالمية لكل معدن مع تعريف الاسم الأخير بأنه الكمية الإجمالية المقدرة في القشرة

See Antony Dolman, Disarmament Development Environment: Three (٢٩)

Worlds in One (Geneva, NGO Liaison Service, 1980) .

(٣٠) للاطلاع على الاستعمالات المدنية المختلفة لهذه المعادن ، انظر : الموارد المعدنية في آسيا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة . ١٩٧٩ .

الارضية التي هي مقياس للكمية المتيسرة على الكوكب . ويتباين الفرق بين الاحتياطيات المعروفة وقاعدة الموارد لـ (٢) معدنها بما يعامل يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ولكن العمر الافتراضي في كل حالة من المقدران يتغير بدرجة كبيرة في حالة وجود زيادة مقدارها ٢ الى ١٠ في المائة في المستويات الحالية للانتاج (انظر الجدول ٣) .

٦٥ - ويتفق كل من أولئك الذين يرون أنه لا توجد قيود في المستقبل القريب وأولئك الذين يحذرون من أن العالم يوشك على استنفاد موارده على أن العمر الافتراضي لعدد من المعادن الاستراتيجية ذات الأهمية الحاسمة للاستعمالات المدنية والعسكرية على السواء - يتوقف على أنماط الاستهلاك والاستخدام الحالية والمستقبلية لهذه المعادن . وهم يسلمون أيضا بأن عدم وجود حدود مادية للاحتياطيات العالمية لا يستبعد قيام ظروف ندرة اقتصادية وارتفاع شديد في التكاليف في بعض أنحاء العالم نتيجة لتوزيعها الجغرافي ولأن أنماط الاستهلاك لا تتفق مع الموقع الجغرافي للاحتياطيات وأخيرا فإن كلا من المتفائلين والمتشائمين لا يستبعدون امكانية حدوث اضطراب اقتصادي شديد في حالة نشوب حرب كبيرة أو حصول تصدعات سياسية خطيرة بين مراكز الاستهلاك والاحتياطيات الاقتصادية ؛ أو حدوث انتفاضات اجتماعية أو اضطرابات أهلية وخاصة في مناطق النفط أو المناطق المنتجة للمعادن الأخرى (٣١) .

See " Facing the Future " , Interfutures (Paris Organization For Economic Co-operation and Development , 1979), PP. 65-96 .

(٣١)

الجدول ٣ - متوسط العبر المتوقع لقواعد الموارد
من سلع أساسية معدنية بختارة

السلعة الأساسية المعدنية	متوسط العبر المتوقع بالسنوات ، بأربعة من معدلات النمو	متوسط نمو الانتاج السنوي ١٩٤٧ - ١٩٧٤			
صفر %	٢ %	٥ %	١٠ %	(%)	
الونيدوم	١٠×١٦٦٠	١١٠٧	٤٦٨	٢٤٧	٩٨
انتيمون	١٠×٢١٤٠	٧٧١	٣٣٢	١٧٧	٢٤
باريوم	١٠× ٤٠	٩١٨	٣٩٢	٢٠٨	٤١
بلاتين	١٠× ٦٧	٩٤٤	٤٠٢	٢١٣	٩٧
تيتانيوم	١٠×١٢٤٠	١٠٩٢	٤٦٢	٢٤٤	٩٥
تغستين	١٠×٦٧٧٢	٨٢٩	٣٥٥	١٨٨	٣٨
حديد	١٠× ٢٦	٨٩٨	٣٨٣	٢٠٣	٧٠
ذهب	١٠× ٦٢٨	٧٠٩	٣٠٧	١٦٤	٢٤
رصاص	١٠× ٨٣٥	٧٢٤	٣١٣	١٦٧	٣٨
زئبق	١٠×٢٢٣٥	٧٧٣	٣٣٣	١٧٨	٢٠
زنك	١٠×٣٩٨٦	١١٥١	٤٨٦	٢٥٦	٤٧
فاناديوم	١٠×٢١٣٨	١١٢٠	٤٧٣	٢٥٠	١١١
فضة	١٠×١٩٤٢	٧٦٦	٣٣٠	١٧٥	٢٢
قصدير	١٠×١٧٢٢	٧٦٠	٣٢٧	١٧٥	٢٧
كروم	١٠× ١٣	٨٦١	٣٦٨	١٩٦	٥٣
كوبالت	١٠× ٢٣٨	١٠٠٩	٤٢٨	٢٢٧	٥٨
منغنيسوم	١٠×١٣١٥	١٠٩٥	٤٦٣	٢٤٤	٧٧
منغنيز	١٠× ٣١	٩٠٨	٣٨٦	٢٠٥	٦٥
موليبدينوم	١٠×٤٣٦٠	٨٠٧	٣٤٦	١٨٥	٧٣
نحاس	١٠×٢١٦٠	٧٧٢	٣٣٢	١٧٧	٤٨
نيكل	١٠× ٣٢	٥٥٩	٢٤٦	١٣٣	٦٩

المصدر : تستند البيانات المتعلقة بقاعدة الموارد الى المعلومات الواردة في Donald A. Brobst and Walden P. Pratt. eds., "United States Mineral Resources." Geological Survey professional paper 820, WASHINGTON D.C., U.S. Government Printing Office, 1973, pp.22-23; Tan Lee and Chi Lang Yao, "Abundance of Chemical Elements in the Earth's Crust and Its Major Tectonic Units." International Geology Review, (July 1970), pp.778-86 . ويبلغ معدل الأرقام للفترة ١٩٧٢-١٩٧٤ نسبة النمو السنوية في الانتاج للفترة ١٩٤٧-١٩٧٤ . ويستند كامل الجدول الى كتاب : John E. Tilton, The Future of Non-fuel Minerals, (Washington D.C., The Brookings Institution, 1977) pp. 12-13

٦٦ - نظرا الى عدم وجود بيانات موثوقة ، من الصعب تقدير حجم ما سترتبه زيادات الاستهلاك العسكري من آثار على متوسط عمر الموارد المعدنية العالمية الوقودية وغير الوقودية . غيـــــر أن الأمر لا يحتاج الى تفاصيل مدققة لأنماط الاستهلاك الحاضرة لا ستنتج ان كميات المـــــوارد المعدنية المستهلكة ستزداد زيادة كبيرة اذا ازداد سباق التسلح تصاعدا . وقد أدى التأكيد المتزايد للجوانب النوعية للأسلحة المتطورة الى انخفاض تدريجي في استهلاك المعادن الأساسية كالحديد والصلب والى ارتفاع نسبي الى حد ما في استهلاك معادن أكثر غرابة كالفضة والالومنيوم والتيتانيوم . ومن شأن حصول قفزة كمية في سباق التسلح ان يرتب آثارا على استهلاك المعادن الأساسية ، كما ان حصول قفزة في مجال النوعية ان يزيد من استهلاك النوع الثاني من المعادن . أما اذا كان هناك تصعيد كمي ونوعي فانه سيؤدي الى زيادة نسبية كبيرة في استهلاك الطاقة التي يزيد متوسط استهلاكها في معظم القطاع العسكري زيادة كبيرة على متوسط استهلاكها عادة في الصناعة المدنية . فدبابات الثمانينات المتطورة ، مثلا ، والتي تستهلك ١٩ غالون في الميل الواحد ، تستهلك ١٠ اضعاف ما كانت تستهلكه الدبابات التي سبقتها قبل ذلك بعشرين عاما . ويشكل التيتانيوم ما يقارب ٢٠ الى ٣٠ في المائة من وزن طائرات القتال العصرية المتطورة ، بالمقارنة مع طائرات الخمسينات التي لم تكن تحتوى الا على نسبة ٨ الى ١٠ في المائة من التيتانيوم . كما ان التيتانيوم معدن مفضل لبدن بعض أنواع الغواصات . وتستخدم السفن البحرية العصرية الالومنيوم استخداما كبيرا . فان مجموعات المواد اللازمة ، مثلا ، لصنع ووزع ٢٠٠ قذيفة تسيارية متحركة عابرة للمقارات وذات قاعدة بريـــــة تشتمل على ما يقدر ب ١٠٠٠٠ طن من الالومنيوم ، و ٢٥٠٠ طن من الكروم ، و ١٥٠٠ طن من التيتانيوم ، و ٢٠ طن من البريليوم ، و ٨٩٠٠٠٠ طن من الصلب ، و ٢٤ مليون طن من الاسمنت (٣٢) . وان زيادة معدل نمو الاستهلاك السنوي لكثير من هذه المعادن الاستراتيجية بنسبة ٢ الى ٥ في المائة يمكن أن تقصر مدة حياة احتياطياتها العالمية ب ١٠ الى ١٥ سنة (انظر الجدول ٤) . غير ان التواجد المادي لقواعد الموارد الوفرة في كل حال من الاحوال لا يضمن أن استخدامها في وقت لاحق لن يرتب تكاليف اقتصادية اضافية في عمليات الاستخراج والتحضير لما بعد الانتاج (٣٣) . ومن ثم فان الاجيال القادمة لن تواجه مجرد حالة من نفاد الموارد فحسب وانما ايضا تكاليف اقتصادية للاستهلاك اثقل عيـــــا .

٦٧ - وحيث ان الانتاج العسكري العالمي مازال مركزا تركيزا شديدا في البلدان المتقدمة النمو ، فان اثرا غير منصف الى حد ما من آثار تصاعد سباق التسلح يكون أن تسارع معدلات نفاد المعادن سوف يترتب عليه اما حرمان البلدان النامية من استخدامها لها في المجال

See E. E. Hughes, et. al., Strategic Resources and National Security: An Initial Assessment (NATO, 1976).

(٣٢)

See Michael Tanzer, Race for Resources, (New York, Monthly Review Press, 1982).

(٣٣)

المدني أو جعلها أبهظ تكلفة عليها وفي هذا الصدد يجدر القول ان الانماط الحالية للاستهلاك العالمي للمعادن لا تتفق مع موقعها الجغرافي : ومعظم البلدان المتقدمة النمو تعتمد على الواردات للحفاظ على مستويات استهلاكها الحالية أو لزيادتها . ويتصف بأهمية أكبر واقع ان مستويات استهلاك المعادن في جميع البلدان النامية التي تملك احتياجات من المعادن بعيدة كل البعد عن التناسب مع احتياجات هذه البلدان الحاضرة أو المقبلة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وبغية استخدام البلدان النامية لمواردها استخداما تاما ، فان الاغلبية الساحقة منها تفتقر الى رأس المال والى التكنولوجيا الذين تعتمد فيهما على ما تستورده من العالم المتقدم النمو .

٦٨ - لقد أدى الحق الوطني في السيادة على الموارد الطبيعية ، المقبول قانونيا والهام سياسيا ، من جهة ، وطلبات سباق التسلح المتزايدة على هذه الموارد ، من جهة أخرى ، الى خلق عدد من انماط الحرمان المتبادل تحمل في طياتها خطر أن تزيد المنازعات المتصلة بالموارد من حدة سباق التسلح . وبهذا الصدد ، ابرزت التطورات الحاصلة خلال السبعينات حالات توتر متزايد بين موردى المعادن الوقودية وغير الوقودية في التجارة الدولية ومستورديها . وقد انبثق عن الشكايات السياسية والاضطرابات الاجتماعية المتكررة بين البلدان النامية المصدرة للمعادن عنصر من الشك لدى عدة بلدان مستوردة في استمرار التوريد دون انقطاع . وعلى الرغم من ان الواردات المتصلة بالطاقة قد اعتبرت عموما أهم الواردات شأننا فانه يوجد اثنا عشر معدنا آخر على الأقل تكسب فيها درجة الاعتماد على الاستيراد قدرا ما من الخطورة (الجدول ٥) . ويكون لتخفيض تموين البلدان المستوردة بنسبة ١٥ الى ٢٠ في المائة آثار خطيرة على هذه البلدان لأن هذا التخفيض يولد الكماد أو يخفض الانتاج . وقد قامت دراسة حديثة شملت الأعوام من ١٩٧٣ الى ١٩٧٨ بمقارنة درجة اعتماد سبعة بلدان رئيسية هي الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، وفرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة واليابان ، والصين ، ثم وضعت قائمة المعادن التالية التي يرجح كثيرا أن تخفض الناتج القومي الاجمالي للبلدان المستوردة في حالة حدوث نقص : التيتانيوم غير الغلزي ، والبلاتين ، والكوبلت ، والقصدير ، والكروم والألومنيوم ، والنحاس ، والفضة والنيكل ، والتنجستن (٣٤) .

(٣٤) انظر : Helge Hveem, "Militarization of Natural Conflict and Control over Strategic Resources and Some Implications for Peace Policies" , Journal of Peace Research, vol. XVI, (1979), pp.1-25 .

الجدول ٤ - متوسط العمر المتوقع للاحتياطي العالمي
من سلع أساسية معدنية مختارة

السلعة الأساسية المعدنية	متوسط العمر المتوقع بالسنوات بأربعة مئة من معدلات النمو				متوسط نمو الانتاج السنوي ١٩٧٤-١٩٤٧ (%)
	صفر%	٢%	٥%	١٠%	
الماس	٢٢	١٨	١٥	١٢	٥ر٤
المينيت	١٥٠	٧٠	٤٤	٢٩	٩ر٥
انتيمون	٦٠	٤٠	٢٨	٢٠	٢ر٤
يوكسيت	٢٢٦	٨٦	٥١	٣٣	٩ر٨
تنغستن	٤٢	٣١	٢٣	١٧	٣ر٨
حديد	١٦٧	٧٤	٤٦	٣٠	٧ر٠
ذهب	٣٠	٢٤	١٩	١٥	٢ر٤
رصاص	٤٢	٣١	٢٣	١٧	٣ر٨
زئبق	١٩	١٧	١٤	١١	٢ر٠
زنك	٢١	١٨	١٥	١٢	٤ر٧
فاناديوم	٤٦٢	١٣١	٧١	٤٣	١١ر١
فضة	٢٠	١٧	١٤	١٢	٢ر٢
قصدير	٤٢	٣١	٢٣	١٧	٢ر٧
كبريتات الباريوم	٤٢	٣١	٢٣	١٧	٤ر١
كروم	٢٦٣	٩٣	٥٤	٣٥	٥ر٣
كوبلت	٩٧	٥٤	٣٦	٢٥	٥ر٨
مجموعة الهالين	١١٧	٦١	٣٩	٢٧	٩ر٧
مغنيسيوم	٠	٠	٠	٠	٧ر٧
منغنيز	١٩٠	٧٩	٤٨	٣١	٦ر٥
موليبدينوم	٧٠	٤٤	٣١	٢٢	٧ر٣
نحاس	٥٦	٣٨	٢٧	٢٠	٤ر٨
نيكل	٦٧	٤٣	٣٠	٢٢	٦ر٩

المصدر: U.S. Bureau of Mines, Commodity Data Summaries, 1972, 1973, 1974, 1975, 1976; Donald A. Brobst and Walden P. Pratt. eds., "United States Mineral Resources." Geological Survey professional paper 820, (Washington D.C., U.S. Government Printing Office, 1973), U.S. Bureau of Mines, Minerals Yearbook 1948 and 1974 (Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1950, 1976). ويستند كامل الجدول إلى كتاب: "The Future of Non-Fuel Minerals" (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1977), pp. 6-7.

.. / ..

٦٩ - ومع ذلك فإن من الأهمية بمكان ، عند استخلاص النتائج من مثل هذه الدراسات الاستقصائية المختارة ، تذكّر أن درجة الاعتماد على واردات المعادن تختلف حتى فيما بين البلدان المذكورة إلى درجة أن احتياطاتها وتكنولوجياها الوطنية توفر فرجا عن طريق إيجاد مصادر بديلة أو إعادة تدوير الموارد أو عن طريق التخزين الاحتياطي . وتختلف درجة الاعتماد أيضا باختلاف الدرجة التي يمكن بها التحكم في الطلب لتعويض القيود المفروضة على التوريد . ويزود كل من هاتين الصفتين الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والصين ، بدرجة معينة من الحصانة تحميها من انقطاع التوريد بصورة مفاجئة في المستقبل القريب . غير أنه ما من واحدة من هاتين الخاصيتين تخفف من كون اعتماد أوروبا الغربية واليابان على الواردات أمرا أساسيا . على أن اليابان نتيجة لانفاقها العسكري المنخفض جدا ، للفرد الواحد ، وعدم اشتراكها على الإطلاق في جانب العرض من عمليات نقل الأسلحة الدولية ، تبقى في فئة لوحدها . غير أن جانب الطلب في مجال الصادرات من المعادن وجانب العرض في مجال الواردات من الأسلحة ، في السبعينات ، على درجة عالية من التوازي وفي عدة حالات نجد أن البلدان المستفيدة من المعدات العسكرية الغربية من بين البلدان النامية ، تقوم بتوريد معادن استراتيجية هامة إلى البلدان المتقدمة النمو . ولا يمكن لمجرد الصدفة أن تفسر التعقد المتزايد ومجموع الحجم وشروط امتيازات النقل الممنوحة لمستوردي الأسلحة من بين المناطق النامية التي يصادف أيضا إما أن يكون لديها مكان ضخم من الاحتياطات المعدنية الاستراتيجية المعروفة أو أن تكون مجاورة جغرافيا لهذه المكان .

.. / ..

الجدول ٥ - صافي الاعتماد على الاستيراد ١٩٧٧-١٩٧٨
(بالنسب المئوية)

الولايات المتحدة	مجموع الاتحاد الأوروبي	
٨٤	٨٣	اسبيستوس
		الويزيوم (مع أخذ ما يستورد من
٨٥	٥٧	البوكسيت والالومينا في الحساب)
٩٧	١٠٠	تنغالوم
٥٠	٨٤	تنغستن
٣٩ (المنيت فقط)	١٠٠	تيتانيوم
لا ينطبق	١٠٠	جرمانيوم
٢٩	٨٤	خام الحديد (المحتوى الحديدى)
١١	٥٥	رصاص
٦٢	٥٢	زنك
		سلينيوم (مع أخذ الواردات من المواد
٦١	١٠٠	الخام في الحساب)
صافي الصادرات	١٠٠	فوسفات
٨٢	١٥	فلوريد الكالسيوم الهلورى
٨١	٨٦	قصدير
		كاديوم (مع أخذ الواردات من المواد
٦٦	١٠٠	الخام في الحساب)
٩٧	١٠٠	كهرت (بجميع أشكاله)
٤٠	صافي صادرات	كهرتات الباريوم
٩٢	١٠٠ (٨٥ ٪ بالخردة)	كسروم
٩٧	١٠٠	كهرت
صافي الصادرات	١٠٠	ليثيوم
٩١	١٠٠	مجموعة الهلاتين
٩٨	١٠٠	منغنيز
صافي الصادرات	١٠٠	موليدنوم
١٩	٨٥	نحاس
٧٧	١٠٠	نيكل
١٠٠	١٠٠	نيهيوم

بالنسبة لمجموع الاتحاد الأوروبي ، تشير الأرقام بصفة عامة الى الانتاج المحلي كنسبة مئوية من الاستهلاك الدولي الظاهر - بمعدلات ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . والنسبة للولايات المتحدة تشمل الأرقام صافي الاعتماد على الاستيراد (الاستيراد مخصصا منه الصادرات وضافا اليه تعديلات لتغيير مخزون الحكومة والصناعات) كنسبة مئوية من الاستهلاك الظاهر .

المصدر : Non-Fuel Mineral Data Base, (London, Royal Institute of International Affairs,

1980)

٧٠ - ومن بين جوانب سباق التسلح المتصلة بالموارد ، لا يمكن عطيا مقارنة أهمية أى منها بالأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط في الاستهلاك العسكري ودرجته العالية من التركيز الجغرافي في منطقة مشحونة بالنزاعات (٣٥) . وتشمل موارد الشرق الأوسط من النفط أكثر من نصف ما هو معروف وما هو متوقع من الاحتياطي العالمي ، والتكلفة الانتاجية الأساسية للبرميل منها منخفضة نسبيا وهي سهلة النقل ودرجة تلويثها منخفضة . والمنطقة المحيطة بالخليج الفارسي مزروعة بحقول نفط ضخمة يحتوى كل واحد منها على كمية من النفط تفوق مجموع ما يوجد بجميع الحقول معا في معظم المناطق والأقاليم الرئيسية المنتجة الأخرى . فعلى سبيل المثال ، ينتج حقل واحد في المملكة العربية السعودية من النفط ٥ ملايين برميل في اليوم - وهذا أكثر من أى بلد آخر باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الذين ينتج كل واحد منهما ضعف ذلك المقدار ولم يبق الا نحو ١٥ في المائة من مناطق العالم الجيولوجية النفطية التي يمكن الوصول اليها بالتكنولوجيا الحالية غير مستكشفة نسبيا . وتدل الدراسات الاستقصائية الأولية على أن القليل من بينها يمكن مقارنته بما يعد به نفط الشرق الأوسط : ويقدر أن ثروة مخزونات ، بسعر ٣٠ دولارا للبرميل ، تبلغ ٢٧٠ تريليون دولار وهو مبلغ يبد وأنه يساوي مجموع الناتج الاقتصادي لبلد صناعي رئيسي لمدة ١٠٠ عام بالأسعار الحالية (٣٦) .

٧١ - والنفط مصدر لا مثيل له من مصادر البترول الذي يعتقد الى حد بعيد انه أكثر أهمية للقطاع العسكري منه للاقتصاد ككل. ويقدر ان البترول يمثل ثلاثة أرباع الاستهلاك العسكري للطاقة وأنه لا يمكن تبديله بسهولة ببعض المصادر الأخرى من مصادر الطاقة التي يمكن ان تخفف من الاعتماد على النفط لعدة قطاعات مدنية من قطاعات الاقتصاد . ولكي يحل الفحم محل النفط يجب أولا وقبل كل شيء تحويله الى وقود من نوع البترول أو ما يدعى بالوقود الاصطناعي ، وهذا يحتاج الى استثمارات تقدر بالبلايين من الدولارات والكميات هائلة من الفحم . وتدل تقديرات أعدت بالولايات المتحدة على ان انتاج العالم المتقدم النولنسبة ٤ في المائة من الاستهلاك الحالي للنفط يتطلب بناء ٩٠ معملا لتحويل الفحم الى سائل ، الأمر الذي قد يستغرق عشرة أعوام ويتطلب واردات من الفحم تساوي نصف مجموع صناعة الفحم بالولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ . ويفدر أن انجاز مصانع الطاقة النووية قد يستغرق أكثر من ١٠ أعوام ، من البدء بهذه المصانع حتى دخولها حيز التشغيل . وقدرة الطاقة النووية على تعويض النفط صغيرة ، ولا يمكن لها الا ان تكون مصدرا للكهرباء التي يبد وانها تمثل أقل من نسبة ١٥ في المائة من مجموع احتياجات العالم الصناعي من الطاقة . ولا يمكن ادخال الطاقة الشمسية الا ببطء شديد ، على الرغم من امكانياتها الهائلة على

(٣٥) انظر: Tong Whan Park and Michael Don Ward, "Petroleum Related Foreign

Policy: Analytic and Empirical Analysis of Iranian and Saudi Behaviour (1968-74)" .

. The Journal of Conflict Resolution, vol. XXIII (September 1979), pp. 481-507

(٣٦) انظر: Vince Taylor, "The End of the Oil Age, " The Ecologist, No.8/9:

(October/November 1980), pp. 303-311

الأجل الطويل ، ولا يمكن تحقيق استخدامها الأوسع نطاقا في الأجل القريب - وهو التدفئة -
 الا بعد بناء مساكن جديدة . ومقدّر ان قدرة العالم المتقدم النموحتى على البقاء في جانب
 العرض ، عن طريق اتخاذ تدابير لاستبدال الطاقة ، لن تكون أمرا يسيرا وذلك حتى بعد أن
 يقوم العالم المتقدم النمو ، بخفض استهلاكه للطاقة بنسبة ١٠ في المائة على مدى العقد المقبل .

٢٢ - ويبدو أن الأهمية التي تكتسبها الطاقة للصناعة ككل والدور الحاسم الذي يلعبه النفط
 كمصدر من مصادر الطاقة واستهلاكه للأغراض العسكرية قد دفعا المسائل المتصلة بالطاقة الى مقدمة
 المشاغل الأمنية لكل من البلدان الموردة والمستوردة والتفكير في استخدام القوة أو في التهديد
 باستخدامها من أجل ابقاء إمكانية حصول بعض البلدان المستفيدة على النفط دون انقطاع ، والانفاق
 المتزايد في المجال العسكري لمنع الاستيلاء القسري على النفط لدى عدة دول موردة ، أمران قد
 شوهدا طوال الفترة من منتصف السبعينات الى أواخرها . وقد قدّر أنه حدث في الفترة بـ
 ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ما لا يقل عن ٣٦٦ عملا محليا أو خارجيا ترتب عليها ضرر كبير أو خطير لأهداف
 لها صلة بالطاقة في جميع أنحاء العالم (٣٧) . ومن بين المنشآت المتصلة بالطاقة التي تضررت من
 جراء ذلك هناك خطوط الطاقة ومحطاتها والمحطات الفرعية ، والانابيب ، واماكن تخزين ، ومعامل
 تكرير ، وآبار النفط ، والأسلاك ، وقطارات الفحم ، وناقلات النفط ، والطواحين الكهربائية ،
 ومحطات الطاقة النووية .

٢٣ - والنسبة الى معظم البلدان النامية ، وخاصة منها البلدان التي تؤثر وارايتها من الموارد
 العادية ، أي رأس المال والتكنولوجيا ، على قدرتها على استخدام مواردها البشرية والمادية
 استخداما أكثر انتاجية ، فان استمرار سباق التسلح قد زاد من خطورة الحاجة الى صيانة دعائم
 مواردها . وتقع كميات كبيرة من الاحتياطي العالمي من المعادن الاستراتيجية كالبوكسيت ،
 والكوبالت ، والكروميت ، والنحاس ، والميكا ، والليثيوم ، والمنغنيز ، والنيكل ، والقصدير ،
 والالمنيوم - الذي ينتمي الى فئة التيتانيوم - في هذه البلدان (الجدول ٦) . ومعظم هذه
 المعادن هامة أيضا لأنها تفي بالمتطلبات الكيميائية والهندسية والميكانيكية والمعدنية لقطاعي
 الاقتصاد المدني والعسكري . ولن يكفي توسع الانتاج العسكري في البلدان المتقدمة النمو التي
 يعتمد العديد منها اعتمادا كبيرا على الواردات من هذه المعادن ، بالتأثير على نحو سلبي على
 متوسط عمرها المتوقع ، بل سوف يؤدي أيضا الى زيادة تكاليف انتاجها في ما بعد من جانب
 البلدان النامية . وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى ان تكاليف التعدين في القشرة العليا من
 الأرض واستخراج المعادن منها ، وكذلك تكاليف المعالجة اللاحقة للمعادن المدفونة في قاعدة
 الموارد العالمية ، أعلى بكثير من التكاليف المماثلة للاحتياطي العالمية الحالية . وكما سبق ان
 أشرنا فان مقدار المخزونات العالمية الحالية انما تحدده كميات المعادن المتاحة في قواعد الموارد
 العالمية .

(٣٧) انظر : Wilson Clark and Jake Page, Energy, Vulnerability and War,

. W. W. Norton, New York, 1980, p. 57

الاحتياطيات		الاحتياطيات	
البلدان ذات الأقل النمو	البلدان ذات الأقل النمو	البلدان ذات الأقل النمو	البلدان ذات الأقل النمو
المخطط المركزي	المخطط المركزي	المخطط المركزي	المخطط المركزي

• Non-Fuel Mineral Data Base, (London, Royal Institute of International Affairs, 1980) : الجزء ٢

• • / • •

٧٤ - أما فيما يتعلق بالبلدان النامية فان مواردها المعدنية الاستراتيجية قد اصبحت معضلة الى حد ما في خططها الحالية والمقابلة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وليس في امكانها الاحتفاظ بها بسهولة لمنع استهلاكها العسكري المحتمل من جانب العالم المتقدم النمو ، دون المساس ببرامجها الانمائية نظرا الى ان تصدير هذه الموارد هو الذي يمكنها من استيراد رأس المال والتكنولوجيا اللازمين لاستخدامها المحلي في الأغراض المدنية . ومن جهة اخرى فان التكاليف الاقتصادية والسياسية السائدة لاستيراد رأس المال والتكنولوجيا في وضع دولي تسوده اعتبارات استراتيجية تتعلق بسباق التسلح ، باهظة الى حد أن عدة بلدان من البلدان النامية قد أصبحت قلقة ازا ما يترتب على ذلك من آثار قصيرة وطويلة الأجل . وكما يستشف من تقرير عام ١٩٧٧ فـ ان سباق التسلح يعزز المخاوف المتعلقة بالخيارات السياسية والاجتماعية التي تأخذ بها البلدان الأخرى ولا سيما تلك التي يرى أن لها أهمية استراتيجية . وهكذا فان طبيعة الامتيازات الاقتصادية المرتبطة بنقل رأس المال والتكنولوجيا الى البلدان النامية مائلة الى ان تصبح متأثرة ، على نحو متزايد بالأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها لكبار الموردين ، ولا تعطي التكاليف المالية المحضنة لهذه الامتيازات في عدة حالات ، الا قدرا ضئيلا من المعلومات عن آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

٧٥ - لنأخذ مثلا الآثار القصيرة والطويلة الأجل لنقل التكنولوجيا الذي أصبح الان عاملا رئيسيا في الاحتمالات الانمائية للبلدان النامية . وتشمل عملية نقل التكنولوجيا دوما نوعين من التكاليف هما : الموارد المحلية التي لا بد من استخدامها في البداية لتحقيق النقل العوفق لتكنولوجيا الصناعة التحويلية ، بما في ذلك تكاليف النقل ؛ والتكاليف اللاحقة للتطبيق المتوالي ، بما في ذلك البحث والاستحداث . وتتكد بلدان نامية عديدة تكاليف أضخم بكثير لاستيراد المهارة التكنولوجية بالمقارنة مع التكاليف الأولية والاستيعابية لعمليات نقل التكنولوجيا بين بلدان ذات مستويات متشابهة تقريبا من حيث درجة التنمية (٣٨) وذلك يتوقف على كفاءتها التقنية والادارية ، وحجم صناعتها وطبيعة نشاطاتها في مجالي البحث والاستحداث ومستوى انمائها . ومن حيث المبدأ كلما ازدادت التكنولوجيا تطورا ازدادت التحولات الاقتصادية الكامنة في عملية نقلها من بدايتها حتى تطبيقها الناجح . ويمكن أيضا بسهولة معاينة جانب بديهي آخر من جوانب صورة نقل التكنولوجيا الا وهو دور التكنولوجيا

"Technology Transfers by Multinational Firms: The Resource Cost : (٣٨)
of Transferring Technological Know-How", The Economic Journal, No. 87 (June 1977),
Pages 242-261 .

الثنائية الغرض وعدم رغبة الموردين الظاهرة في نقلها الى المستوردين الذين لا تتفق مصالحهم الاستراتيجية مع مصالح الموردين .

٢٦ - والمسائل المتصلة بالموارد تطفو تكرارا في الكثير من المحافل الدولية التي تتناول مختلف جوانبها كالتحويل والعمالة والتكنولوجيا والتجارة والمعادن والطاقة (٣٩) . ويبدو تمسك المصالح الظاهري بين الموردين والمستوردين غير حقيقي أكثر فأكثر ان يسلم بأن هذه الأدوار في السياق العام للتوزيع الجغرافي متفاوت للموارد ، متبادلة . وليس من شأن تصاعد سباق التسلح أن يزيد من خطورة قيود الموارد القائمة فحسب ، وإنما أن يزيد أيضا أخطار حالات التوتر المتصلة بالموارد التي قد تنفجر فتصبح صراعات معلنة . ولا يمكن في هذا الصدد صرف النظر بسهولة عن المخاوف التي قد يشعر بها الانسان لأن تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية قد سبق أن شهد منازعات عسكرية بسبب الموارد سواء أكانت معادن أو خامات أو مياه أو أسماك . واحتمالات نشوب نزاع حول المياه العذبة وحدها إنما يؤكدتها كونه ١٤٨ حوضا من أحواض الأنهار الرئيسية في العالم والبالغ عددها ٢٠٠ حوض مشتركة بين بلدين أو أكثر (٤٠) . وقد أعطت المفاوضات الطويلة بشأن موارد قاع البحار في مؤتمر قانون البحار الذي اختتم مؤخرا مثالا آخر حديثا لحالات التوتر المتصلة بمسألة الموارد .

٢٧ - وقد اتخذت ردود فعل البلدان النامية على ما يعتبره معظمها تكلفة لعمليات نقل رأس المال والتكنولوجيا لا تقوى على تحملها ، عدة أشكال : فالبعض يؤكد ضرورة الحصول على شروط أكثر تفضيلا من الموردين الحاضرين ؛ وبعضها الآخر يحاول تشجيع عمليات النقل هذه فيما بينها مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الوسيطة ؛ كما أن بلدانا أخرى تميل الى تأجيل خطط زيادة استخدام مخزوناتهما الى ان تصبح أكثر استقلالا في تحكمها في جميع مراحل هذا الاستخدام . وعلى العموم ، ان معظم هذه البلدان يرى أن الأنماط الحالية لاستهلاك الموارد واستخدامها لا تتفق مع أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومع الترتيبات القائمة لنقل رأس المال والتكنولوجيا وأن استهلاك الموارد واستخدامها غير مرضيين وغير كافيين لتحقيق أهدافها التنمائية .

(٣٩) انظر: تقرير المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الفصل السادس "اعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية" (ID/CONF.4/22) .

(٤٠) انظر : The Global 2000 Report to the President: Entering the Twenty-first Century, Vol. 1, (Washington D. C., U.S. Government printing Office, 1980).

وتعتبر مضاعفة المعونة الاقتصادية التي تقدمها بلدان منظمة البلدان المصدرة للنفط بالاضافة الى نقل التكنولوجيا الوسيطة من البلدان الحديثة التصنيع الى البلدان النامية الأقل منها تصنيعا بعض الدلائل على اتجاه قد يكمل في نهاية الأمر الحركة نحو تحويل المثل الأعلى المجسّد في الترابط الاقتصادي العالمي الى حقيقة .

٧٨ - وقد بدأت الأنماط الماضية لاستهلاك الموارد للأغراض العسكرية ، بالفعل ، تظهر في آثارها المتراكمة على النمو الاقتصادي وعلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ويحاول الفصل التالي اثبات أنه لا يمكن لا للبلدان التي اقتصادها في مرحلة متقدمة من النمو ولا للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف عن الأولي ان تتحمل الى مالا نهاية الأعباء الاجتماعية - الاقتصادية للنفقات العسكرية التي تتكبدها حاليا .

الفصل الثالث

النفقات العسكرية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية

٧٩- كما جاء في الفصلين السابقين ، بلغت النفقات العسكرية في عام ١٩٨١ من الناحية المالية البحتة ٥٥٠ - ٦٠٠ بليون دولار تمثل ، بعد التسوية لخصم معامل التضخم ، أربعة أضعاف النفقات العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى مدى ما يزيد على ثلاثة عقود ونصف تشمل فترات من الانتعاش الاقتصادي والركود الاقتصادي ، ظل القطاع العسكري عاملة يستنفذ حوالي ٥ إلى ٨ في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي . فلا الحالات التي توفرت فيها الموارد ولا الحالات التي شحت فيها قد أثرت حتى الآن على الاستهلاك العسكري للمعادن الاستراتيجية ، ذلك الاستهلاك الذي يستحوذ على ما يقدر بنسبة تتراوح من ٣ إلى ١٢ في المائة من الناتج العالمي . كما أن ارتفاع أسعار البترول في السبعينات إلى أربعة أضعاف ما كانت عليه لم يظهر له أي أثر على الاستهلاك النسبي للطاقة في الصناعة العسكرية التي تستهلك وحدها على ما يبدو من $\frac{1}{4}$ إلى $\frac{3}{4}$ مجموع الاستهلاك القومي للبترول فسي بعض الحالات . ولا منعت التكاليف الخيالية للابتكارات العسكرية المعقدة من تركيز حوالى ثلث البحث والاستحداث الإجمالي من أن يصب باستمرار في الجانب العسكري . كما أن ركود التجارة الدولية في السبعينات لم ينعكس في عمليات النقل الدولي للسلاح التي بلغت قيمتها في سنة ١٩٨١ وحدها ما يزيد على ١٢٠ بليون دولار . وهذه الاتجاهات ، وكثير مثلها ، دفعت بتكلفة النفقات العسكرية إلى المقام الأول من اهتمام الجماهير وأثارت كثيرا من الأسئلة في مختلف المحافل القومية والدولية . أما بغرة التساؤلات لدى الجماهير والتي تنبع من كسل المشاغل التي تتعلق بما يدخل في النفقات العسكرية من قوة بشرية وموارد وجوانب إيكولوجية فيبدو أنها هي هي بالنسبة للشعاليات : ما هو الحد الأدنى للالتزامات تجاه النفقات العسكرية وهل وصل العالم أو يقترب ، من الوصول إلى خط فاصل تختلف بعده عمليات تصعيد النفقات العسكرية أو القواعد الأساسية التي تحكمها ، اختلافا كبيرا عما كانت عليه حتى الآن ؟ (٤١) .

٨٠- وقد اقترب العالم من الوصول إلى واحد من هذه الخطوط الفاصلة ، ويبدو ذلك فسي الضعف الذي يكار يكون عاما في عملية النمو الاقتصادي الذي يتضح من معدلات الزيادة فسي الناتج القومي الإجمالي . فعند تقييم قدرة الدولة على أداء مهمتها الأمنية كجزء من التزامها بتحقيق الرفاه يكون أكثر المقاييس الاقتصادية اتصالا بذلك هو الناتج القومي الإجمالي ، أي مجموع

See The Economy and Defense Spending: Projections and Choices in (٤١)

Challenges for U.S. National Security: A Preliminary Report, Carnegie Endowment for International Peace, New York, 1981 .

كمية السلع والخدمات التي يمكن لاقتصاد الدولة أن ينتجها ويوجها لتلبية المتطلبات في حالة الحرب . والنتيجة المنطقية التي تلازم ذلك في وقت السلم هي المحافظة على معدل نمو الناتج القومي الاجمالي ، ان لم يكن الاسراع به لأنه ليس هناك اقتصاد ، أيا كانت ادارته ، يستطيع في النهاية أن ينفق أكثر من ناتجه القومي الاجمالي على النفقات العسكرية . وقد يحدث هذا من الناحية النظرية ، اذا ظلت معدلات الزيادة في النفقات العسكرية أعلى من معدلات الزيادة في الناتج القومي الاجمالي .

٨١ - لقد شهد الاقتصاد العالمي لسنوات عديدة عملية مستمرة من النمو البطيء أو المتضائل . وكانت أحداث السنتين ١٩٨٠ و ١٩٨١ علامة على انتكاسة كبيرة ثانية . فنمو الناتج العالمي ، الذي كان قد انحدر من ٤٦ في المائة في ١٩٧٨ إلى ٣٨ في المائة في سنة ١٩٧٩ ، هبط في سنة ١٩٨٠ إلى ٢٢ في المائة . وهذا البطء في معدل النمو ، رغم اختلافه في المجموعات العديدة من البلدان والمناطق الجغرافية ، كان ظاهرة عالمية . وكان التدهور العام في تحقيق النمو مصحوبا بانخفاض ملحوظ جدا في توسيع التجارة العالمية ، وزيادة مشاكل ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم في معظم البلدان . والواقع أن معدل الزيادة في حجم الصادرات العالمية ، هبط إلى نسبة تتراوح من ١ إلى ٥ . في المائة في سنة ١٩٨٠ بعد أن كان هذا المعدل يتراوح من ٥ إلى ٧ في المائة على مدى السنوات الأخيرة . وفي سنة ١٩٨١ انخفضت قيمة الصادرات العالمية بأرقامها المطلقة . كما ان الانكماش باهظ التكلفة بوجه خاص من حيث الموارد البشرية : ففي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كان ما يزيد على ٢٤ مليون عضو في القوى العاملة عاطلين في نهاية سنة ١٩٨١ . ورغم انه يمكن توقع بعض التحسن في الأداء الاقتصادي في المستقبل القريب ليس من المنتظر أن تكون سرعة التقدم كبيرة . والأرجح أن يستمر الاتجاه السيئ ، المتوسط الأجل ، الذي كان واضحا منذ منتصف السبعينات .

٨٢ - وعند تقييم أثر النفقات العسكرية الحالية والمقبلة على هذه التوقعات الاقتصادية التي تصدم المرء ، نجد ان هناك مشكلة مألوفة تتصل بأهمية التجربة المكتسبة في الماضي التي تشير الى وجود تطابق بين ارتفاع النفقات العسكرية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض البلدان المتقدمة النمو . ولكن كثيرا من الاقتصاديين اصبحوا يؤكدون الآن أن التطابق بين ارتفاع النفقات العسكرية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ليس دليلا على وجود علاقة ايجابية بين الاثنين . والواقع انه لو كانت هناك علاقة ، فالأرجح أن تكون السببية مقلوبة ، بمعنى أن ارتفاع النفقات العسكرية يصبح ممكنا بسبب ارتفاع معدلات النمو وليس العكس . ويمكن بسهولة وصف السبب الأساسي في الأثر السلبي للنفقات العسكرية على النمو التالي : على الرغم من أن الانتاج العسكري جزء من الناتج القومي الاجمالي ، فهو يختلف عن الأشكال الأخرى للناتج من حيث انه ، في حد ذاته ،

لا يخدم الاستهلاك الحالي ولا يضيف الى القدرة الانتاجية (٤٢) فالعبء الحقيقي للنفقات العسكرية يتمثل في السلع والخدمات المدنية التي كان من الممكن انتاجها بها . ويعني هذا ببساطة أن الفرص الملائمة لتكلفة انتاج السلع والخدمات العسكرية هي فرص ضائعة على انتاج السلع المدنية بالطاقة الانتاجية التي يتطلبها القطاع العسكري (من قوى بشرية ورأسمال وتكنولوجيا الخ) .

٨٣ - وعندما تظل عوامل الانتاج خاملة أو عندما لا تتناسب درجة الانتفاع بها مع طاقتها الانتاجية ، يمكن للنفقات العسكرية أن تنشط الاقتصاد على المدى القصير من خلال ما يسمى بأثر المضاعفة أى بتوفير ناتج قومي اضافي ومخلق طلب اضافي . وهذا يفسر السبب في كون بعض المجتمعات التي لا تنتفع ببعض الموارد أولاً لا تنتفع بها بالقدر الكافي قد لا تعاني على التو من نتائج اقتصادية سلبية بسبب النفقات العسكرية الأولية (٤٣) . ولكن ذلك لا يثبت أن النفقات العسكرية هي وحدها التي تنشط النمو الاقتصادي حتى في الاقتصادات غير المنتفع بها على النحو الكافي لأنه لا يثبت أن نفس المقدار من الزيادة في النفقات المدنية المستقلة لا يؤدي الى نفس الأثر المنشط على الاقتصاد ان لم يكن أكثر . وفي عهد قريب أوضحت عدة دراسات ، تناولت ما تؤدي اليه النفقات المدنية والعسكرية المقارنة في البلدان النامية من آثار على العمالة ، ان تخصيص بليون دولار للنفقات المدنية عموماً يخلق ضعفي أو أربعة أضعاف فرص العمل التي يخلقها تخصيص مبلغ مشابه للنفقات العسكرية . وقد تم استخلاص هذه النتائج من الخصائص المحددة لصناعة السلاح لاسيما كثافتها البحثية والتكنولوجية ؛ وكثافتها الرأسمالية ودرجتها العالية من التركيز في بعض المناطق الجغرافية (٤٤) .

٨٤ - وعندما يتم الانتفاع بعوامل الانتاج انتفاخاً كاملاً لا يمكن التوسع في الناتج الاجمالي ولكن النفقات العسكرية تخلق ضغوطاً تضخمية اضافية و/أو انتاجاً منخفضاً في السلع المدنية حيث تخلق قيوداً واختناقات من ناحية العرض . وعموماً يعتبر جانب العرض في النمو الاقتصادي معتمداً على ثلاثة عوامل : حجم قوة العمل التي تحددها بدرجة كبيرة الاتجاهات الديموغرافية ؛ وتكوين رأس المال الذي يحدده في المقام الأول الحصة المستثمرة في الناتج القومي الاجمالي ؛ وطاقت الانتاجية الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الدفعة التكنولوجية المرتبطة بجهود البحث والاستحداث .

(٤٢) في الحسابات القومية لكثير من البلدان ، تدرج المصروفات على السلع العسكرية المعمرة تحت باب الاستثمارات . ويتم ذلك في المقام الأول لأسباب احصائية . ولكن يجب ان يظل في الأذهان أن انتاج هذه المنتجات لا يضيف الى القدرة الانتاجية ، وهي بهذا المعنى لا يمكن ان تسمى استثمارات . وهناك مناقشة مستفيضة للجوانب المنهجية في : **Military Expenditures : Growth and Fluctuations** (Paris, International Economic Association Meeting, June, 1982) .

(٤٣) See Emile Benoit, "Growth and Defence in Developing Countries", Economic Development and Change, vol. 26, January 1978, pp. 271-280 .

(٤٤) Alf Kirk, Disarmament and Economics, address delivered at the New-Zealand National Consultative Committee on Disarmament, 27 June 1981 .

ورغم أن حجم قوة العمل هو فيما يبدو دالة قائمة بذاتها للاتجاهات الديموغرافية ، أى المعدلات المطلقة للنمو ونسبة السكان الذين بلغوا سن العمل ، فإن الاحتياجات العسكرية من اليد العاملة تنشئ أو تزيد من حالات النقص في اليد العاملة سواء من خلال ما تتطلبه من عدد الناس أو المهارات النوعية التي تعتبر ، بدورها ، ناتجة عن الموارد المخصصة للتدريب التعليمي والمهني . ففي معظم البلدان يتمتع من تستخدمهم القوات المسلحة استخداما مباشرا أو غير مباشر بمستوى من المهارات التقنية أعلى بدرجة ملموسة من المستوى المتوسط بين السكان ، وكانت انتاجيتهم ستكون أعلى من المتوسط لو استخدمتهم القطاع المدني . ففي كل مكان تمتص الأنشطة العسكرية والأنشطة المرتبطة بالجانب العسكري نسبة من أعلى الفئات أهيلا بين الناس ، وهي نسبة تزيد كثيرا عما يوحى به نصيب الميزانية العسكرية في الناتج القومي الإجمالي . ويصدق هذا بوضوح على الباحثين والمهندسين والفنيين . كما يصدق أيضا على ميدان المهارات الإدارية والتنظيمية .

٨٥ - وفيما يتعلق بتكوين رأس المال ومعدل استثماره في الناتج القومي الإجمالي ، فإن الأثر المباشر للنفقات العسكرية على اللوازم يفوق حتى أثره على اليد العاملة . فطالب الاستثمار العسكرية وغير العسكرية موجهة تقريبا إلى نفس مجموعة الصناعات ، مثل الإلكترونيات والآلات الصناعية والتعدين والكيمياء والطاقة . وتترابط التكنولوجيا العسكرية والمدنية في بعض الصناعات مثل الإلكترونيات والجو والفضاء ترابطا جوهريا . ويصحب التوسع في النفقات العسكرية انخفاض نسبي في الاستثمار المدني لأن هذا التوسع يؤدي إلى اختناقات في العرض . والنفقات العسكرية ، إن تزيح الاستثمار المدني من موضعه وتحول تكوين رأس المال ، إنما تشكل قيودا صارما على تحسين الانتاجية المدنية مع النتائج الضارة المتوقعة على الأداء الاقتصادي العام الذي يعتمد بدرجة كبيرة على تكوين رأس المال والدفع التكنولوجية .

٨٦ - ولقد اكتسبت أهمية العامل التكنولوجي في النمو الاقتصادي مكانة بارزة لم يسبق لها مثيل ، بما يكاد يتناسب مع زيادة الوعي بأن الأغراض العسكرية تستحوذ على نصيب كبير ونسبة غير متكافئة من الجهد العلمي والتكنولوجي عامة (٤٥) . ولعل وصف جميع جوانب الدفع التكنولوجية بالنسبة للنمو الاقتصادي يتجاوز نطاق هذا التقرير ؛ ولا يمكن تنظيم جميع البيانات المتاحة لتقدير تقييم دقيق وحديث عن تسابق القطاعات للاستيلاء على الموهبة العلمية والتكنولوجية المتجمعة في العالم لتسخيرها للأغراض العسكرية . ومع ذلك يتضح بجملة ما يلي :

(أ) ان التقدم التكنولوجي المدني الذي يجسده الاستثمار المدني هو حجر الزاوية في تحسين الانتاجية والنمو الاقتصادي ؛

(٤٥) انظر كولين نورمان ، مرجع سبق ذكره .

(ب) ان البطء الحالي في عطية النمو الاقتصادي في العالم بأسره وانخفاض معدلات الزيادة الانتاجية في البلدان النامية لا يعنيان اخفاض التكنولوجيا في حد ذاتها . بل يمكن اعتبار ذلك ، الى حد ما ، نتيجة طويلة الأجل لعقود ممتدة من تحويل جزء بالغ الضخامة من الجهود الحاسمة العلمية والتكنولوجية من التطويرات المدنية الى التطويرات ذات الوجهة العسكرية (٤٦) .

٨٧ - والتقدم التكنولوجي المدني هو التطور الذي يتجه نحو تطوير المعرفة المؤدية الى تحسين المنتجات الاستهلاكية والانتاجية والتي زيادة كفاءة طرائق الانتاج . وهذان الوجهان ، أى انتاج منتجات جديدة وأفضل وتحسين الأساليب الانتاجية ليسا متميزين بدرجة كبيرة كما قد يبدو ، حيث أن أحد المصادر الرئيسية لزيادة الفعالية الانتاجية هو استخدام آلات ومعدات حديثة قائمة على التكنولوجيا المتفوقة . ويسهم التقدم التكنولوجي المدني في نمو انتاجية العمل بتشجيع الزيادة في كمية رأس المال للعامل الفرد ونمو كل من انتاجية العمل ورأس المال من خلال تطوير تقنيات الانتاج التي تسمح باستخدام الموارد الانتاجية عامة بمزيد من الفعالية . وطبيعته ، يمكن النظر الى دور التكنولوجيا المدنية ، على انه ينعكس في الانماط التاريخية للاداء الاقتصادي في البلدان الصناعية ، والفجوة الواسعة والمستمرة في الاتساع بين هذه البلدان والبلدان النامية .

٨٨ - وتسفر المقارنات التاريخية بين بعض البلدان الصناعية الرئيسية عن نمط في الاداء الاقتصادي يقابل الى حد بعيد الاتجاه المدني والعسكري النسبي في جهودها التكنولوجية . وهكذا أوضحت عدة دراسات حديثة أن تلك البلدان التي تركز بدرجة كبيرة على التكنولوجيا العسكرية قد شهدت معدلات نمو أبطأ من التي شهدت البلدان التي لم تكن من البلدان الرئيسية في تطوير هذه التكنولوجيا (٤٧) . ولكن القضية الحاسمة في تحويل اتجاه التكنولوجيا تتصل اتصالاً وثيقاً بالخبرة التاريخية للبلدان الصناعية لأن البلدان النامية لا تختص حتى الآن ولو بكسر يمكن حسابه من الجهد العسكري العالمي في البحث والاستحداث — مما يمكن اعتباره مؤشراً واضحاً لوجهتها التكنولوجية .

See Lloyd J. Dumas, "The Impact of the Military Budget on the Domestic Economy", Current Research on Peace and Violence (2/1980) pp. 73-83 . (٤٦)

See David Greenwood, "The Adequacy and Appropriateness of Western Military Expenditures", The Ditchley Journal (Spring 1978) pp. 74-85 . See also "Military Spending: Effects on the Economy", Coalition for a New Foreign Policy and Military Policy (Washington, D.C. March 1981) . (٤٧)

٨٩ - ولعل من الدروس الرئيسية التي نتعلمها من الماضي أن أهمية الفوائد الثانوية التي يحصل عليها القطاع المدني من التكنولوجيا العسكرية قد اكتنفتها مغالاة شديدة و/أو لم تكن في محلها إلى حد بعيد . فاحدى المشاكل الرئيسية هنا وفي أماكن أخرى أيضا ، هي المقارنة بين وضع قائم وحالة لم تكن سائدة . فمن المؤكد ان كثيرا من القطاعات المدنية في الصناعة الحديثة تدين بوجودها وتطورها إلى الدفعة التكنولوجية للقطاع العسكرى . فقد ازدهر علم المعادن ، مثلا ، وتقنيات انتاج نوعيات رفيعة من المعادن ، بفضل عمليات التصنيع المستخدمة في انتاج مواسير المدافع والواح التصفية . كما ترتبط صناعة النقل إلى حد ما بالاختراعات التكنولوجية المطبقة في المركبات المدرعة . والعمليات المستخدمة في بناء السفن التجارية مدعومة بالتقنيات المستخدمة في التكنولوجيا البحرية لانتاج الحاملات العسكرية المعقدة ؛ ويرتبط الطيران المدني ارتباطا وثيقا بنتاج الطائرات القتالية . ولكن من الصعب جدا أن نحدد أين يحدث التحول من القطاع العسكرى إلى القطاع المدني أو العكس ، على الأقل من الناحية الفكرية ان لم يكن من الناحية التاريخية .

٩٠ - ولنأخذ أشهر قطاعين في الصناعات المدنية ، المعتقد عموما أنهما استفادا مباشرة من أكثر نتائج التكنولوجيا العسكرية تقدما ؛ ألا وهما الطيران والفضاء ، والالكترونيات . ولو حصرنا أصول هذه العملية في جانبها الرياضي فحسب ، لكان هناك مثالان مألوفان عليها هما تكنولوجيا القنبلة الذرية والقذائف الانسيابية . وكانت المعضلة الرياضية الرئيسية في القنبلة الذرية تتعلق بالمتفجرات الداخلية ، أى ، على وجه التقريب ، التحديد الصحيح لزمن وحجم مكونات عملية الانشطار . وكان النموذج الرياضي الملائم موجودا بالفعل في معادلات الالتفاف على المحور النصفى لنقط فينور - هوبف في أواخر العشرينات لوضع نموذج للتوازن الاشعاعى المتكافئ على سطح النجوم . أى أن النموذج الأصلي الحقيقي نشأ عن أبحاث ميكانيكا الكم في الفيزياء الفلكية . وأما المعضلة الرياضية الرئيسية في تكنولوجيا القذائف الانسيابية فهي التعبير الرقمي عن أسطح التضاريس بالنسبة للمضاهاة الكتورية الظاهرة لهذه التضاريس . وفي هذا المقام ، صاغ المهندسون المدنيون منذ عشرين سنة المشكلة التي تمثل تحديا في علم المساحة التطبيقية ، لحساب كمية التراب المطلوب ازاحتها من أجل المسالك البديلة في بناء الطرق . وأساليب التعرف على النمط الداخلة في هذه الحالة مستوحاة من مصادر منها الاحتياجات العملية للرعاية الطبية الجماهيرية ، كما هي الحال مثلا في الوقاية من سرطان الرحم (٤٨) .

٩١ - وفي ميدان الالكترونيات أيضا ، تقدم التكنولوجيا العسكرية أكثر من مثال على تطبيقها بدلا من الجانب البحث للتجديدات النظرية ، رغم انه لا يمكن في النهاية حل التضاد بين هذين الوجهين . ومع ذلك ، فان المهندسين والعلماء المعنيين بهذا يعرفون أن التطورات

(٤٨) هذه الأمثلة واردة في Bernhelm Booss and Rasmus Ole Rasmussen,

"Challenging Scientific and Technological Problems for a Better Use of Earth's Resources", Peace and the Sciences, (2/79)(Vienna, International Institute for
• Peace), pp. 75-78

الحدیثة فی الالکترونیات قد مرت بتغیر ذی جانبین فی العقود الأخيرة . وكان التغیر الأول فی الأساس المادی ، من الاستخدام الشامل للحدید والزجاج فی صمامات أجهزة الرادیو فی النصف الأول من هذا القرن إلى الاستخدام المكثف للسلینیوم والجرمانیوم فی الترانزیستورات ، التی كانت فی تطور مستمر منذ سنة ١٩٤٨ . وقد أعطی ذلك ، إلى جانب تغیر الأساس المادی والزيادة الطغیفة فی كثافة استغلال الادوات المادیة ، زیادة جدیدة بالملاحظة فی الانتفاع بالطاقة . وكان التغیر الثاني هو تطوير الدوائر الصغیرة المتكاملة منذ سنة ١٩٦٠ استنادا إلى نفس عناصر الترانزیستور ، ولكن مع كثافة فی الاستغلال أكثر مما كانت بكثير ومستمرة فی الزیادة . فالجهاز الالکترونی الذی یزن کیلوغراما واحدا فی تکنولوجیا الصمامات ، لا یحتاج فی تکنولوجیا الترانزیستور لأكثر من ١٠ غرامات إلى ١٠٠ غرام من المواد ، بینما الدوائر الدقیقة التی تتمتع بالمواصفات نفسها أو بمواصفات أفضل — لا تزن سوى بضع میکروغرامات (٤٩) .

(٤٩) المرجع نفسه .

٩٢ - تقدم هذه الأمثلة وصف توضيحي فقط ، وليس وصفا تاريخيا كاملا ، لا يوضح كيف أن توجه التكنولوجيا لا يمكن اعتباره عملية تلقائية محضة . وهذه النظرة هي غاية في الأهمية عند تحديد مدى مرونة الاقتصادات ازاء أى محاولة لعكس مسار الاتجاهات الراهنة التي تعارض ، بشكل واضح ، متطلبات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وكلما طال بقاءها ، ثقلت تكاليفها الاجتماعية - الاقتصادية وازداد عبء المشاكل الظاهرة التي قد تنجم عن عكس مسارها . وفي هذا الصدد ، لا نبالغ مهما فعلنا لبراز التوجيه العسكرى لأعمال البحث والاستحداث في جميع أنحاء العالم ، حتى لو كلفنا ذلك تكرار الفصول الأولى . ويلزم ، بصفة خاصة ، تأكيد ما يلي :

(أ) ان أعمال البحث والاستحداث العسكرية تزيد من تعقيد الصناعة من الناحية التكنولوجية . وإذا كان بعض التكنولوجيات العسكرية المتقدمة في مجالي الفضاء الجوي والالكترونيات يمكن استخدامه أيضا في القطاعات المدنية ، فليس ذلك حجة في صالح التكنولوجيات الغربية التي وصلت فعلا ، في حالات كثيرة ، الى درجة بالغة التعقيد تجعلها لا تلبي الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية المباشرة ، ولا سيما احتياجات البلدان النامية . والمعروف ، على سبيل المثال ، أن نسبة ٢٠ في المائة فقط من نتائج أعمال البحث والاستحداث العسكرية ، تستخدم بأى شكل ملحوظ ، في الأغراض المدنية (٥٠) .

(ب) ان جهود أعمال البحث والاستحداث العسكرية لا تسير ، بشكل عام ، وفقا لمعايير الأداء والتكاليف ، المألوفة ، في مجال القطاعات المدنية ، ويرجع ذلك جزئيا ، الى الطول النسبي لفترات اعداد منظومات الأسلحة المتطورة ، وتتراوح بين ٧ و ١٠ سنوات ، مما يساهم في سرعة فوات أوانها ، ويرجع ذلك أيضا الى أن كل تجديد اضافي يتجه الى تجاوز سابقة في كثافة استخدام رأس المال وأعمال البحث (٥١) .

(ج) ان التركيز الشديد على أعمال البحث والاستحداث العسكرية يميل أيضا الى توجيه الجهد الكلي لأعمال البحث والاستحداث لصالح القطاعات التي تحظى باهتمام العسكريين بالدرجة الأولى ، لأن الأعمال في هذا الميدان تتعهد بها الحكومات ، بالدرجة الأولى ، مثلها في ذلك مثل جميع المصروفات العسكرية .

(٥٠) أنظر Alf Kirk ، مرجع سبق ذكره .

(٥١) أنظر See David Carlton and Gasto Schaefer (eds.), Arms Control and Technological Innovation (London, 1977) .

(د) ان برامج التكنولوجيات العسكرية المتطورة تميل الى الارتباط بالعوادات والمهارات والمواقف ازاء البحث والاستحداث والانتاج والتسويق مما يخلق أحيانا حواجز ذاتية واضحة الصلابة تحول دون تكييفها حسب أغراض القطاعات المدنية (٥٢).

٩٣ - وإذا كان أثر المصروفات العسكرية الحافز للنمو الاقتصادي قدّر فوق قدره ، وإذا كان اسهامها في الفوائد المدنية قد بولغ فيه ، فان ذلك يزيد من التشكك في الفوائد الاجتماعية ، المعزوة اليها . وقد أكد تقرير عام ١٩٧٧ بالفعل أن النفقات العسكرية تفاقم الاتجاهات التضخمية ، وتقلل العمالة أكثر مما تقللها النفقات المدنية ذات الحجم المماثل المقارنة بها كما تزيد من المشاكل القائمة في ميزان المدفوعات . فمشاكل التضخم والبطالة وميزان المدفوعات ، معا تمثل ظاهرة اقتصادية مترابطة ذات أبعاد اجتماعية خطيرة . فلا يمكن حل مشاكل ميزان المدفوعات بسهولة عن طريق رفع مستوى الصادرات فوق مستوى الواردات ، وليس ذلك على الأقل لوجود درجات متباينة من التضخم بين الشركاء المتاجرين . وعندما تختلف درجات التضخم بين الشركاء المتاجرين ، وعندما تغطي اتصالاتهم التجارية نطاقا واسعا من الصفقات التجارية ، وهو الأمر الذي يبدو أنه في تزايد مطرد ، فان الاصلاح الجزئي لمجموع مشاكل ميزان المدفوعات ، عن طريق زيادة الصادرات من الاسلحة ، لا يمكن اعتباره حلا مرضيا طويل الأجل . ومن المعروف ، في الواقع ، أن عدة بلدان مصدرة للأسلحة تعاني من عجز متراكم ملموس في ميزان مدفوعاتها . وحقيقة أن ما لا يقل عن نصف البلدان ذات النشاط الأكبر في تصدير واستيراد الأسلحة قد عانى أيضا من العجز في الميزان التجاري ، خلال السبعينات ، يجب أن يكون لها أثر ترشيدى على السياسات التي ترى في نقل الاسلحة مخرجا لاصلاح الاختلال في الميزان التجاري .

٩٤ - وان مشاكل مثل مشكلتي التضخم والبطالة وقد نوقشت بالتفصيل في تقرير عام ١٩٧٧ ، ليست مترابطة ترابطا وثيقا فحسب ، بل هي أيضا ذات نتائج اجتماعية خطيرة بمعنى أنها تؤثر على الفرد العادى بطريقة مباشرة يومية . وان القرارات السياسية المتعلقة بكل منهما تمثل حكما أساسيا على ترتيبها الاجتماعي يمكن بواسطته أن نستنتج ، من الناحية التاريخية ، انه بالنسبة الى التضخم والبطالة كان التضخم أحيانا يعتبر آفة اجتماعية أهون من آفة البطالة أما في حالات الركود ، أى حالات تزامن البطالة والتضخم ، فلا يمكن تفسير التضخم بأنه اختيار سياسي محض متعمد لأهون الأفتين الاجتماعيتين . وتتعرض المجتمعات ، بشكـل أو بآخر ، لضغوط تضخمية حسب سيطرتها على آلية الاسعار أو قدرتها على زيادة منتجاتها

See Daniels S. Greenburg, "Will R+D Hog It All?" , The Washington Post (18 November 1980) . See Also Harvey Brooks, "Technology, Evolution and Purpose", Daedalus (Winter 1980), pp. 79-80.

للوفاء بطلباتها . اما النفقات العسكرية فتولد زيادات في الاسعار الى حد أنها تقلل القدرة على انتاج السلع المدنية دون ان تؤثر على الطلب عليها . وهي تمارس ضغطا متصاعدا على الاسعار بمفاقمتها القيود المفروضة من جانب العرض عندما تكون القيود المفروضة على تكاليف مدخلاتها أقل شدة منها في قطاعات الاقتصاد الاخرى . وعندما ترتبط الضغوط التضخمية ، الناشئة عن النفقات العسكرية ، بظاهرة الاتصالات التجارية الدولية ، فمن السهل رؤية أنه حتى الاقتصادات المسيطرة على آلية أسعار منتجاتها المحلية ، تظل هي نفسها ، معرضة للأثار العالمية لظاهرة هي من الظواهر الغريبة عن بيعتها المحلية .

٩٥ — يؤدي استمرار ارتفاع النفقات العسكرية على مدى فترة طويلة الى رفع مستويات الأسعار بطرق شتى . أولها ان النفقات العسكرية تضخمية لأن القوة الشرائية والطلب الفعال يحدثان دون زيادة مقابلة في الانتاج القابل للاستهلاك فورا أو في المقدرة الانتاجية اللازمة لتلبية متطلبات الاستهلاك في المستقبل . وتولد هذه الزيادة في الطلب ضغوطا تصاعديا على الأسعار في الاقتصاد بأسره . وعندما تسهم النفقات العسكرية في توليد نقود لتمويل العجز في نفقات الحكومة المركزية تتولد ضغوط تضخمية بسبب ما ينتج عن ذلك من ازدياد في كمية النقود . كذلك فانه اذا أسهمت الأنشطة العسكرية في احداث عجز في ميزان المدفوعات في البلدان ذات العملات الاحتياطية ، فان كمية النقود وبالتالي الضغوط التضخمية ستزداد في بلدان أخرى . ثانيا ، هنالك أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن صناعة الاسلحة تبدى مقاومة أقل تجاه الزيادات في تكلفة اليد العاملة وعوامل الانتاج الاخرى من المقاومة التي تبديها معظم الصناعات الاخرى ويعود هذا جزئيا الى ما تتسم به من كثافة استخدام رأس المال والتكنولوجيا فيها ، وجزئيا الى ان من الأسهل تحويل زيادة التكاليف في هذا القطاع الى المستهلكين وهؤلاء هم الحكومات ، في معظم الحالات . ومن ثم تنتشر هذه الزيادات في تكلفة عوامل الانتاج الاخرى الى القطاعات الاقتصادية الاخرى ، بما فيها القطاعات التي يكون معدل ازدياد الانتاجية فيها أدنى ، مما يؤدي الى رفع أسعارها . وأخيرا ، وبصفة أعم ، فان تحويل مبالغ كبيرة من رأس المال ومن موارد البحث والاستحداث من القطاع المدني يعيق الزيادة الطويلة الاجل في الانتاجية ويجعل الاقتصاد اكثر عرضة للضغوط التضخمية (٥٣) .

٩٦ — ويتضح من ذلك كله ان بعض المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي ظهرت في السنوات الاخيرة مثل التضخم السريع ، واختلالات التوازن التجاري ، واختلال موازين المدفوعات الدولية ، تتفاقم نتيجة الاحتفاظ بمجبودات عسكرية كبيرة ، حتى وان لم يكن بالامكان قياس مساهمة سباق التسلح في خلق هذه المشاكل قياسا كميا . وعلى وجه الخصوص ، لا يوجد شك في أن استمرار النفقات العسكرية الكبيرة على مدى فترة طويلة قد أسهم في التضخم الحالي واستمراره في أوقات تتسم بالانكماش الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة (٥٤) .

(٥٣) A/32/88/Rev.1 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.78.IX.1) ،

الفقرة ٨٨ .

(٥٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٨٩ .

٩٧ - وحيث أن النفقات العسكرية ليس لها آثار ايجابية طويلة الأجل على النمو الاقتصادي ، كما يتضح من التحليل السابق ، فهي غير لازمة لبقاء القاعدة التكنولوجية للصناعة الوطنية ولا لتصحيح الاختلال في الموازين التجارية ، وهي تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة بدلا من أن تحلها ، ومن المنطقي ان نستنتج ان التعديلات الاقتصادية اللازمة لاعادة توزيعها لن تكون أصعب من تلك اللازمة لاعادة التوزيع في القطاعات الاخرى الضرورية ، وهو ما يستتبعه دوما اعادة ترتيب الاولويات الاجتماعية - الاقتصادية . وفي هذا الصدد ، على الأقل ، ينبغي ان تقدم الخبرة السابقة بشير نجاح للمستقبل . وقد سبق التأكيد مرات عديدة ، على الجدوى التكنولوجية والاقتصادية لنزع السلاح في دراسات الامم المتحدة ، ومنها تقريرا عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٧ (٥٥) . وتبين دراسة حديثة لـ ١١ اقتصادا من الاقتصادات السوقية الصناعية أن هذه الاقتصادات كانت ستوفر فرص عمل اضافية وكان سيتحسن فضلا عن ذلك ميزان مدفوعاتها لو أنها أجرت تخفيضات ملموسة تتراوح بين ٤ و ٨ في المائة في نفقاتها العسكرية الحالية التي تقدر بما يقرب من ١١٠ بليون دولار في عام ١٩٨١ . كما أن مشاكل تكيفها الاقتصادي كانت ستخفف الى حد كبير لو أنها استفادت من عنصر توسيع العقود التجارية مع البلدان النامية، مما يمكن ان يساهم في رفع القيود المفروضة على اقتصاداتها في جانب الطلب (٥٦) .

٩٨ - والخطط الخمسية المنشورة حديثا لمختلف الاقتصادات المخططة مركزيا ، تقدم أيضا قوائم طويلة بالأولويات الاجتماعية - الاقتصادية التي تتعلق ، على سبيل المثال ، برعاية الطفل والخدمات الصحية والسكان الحضري واعادة التوزيع القطاعي في الصناعة ، والتي ستستفيد كثيرا من تخفيف في الابعاء الاقتصادية المتمثلة في نفقاتها العسكرية الراهنة (٥٧) .

(٥٥) للاطلاع على المنظورات القومية المختلفة بشأن الجدوى التكنولوجية والاقتصادية للتحويل من الانتاج العسكري الى الانتاج المدني ، انظر Peace and Sciences ، مرجع سبق ذكره .

(٥٦) See David Greenwood, op cit. See also British Foreign Policy to 1985, London, The Royal Institute of International Affairs, 1978 .

(٥٧) الردود الواردة من حكومتي رومانيا وتشيكوسلوفاكيا على الاستبيان الذي أرسله الأمين العام الى جميع الحكومات لاعداد هذا التقرير .

.../...

٩٩ - وبالنسبة الى البلدان النامية ، يبين عدد عام ١٩٨١ من نشرة " تقرير عن التنمية في العالم " ان جميع البلدان التي خفضت نفقاتها العسكرية ، كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي في تلك الفترة ، أى في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٨ ، شهدت كلها زيادة في النسبة المئوية لنفقاتها على الصحة والتعليم (٥٨) . ولقد أصبحت المشاكل الاقتصادية الاجتماعية للبلدان النامية الآن تبرز كوضع رئيسي في أى محفل دولي يتناول القضايا الانمائية ، وهذا أمر له مبرراته أيضا . وقبل نهاية عام ٢٠٠٠ ، سيكون في هذه البلدان حوالي ٥ بلايين نسمة من مجموع سكان العالم الذين يقدر ب ٦٤ بليون نسمة . وستضيف ٥٠٠ مليون نسمة على الأقل الى قوة العمل بها في الفترة المحصورة بين عام ١٩٧٥ ، ونهاية هذا القرن ، وسيكون في هذه البلدان ٩٥ في المائة تقريبا من الفقراء فقرا مدقعا في العالم الذين يبلغ تقديرهم حوالي ٦٣ مليوناً . ولا يمكن حل التوترات الاجتماعية الملازمة لعملية توفير العمل المأجور لقوة العمل الاضافية حلا كليا ولا تلبية الاحتياجات الاساسية للعدد المتزايد من الفقراء ، بمجرد البحث عن تعليقات ترددها الى سبب واحد أو سبب حاسم واحد كالتعليقات التي يطرحها ضمنا من يربطون اداءهم الانمائي بنفقاتهم العسكرية . ولقد جاء في دراسة الامم المتحدة عن السياسة الدولية والاقتصادية والاجتماعية ، الصادرة في ايار/مايو ١٩٨١ أن " الترابط بين الناس والموارد والبيئة قد أثار طائفة متزايدة باستمرار من المشاكل الانمائية التي تنشأ من التعليقات التي تدور في حلقات مفرغة ، ويمكن ان تؤدي الى زيادة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار البيئي ، ولا يمكن التوصل بها ، عموما الى تحليل أو حل من النوع البسيط . وسيتطلب الكثير من هذه المشاكل تعاونا مكثفا بين الامم واجراءات من جانب المنظمات الدولية في سبيل الصالح العام ، وذلك بسبب مداها الاقليمي أو العالمي أو بسبب تأثيرها على الملك الدولي المشترك " (E/1981/65) .

١٠٠ - ومن السهل التنبؤ بأن معظم البلدان النامية ستواجه توترات اقتصادية واجتماعية متزايدة ناشئة عن التفاعل بين نمو السكان والقيود المفروضة من حيث الموارد وردود الفعل البيئية وحتى من الأسهل القول أنها تحتاج الى حشد جميع مواردها الداخلية بصورة أفضل ، ولكن من الافراط في التبسيط أن ننتهي الى القول بأن نقل نفقاتها العسكرية الى القطاعات المدنية فيه الكفاية . وان الـ ١٢ بلدا ناميا ، التي لا تنتج النفط ، والتي تتحمل أقل من ١٦ في المائة من النفقات المالية العالمية الموجبة للأغراض العسكرية ، لا تنتج ففي مجموعها أكثر من ٥ في المائة من الانتاج العسكري ونسبة تافهة من أعمال البحث والاستحداث العسكرية في العالم . وان البلدان النامية غير المنتجة للنفط لتبرز بوضوح ، نصيب الثلث الخاص بها من جانب الثلث الذي هو نصيبها من جانب الطلب في تجارة العالم في الاسلحة ويذهب نصيب مماثل الى البلدان المنتجة للنفط . ويتركز معظمه ، تركزا ماليا ، في بعض المناطق التي يسودها الصراع ، وتتراوح الفروق بين البلدان داخل الأقاليم بين ١ في المائة وما يزيد عن ١٥ في المائة من وارداتها الكلية .

(٥٨) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، البنك الدولي ، آب/اغسطس ١٩٨١ ،

الصفحتان ١٨٠ - ١٨١ .

٠٠/٠٠

١٠١- وواردات الأسلحة ، بجانب ما تحدثه من ثغرة دائمة في احتياطات العملات الصعبة للبلدان النامية ، التي كانت ستتاح ، مبدئياً ، لولا ذلك لاستيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا ، فانها تعقد البيئة الاجتماعية - السياسية لتلك البلدان . وتبعاً لشروط نقل الأسلحة والمعدات الداعمة والخدمات المترتبة عليها ، فان واردات الأسلحة قد جعلت معظم مستورديها ، قطعاً ، شديدي التأثير ببيئتهم الخارجية . فالشعور بالتهديد السياسي من خارج الهياكل الاجتماعية للبلدان المتلقية ، وأنماط التبعية التي تتعارض مع النزوع الوطني الى الاعتماد على الذات ؛ والخيارات التكنولوجية ذات الأهمية الحدية لاقتصادات يغلب عليها الطابع الزراعي ، هذه كلها تشكل بعضاً من التكاليف المترتبة على استيراد الأسلحة ، والتي لا يمكن بسهولة توثيقها أو إخضاعها للاحصائيات . وعلى أية حال ، اذا أردنا دالة عامة ، فبإمكاننا أن نشير الى الاحتكاكات الدائمة في العلاقات بين المورد - والمتلقي وقد أصبحت عاملاً في السياسات الداخلية لكل منهما أو لكليهما .

١٠٢- وانما الأهم من ذلك في هذا الصدد هو ما خلص اليه عدد من الدراسات الحديثة من أن الهياكل السياسية التي تعتمد اعتماداً شديداً على استيراد الأسلحة قد ثبت أنها أكثر هشاشة من تلك التي تقتصر توتراتها الداخلية على مشاكل النمو والتنمية . ومن الظواهر الأكثر تبياناً التي شوهدت خلال السبعينات ان عدة بلدان مستوردة للأسلحة ومتورطة في علاقات عدائية مع جاراتها الجغرافية قد كان يقل فيها تفجر المنازعات الا اذا تغيّرت فيما بعد وارداتها الأولية من الأسلحة من حيث شروط التوريد مع المورد (٥٩) . والمخاوف المعلنة مراراً والمتعلقة بالتهديدات بتدخل الموردين في الشؤون الداخلية والخارجية للمستوردين وما يتلوها من الطلبات لمزيد من الأسلحة من جانب هؤلاء يمكن تفسيرها بأنها تعكس ظاهرة "التسليح المستحث" (٦٠) . بل انه حتى البلدان المتلقية التي لا تتفاقم بذلك مشاكلها الخاصة بموازين مدفوعاتها ليست ، على ما يبدو ، في حمى من التكاليف الأخرى لواردات الأسلحة والأكثر صلة بالناحية الاجتماعية ، وخصوصاً عندما تكون الأسلحة المشتراة من التعقيد بحيث تستلزم معدات داعمة وخدمات غريبة على البيئة الاجتماعية - الثقافية للمستوردين .

See Istvan Kende, "Dynamics of Wars, of Arms Trade and of Military (٥٩) Expenditures", Instant Research on Peace and Violence (2/1977), pp. 59-68.

See Peter Lock, "The New International Economic Order and Armaments", (٦٠)

Economics, vol. 22 (1980), pp.56-85; Michael T. Klare, "Militarism:

The Issues Today", Bulletin of Peace Proposals, vol. 2 (1978), pp. 121-129;

W. Mallmann, "Arms Transfers to the Third World", Bulletin of Peace Proposals, vol. 3 (1979), pp. 297-301.

.. / ..

١٠٣- وان ظاهرة التزايد في مشاريع انتاج الأسلحة المحلية بالبلدان النامية يمكن أن تنسب جزئيا الى تزايد عدم الرغبة لدى هذه البلدان في أن تقع في حياكل البيئة السياسية - الاستراتيجية للموردين (٦١) . ومثل هذه العوامل تظهر واضحة أيضا لدى متلقين عديدين حين يعتمدون امسا الى أن يغيروا الموردين أو أن يبحث بعضهم عن شروط للتوريد محدودة باتفاقات تجارية بحثية . والتكاليف الاقتصادية لا قامة صناعات أسلحة محلية والتكاليف الاجتماعية الاضائية للاعتماد على واردات الأسلحة تجعل النفقات العسكرية للبلدان النامية حساسة للغاية ازاا مقترحات اعادة التوزيع (٦٢) . وان تورط هذه البلدان في حالات نزاع في بيئتها هي وتأثرها بنزاعات مورديها يجعل من الضروري أن تكون المقترحات الرامية الى الحد من توريد الأسلحة الى المتلقين مرتبطة بتسوية المنازعات المحيطة بهم . وان فرض آراء الموردين القائلة بتعزيز الأسلحة الرادعة تبادليا على العلاقات العدائية بين المتلقين انما يوسع بدلا من أن يضيق من التجارة الدولية في الأسلحة التي أصبحت أداة رئيسية لنقل سباق التسليح من المركز الى المحيط (٦٣) .

١٠٤- وحتى خارج نطاق النقل الدولي للأسلحة ، فان المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية لا يمكن أن تحل بمعزل عن السياق الاقتصادي الدولي (٦٤) . وقد افترضت أهداف الاستراتيجية الانعائية الدولية ان العالم الصناعي سيتحرك على طريق من التسارع المستمر في النمو الاقتصادي يخلو نسبيا من التضخم ويتمتع بعمالة كاملة تقريبا . فهمة الاستراتيجية الانعائية الدولية هي ابتكار تدابير لا دماج البلدان النامية في اقتصاد عالمي يتحرك قدما بمعدل ثابت ويمكن التكهن به نسبيا . والظروف الحاضرة ، على أية حال ، مختلفة تماما : ان أن ازدياد عدم الاستقرار في الانتاج العالمي والأسعار ، مصحوبا باتجاه نزولي في الاتجاه الطويل الأمد للنمو الاقتصادي

See "The Arab Organization of Industrialization : A Case Study in the (٦١)
Multinational Production of Arms", Peace and Violence (2/1979) .

Military Expenditures, Growth and Fluctuations, op. cit. (٦٢)

See Swadesh Rana, "Security Issues in the Third World : A Strategic (٦٣)

Perspective" ورقة مقدمة الى Common Security : A Program for Disarmament
(تقرير اللجنة المستقلة المعنية بشؤون نزع السلاح والأمن برياسة أولوف بالسم)
. Pan Books Ltd., 1982

(٦٤) انظر منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما : الحالة القطرية ومساهمة المنظمات الدولية ، منشورات الأمم المتحدة (ID/CONF 4/4) ID/238 .

للبلدان الصناعية ، جعل الارتباط الخارجي غير مضمون النتائج ولا مؤاتيا كما كان . ومن بين ردود الفعل لهذا التغيير اقتراح انقاص الأهداف الانمائية . ولكن انقاص الأهداف الانمائية قد يجعل النظام الاقتصادي الدولي ذاته أكثر تقلبا لأن النمو الاقتصادي المعجل في البلدان النامية قد يرفع بدرجة كبيرة مستويات القيود المفروضة من جانب كل من الطلب والعرض على النمو الاقتصادي للبلدان الصناعية (٦٥) . وان العمل المنسق اتباعا لهذا النهج من التفكير قد يتغلب أيضا على الحالة المتناقضة الحاضرة حيث النمو المنخفض للبلدان النامية لا يمكن استمراره في وجه دينمياتها الاجتماعية في حين أن النمو المرتفع فيها ليس ملائما في سياق الحالة الاقتصادية الدولية الحاضرة .

١٠٥- ورغم أن الأثر الاقتصادي السلبي للاتفاق العسكري المرتفع معترف به على نطاق واسع ، فإن القوات العسكرية في بعض الحالات تعتبر ذات أثر تماسكي على مجتمع تتفشى فيه عوامل الانقسام . أما جوهريا ، فتعتبر النفقات العسكرية بوجه عام ضرورية للرفاه الاجتماعي للدولة حيث يكون دورها أن تضيف إلى الناتج المدني متغيرا لا حد له ، وهو الأمن . وثمة اعتقاد واسع الانتشار بأن الأمن هو من الأهمية لدور الدولة في الرفاه الاجتماعي بحيث يجيب ، كما يقول البعض على الأقل ، تلبية مطالبه من الموارد القومية مهما يكن الثمن . ولكن حتى الذين يعتقدون ذلك لا يصرون على أن النفقات العسكرية نشاط ليس له تبعات . ولا ينكرون أن الآثار الكاملة لتبعاتها الاجتماعية - الاقتصادية قد تظل غير واضحة لعدة أعوام ، سواء من حيث الموارد المالية أو اليد العاملة أو المعادن أو البحث والاستحداث أو حتى الهياكل السياسية التي يتوقع منها مساندتها ضد مجموعة متنوعة من التهديدات الداخلية والخارجية .

١٠٦- وفي العقود الثلاثة والنصف التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية ، زادت مطالب النفقات العسكرية العالمية من الموارد البشرية والمادية والطبيعية بمعدل ٤ إلى ١٠ أضعاف . وحيث أن النفقات العسكرية العالية كانت تتواجد مع المعدلات العالية للنمو الاقتصادي في العالم المتقدم النمو ، فقد كان ممكنا ألا تعتبر دائما عبئا اقتصاديا ضخما . ولكن السبعينات جلبت ضعفا في عطية النمو الاقتصادي وأخذت درجة التحمل الاجتماعي للنفقات العسكرية تتدن ، وأصبح التركيز على النمو الاقتصادي مشفوعا بتحذيرات من الوقوع في خطأ الخلط بين الوسائل الاقتصادية والأهداف الاجتماعية .

١٠٧- وقد كان اضافة الطابع المؤسسي على النفقات العسكرية يسير جنبا إلى جنب مع التوتير الاجتماعي وثبت أن أية مزايا لأثرها التماسكي على الهياكل المجزأة أمر خادع إلى حد كبير . وفي معظم الحالات يمكن للمرء أن يفترض أن المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة دورا مزدوجا . فهما في

(٦٥) انظر Employment, Trade and North-South Cooperation: An Overview

ورقة مقدمة في ندوة برنامج العمالة العالمي التي نظمها مكتب العمل الدولي ، جنيف ١٩ - ٢٢ ايار/مايو ١٩٨٠ .

٠٠ / ٠٠

وقت واحد الطلاد الاخير في الشؤون الخارجية والحكم الاخير في المسائل الداخلية. وهذا ان الدوران ليس دائما غير مترابطين . ففي محيط من المواجهة الخارجية تضيق حدود الخلاف المسموح به قد يصبح التهديد الخارجي الحقيقي أو المفترض ذريعة لمزيد من القمع . وبالعكس ، عندما يتجاوز الخلاف الداخلي هذه الحدود ، وعندما تصبح وسائل اشباع الاحتياجات والمطالبات الأساسية نادرة ، فقد يوجد اغراء للتماس ملجأ مؤقت في القمع الداخلي أو في تصعيد المواجهة الخارجية . وهنا يمكن للحكومات أن تقع في حائل وضع مستحيل حيث يزيد العبء المتعاظم للنفقات العسكرية من تعطيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ويجمد الهياكل الاجتماعية ويفاقم التوتر الاجتماعي ، وتصبح السياسات الأخرى ، فيما يبدو ، مستبعدة في سياق المواجهة وسباق التسلح مع البلدان المجاورة . وان التزامن بين المواجهة الخارجية والمواجهة الداخلية ، وكل منهما يثبت مؤقتا من خلال التعزيز العسكري ولكنه يتفاقم في النهاية بسببه ، يمكن ان يولد حالة قلق جدا .

١٠٨ - ورغم أن الطلب على الاتفاق ولا سيما على إعادة التوزيع للأغراض المدنية قد ازداد كثيرا ، فان امكانيات قيام الحكومات بذلك في انخفاض مستمر بسبب النفقات العسكرية . وهي قد تكون محتلة اجتماعيا اذا اعتبرت فعالة في توفير الأمن الحقيقي . ولكن نظرا الى ان عددا متزايدا من المدنيين اصبحوا مبعدين عن عطية اتخاذ القرار بشأن النفقات العسكرية ، وحيث أن عدد الذين يرون أنفسهم من هؤلاء مجرد اسرى لحالة لا يملكون أية سيطرة عليها يزداد باستمرار ، فستولد ضغوط شعبية أقوى لكبح الاتجاهات . وستتزايد المطالبة باجراء تخفيضات كبيرة في هذه النفقات ليس فقط لأنها عبء اجتماعي - اقتصادي ولكن أيضا لأنها لم توفر الأمن المفروض أنها توفره .

الفصل الرابع الآثار الدولية لسباق التسلح

١٠٩ - أصبح التفكير القائم على الأمن ، مع تزايد ادراك تكاليف سباق التسلح وتضائل ادراك فوائده ، أساسيا للحجة القائلة بضرورة انهاء سباق التسلح ، في موعد مبكر . ومن الواضح أن التهديدات الحقيقية أو التي يشعر بها لاهتمامات الأمن القومي للدول ، كبيرها وصغيرها ، قد أصبحت أكبر عقبة كؤود في سبيل تحقيق هدف نزع السلاح ، الذي يؤيده ميثاق الأمم المتحدة كوسيلة لتعزيز الأمن الدولي (٦٧) . وقد جمعت حتى الآن أدلة تجريبية وتاريخية وفيرة تشير على نحو لا لبس فيه إلى أن سباق التسلح ، لا سيما في الميدان النووي ، يمثل أكبر مثل معروف في التاريخ لتحويل موارد ضخمة كان يمكن وكان من شأنها ، أن تتاح لعملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ومع ذلك ، فإن أقوى الدول عسكريا ، والاحلاف السياسية العسكرية المتصدرة لسباق التسلح وآخرين ممن يحاكون هذا السباق مباشرة ، وربما على نحو لا ارادي ، في الميدان التقليدي في مكان آخر ، يواصلون على حد سواء ، تحمل الأعباء الاجتماعية - الاقتصادية لنفقاتها العسكرية كأنما هي تكاليف حتمية لشراء الأمن القومي . بيد أن عدم التحمل السياسي لهذه التكاليف الاجتماعية - الاقتصادية الحتمية المزعومة لم يزد فقط ، ولكنه وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في المشاركة العامة حيث أصبح عدد متزايد من المطلعين والمهتمين بالامر في جميع أنحاء العالم يدرك أن سباق التسلح يشكل تهديدا أكثر منه حماية لمستقبل الجنس البشري .

١١٠ - واستنادا إلى الاتجاهات والآثار المترتبة عليها التي سبق درساها في هذا التقرير يعالج هذا الفصل أربعة آثار رئيسية ومتراطة لسباق التسلح وهي : تفاقم التهديدات الموجهة إلى الأمن الدولي ، بما في ذلك خطر نشوب حرب نووية ؛ وتدهور المناخ

(٦٧) يشير ميثاق الأمم المتحدة مرتين إلى هدف نزع السلاح . ففي المادة ١١ منه يذكر أنه يجوز للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين بما فيها المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح . وتذكر المادة ٤٧ المسائل التي يتعين على لجنة أركان الحرب أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن بصدد ها وهي " تنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع " فضلا عن ذلك تشير المادة ٢٦ إلى مناهج لتنظيم التسليح يتعين على مجلس الأمن أن يعرض الخطط المتعلقة به على أعضاء الأمم المتحدة . انظر أيضا A/36/474 المرفق ، الفقرة ١٣٨ .

.../...

السياسي الدولي مما يجعله ميالا الى التوتر وأكثر مقاومة للتغيير ؛ وتشويه العلاقات الاقتصادية الدولية مما يزيد في اعاقا المحاولات المبذولة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد وفي النهاية ما لهذه الأمور كلها من اثر مشترك على القيم الاجتماعية .

١١١ - ان أى شيء ما عدا الوصف التقريبي لما يشكل الأمن يقع خارج نطاق هذا التقرير . ففي الاشارات الى التعبير البالغ عددها ٢٥ أو أكثر ، تربط الوثيقة الختامية للـدورة الاستثنائية الاولى المكرسة ، لنزع السلاح ، الأمن بالتهديد بعدوان خارجي . وتستخدم التحليلات الاستراتيجية للموضوع التعبير بالتحديد ، فيما يتعلق بالتهديدات الصريحة بالاضرار بالارواح والممتلكات ؛ وعلى نحو اوسع ، فيما يتعلق بالتهديدات الضمنية أو الصريحة بالقهر والفتح . ومهما كان تعريف فكرة الأمن فهي متصلة أساسا بالشعور بالتهديد ومن الحقائق التاريخية أن فكرة بلد ما عن الحصانة من تهديد حقيقي أو يشعر به كثيراً ما تشكل تهديدا لبلد آخر . وبهذا المعنى العريض أكدت الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح انه (أ) لا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الاسلحة من قبل الاحلاف العسكرية ، ولا تمكن المحافظة عليهما اعتمادا على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتراف نظريات التفوق الاستراتيجي ؛ (ب) ان الانسانية تجابه اليوم خطرا لم تعرف له مثيلا من قبل هو خطر تد مير نفسها نتيجة للتنافس على تكديس كميات هائلة من أشد ما أنتج من الاسلحة حتى الآن تد ميرا . وان ترسانات الاسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها للفتك بكل حياة على الأرض بل وتزيد ؛ (ج) والى جانب المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووى ؛ ينبغي اجراء مفاوضات بشأن التخفيض المتوازن للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية على أساس مبدأ عدم الانتقاص من أمن جميع الاطراف بغية تشجيع أو تعزيز الاستقرار بالاعتماد على مستوى أدنى من التعزيزات العسكرية ، مع مراعاة حاجة جميع الدول الى حماية أمنها . والأهم من ذلك ، يبدو أن الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح قد حلت المعضلة المزمنة المألوفة ، حول ما اذا كانت الدول تسلح انفسها لأنها تشعر بعدم الأمن ، أو أنها تشعر بعدم الأمن لأنها مسلحة ، وذلك بأن ذكرت على نحو صريح لا لبس فيه أن استمرار سباق التسلح يعني تنامي التهديد للامن الدولي (انظر A/S-10/2) .

١١٢ - والقول ان برنامج العمل المعتمد ، عملا بهذا الحكم السلبي الواضح على سباق التسلح لم ينفذ ولو جزئيا سيكون انتقاصا لأمر واضح . فالحقيقة البسيطة هي أن المحاولات المبذولة من جانب الدول العسكرية الكبرى التي تتحمل المسؤولية الرئيسية في التفاوض بشأن ابرام اتفاقات لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، لا سيما في المجال النووى ، قد

.../...

اكتسبت ، الآن أكثر من ذي قبل ، عنصرا من المروعة التي لا نهاية لها . فان التحسينات التكنولوجية الطارئة على الاسلحة النووية وما يصاحبها من اعادة التفكير الاستراتيجي يجعل من المتعذر للغاية اجراء مفاوضات بشأن اجراءات مقبولة على نحو متبادل لخفض التعزيزات العسكرية وفقا لمبادئ عدم الانتقاص من الامن (انظر A/36/597 ، الفقرة ١٩) . وان البراعة التي تجلت في المقترحات السابقة الرامية الى تحقيق تقدم كبير وسريع في سلم التصعيد النووي من خلال فرض حظر شامل على التجارب النووية ، قد أغفلت بالفعل حيث لم تتلاق أبدا مواقف الاطراف الاساسية المتفاوضة من توقيت وقف التجارب ومدى التحقق المطلوب (A/35/257 ، الفقرة ٦) ولم يتخذ أى اجراء في السنوات الاخيرة لتنفيذ تدابير مثل التدابير المتخذة من طرف واحد ومتفق عليها بشأن وقف التجارب ووضع " عتبة " تحظر بعدها جميع التجارب الجوفية بقرار وقف أو دون قرار ؛ واجراء خفض تدريجي للعتبة مع تقدم تقنيات التحقق ؛ واتخاذ تدابير مؤقتة لانقاص عدد وضخامة التجارب والغائها تدريجيا . ولا تزال بدون اكتشاف امكانية التحقق الهائلة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ التي تتيحها الانجازات في مجال التكنولوجيا الفضائية عن طريق الرصد بالتتابع الاصطناعية (انظر A/40.206/14) . ومن الواضح أن تدابير بناء الثقة ذات الطابع غير العسكري التي صممت على نحو دؤوب لايجاد الثقة المتبادلة اللازمة للتصميم السياسي قد أصبحت تعتمد اعتمادا لا فكاك منه على تدابير بناء الثقة ذات الطابع العسكري ، ولا سيما في بعض المناطق التي للعامل العسكري فيها أولوية لا يمكن انكارها (انظر A/36/474 ، المرفق ، الفقرة ١٥) .

١١٣ - وفي الوقت نفسه ، يقترب العالم على نحو خطير من خطر نشوب حرب عالمية أخرى الأمر الذي أنشئت الامم المتحدة منذ ثلاثة عقود ونصف العقد من أجل تجنب حدوثه . وفي الوقت المتخلل للفترتين اكتسبت جميع العناصر الاساسية التي تشكل تهديدا للامن الدولي درجة معينة من امكانية التنبؤ وهي حالات المواجهة بين سياسات الكتل ؛ والاستعمار ؛ والعنصرية ، واستمرار الفجوات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتعتبر الاسباب التي تركز عليها هذه التهديدات والآثار المحتملة لتركها دون حـل واضحة تماما ، فمن ناحية ، تستلزم هذه الحالات ترجمة مبدئي تقرير المصير والمساواة في السيادة بين الدول الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، الى سياسات وتصرفات لنبذ استعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ومن ناحية أخرى ، تتيح نفس هذه الحالات ، مرتعا لتفجير الاحداث التي قد تفاقم من خطورة اندلاع حرب عالمية أخرى . ولا يمكن فهم الاحداث المباشرة التي ستسبق هذه الحرب ، والمسار الذي ستأخذه ونتيجتها النهائية ، على أساس الفهم التاريخي للحربين العالميتين .

١١٤ - ان استنتاج أنه يجب ألا تحدث ابدا حرب أخرى ، قد تم التوصل اليه نتيجة لعدة اهتمامات وأكثر هذه الاهتمامات هيمنة هو المجازفة الخطيرة المتمثلة في أن هذه الحرب قد تنطوى على

استخدام جزئي أو ساحق للأسلحة النووية الموجودة . فمجرد التجربة تدل على انه بمجرد استحداث سلاح ما ، تكون هناك احتمالات بأنه سيستعمل : فقد سبق الحربين العالميتين سباق تسلح تقليدي بحث ، وبانقضاء الحرب العالمية الثانية لم يكن يمتلك أسلحة نووية الا واحد من المشتركين فيها . وليست الترسانات النووية التي كدسها أكثر من واحد من المشتركين في سباق التسلح الذي أعقب الحرب مجرد نسخ أكبر وأكثر تطورا من الأسلحة التقليدية . فضخامة قدراتها التدميرية مختلفة جدا . في نطاقها وطبيعتها بحيث تترتب عليها آثار منها اثنان غير معروفين حتى الآن وهما : تعريض أمن الدولة ذاته لخطر اسلحتها ذاتها ، وتنامي عدم جدوى الدفاع ضد هجوم يشنه عدو نووي ، بأى معنى هادف لهذا التعبير ، فعلى سبيل المثال تبين المعلومات التي تفشى عن بعض التدريبات الحربية الشككية . ما تلحقه أسلحة دول محاربة بسكانها أو بسكان حليفاتها من خسائر بشرية ومادية . ففي بعض الحالات ، كان عدد من الأسلحة التي دمرت في حالات القتال أهدافا لأسلحة الحلفاء لا أسلحة للاعداء . (٦٨) فلن يمكن لخفض الخطأ الدائري المحتمل ، ولا لتوحيد ترسانات أسلحة الحلفاء أن تتغلب تماما على خطر قابلية الانسان للخطأ ، وهو خطر لا يمكن اغفاله ، في حالة حرب فعلية ، ويمكن حتى لها من الخطأ نسبته أقل من ١ في المائة أن يكون له تأثير مدمر ، ونظرا لما لأسلحة التدمير الشامل الحيوية من امكانيات خطيرة . وحتى اذا بقي لدى العدو جزء صغير من الترسانات النووية الضخمة بعد ضربة أولى وقائية فان الاضرار التي يمكن أن تسببها ستمحو عمليا أية فوائد استراتيجية مكتسبة . فلكل رأس حربي يوجد في قذيفة استراتيجية حديثة مسلحة بثلاثة رؤوس حربية على سبيل المثال ، قوة تفجيرية تماثل ما يزيد عن ١٠ قنابل من حجم قنبلة هيروشيما مفجرة في آن واحد . وتنقل أسلحة لديها قوة تفجيرية تزيد ١٠ مرات عن قوة الرؤوس الحربية هذه (تعادل ١٠٠ قنبلة من حجم قنبلة هيروشيما) روتينيا على متن قاذفات القنابل الاستراتيجية الحديثة .

١١٥ - ولدى حساب التدمير البشري والمادى المباشر المحتمل أن ينجم عن حرب نووية ، واثاره الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية على المتحاربين الفعليين وبقية العالم على حد سواء ، أعلنت دراسة الأمم المتحدة بشأن الأسلحة النووية ، على نحو قاطع ، انه مهما

(٦٨) تتسادل جديا عدة مقالات نقدية متعلقة بالعبء الحرب ، عن نطاق هذه الالعب وأهميتها ، بما في ذلك الافتراضات السياسية والعملية الخاصة بها وتكاليفها وفوائدها . انظر على سبيل المثال Garry D. Brewer and Martin Shubik, The War Game:

A Critique of Military Problem Solving, (London,) 1979 Harvard University Press.

يكن التقدير ، فانه يتعذر فعلا ادراك طبيعتها ومداهها . ففي معظم حالات قيام أية دولة نووية باستعمال الأسلحة النووية بالفعل ، فان عدد الضحايا من المدنيين سيفوق عدد الضحايا من العسكريين ؛ ويمكن أن يموت الملايين ويتعرض عدد مماثل لاضرار بيولوجية ، وجسدية ونفسية ، شديدة ، تجعل الاحياء يحسدون الموتى . فان حدوث انفجار نووى قوته واحد ميغاطن في مدينة عدد سكانها مليون نسمة يمكن أن يقتل ٣١٠ نسمة ويترك عددا آخر قدره ٣٨٠ نسمة في حاجة الى معالجة طبية (٦٩) ، بل حذر بعض الاخصائيين من أن بلدا متقدما تقدما كبيرا مثل الولايات المتحدة مثلا ، قد لا تكون لديه مرافق على مستوى البلد لعلاج اكثر من ٢٠٠ شخص من ضحايا الانفجار النووى في ساعة واحدة . وتشير التقديرات التقريبية الى أن ما بين ٥٠ و ١٠٠ شخص يمكن أن يتعرضوا في بضع دقائق لاصابات جسيمة من جراء طلقة واحدة من سلاح نووى تعبوى متوسط القوة .

١١٦ - كما أن آثار حرب نووية كبيرة لن تقتصر على الدول الحائزة للأسلحة النووية . ففي حين اذا لم يحدث هجوم نووى مباشر ضد أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية ، فان اشعاع السقاطات عقب حرب نووية كبيرة سيؤثر على كل العالم ، بالرغم من أن التأثير الغالب سيكون على ذلك الجزء من الكرة الارضية الذى وقعت فيه الحرب . فعلى سبيل المثال ان سقطة مشعه شاملة من قوة تفجيرية كاملة قدرها ١٠ ميغاطن ، أى مايزيد عن نصف الموجود حاليا من المخزونات النووية في العالم ، ستسبب وفيات اضافية بالسرطان تتراوح بين ٥ و ١٠ ملايين نسمة في خلال الاربعين سنة القادمة بجانب الحاق ضرر وراثي مساو بالاجيال الحاضرة والمقبلة على حد سواء . ومن الممكن أيضا أن يتسبب الاشعاع الايوني في احداث تغييرات كثيرة في النباتات والحيوانات . وثمة تكهن بأن بعض هذه التغييرات قد تؤدي الى تغيير النظم الايكولوجية بطرق لا يمكن التنبؤ بها . ومن شأن نشوب حرب نووية كبيرة ان تدمر طبقة الاوزون في بضع دقائق (ويعتقد ان الامر يتطلب حوالى ٥ سنوات لاعادة الطبقة مرة أخرى) مما قد يتسبب بالتالي في احداث تغييرات محتملة على سطح الكرة الارضية (انظر A/35/392 ، المرفق) .

١١٧- أما دراسة التمزق الاقتصادي والاجتماعي الذي لا مفر من أن يصيب العالم كله من جراء نشوب حرب نووية واسعة فأمر أكثر صعوبة . ويبدو في هذا السياق أن من الحكمة بوجه خاص أن نذكر أن آثار الحرب النووية التي يتعذر حسابها لها على الأقل نفس أهمية الآثار التي تجرى المحاولات لحسابها . وينبغي عند حساب العواقب على التجارة العالمية عموماً وعلى توريد السلع الأساسية خصوصاً مراعاة كل من هبوط أحجام الإنتاج وانهيار نظام التجارة الدولية والاتصالات . والخطورة الكبرى هي التي ستكتنف عرض الاغذية العالمية : ففي كثير من البلدان النامية تمثل المجاعة تهديداً ماثلاً على الدوام حتى في الظروف المستقرة والسلمية ، ويستدعي الأمر قدراً كبيراً ومستمر من تجارة الحبوب الدولية من أجل منع الموت جوعاً . وسيزداد هذا الأمر بروزاً بعد نشوب حرب نووية كبيرة . فسوف تقاسي جميع البلدان في العالم من انخفاض كبير في التجارة الخارجية ، مما يستتبع مصاعب وخسائر اقتصادية . ولا مفر من أن يؤدي محو المراكز المالية والتجارية الرئيسية في العالم إلى دمار النظام المالي والتجاري الدولي المعقد بتكوينه الحالي ، مما يقضي على النقل المنظم للبضائع والخدمات .

١١٨- ونسند مقارنة آثار حرب عالمية أخرى بآثار الحروب في الماضي ، يتجلى فرق رئيسي هو استحالة إيجاد برامج اغاثية مكثفة للبلدان المدمرة حيث أنه لما يكون لدى البلدان المتقدمة النمو الناجية قدرة على القيام بمهمة كهذه . وسيكون هذا ظرفاً مفاقماً قد يستبعد لفترة طويلة أية فرصة للانتعاش الاقتصادي الدولي . يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأطراف غير المتحاربة ستكون من البلدان النامية التي كانت موردة للمواد الخام والمنتجات الزراعية التي تقل أهميتها المباشرة بعد وقوع حرب نووية كبيرة . ويمكن لهذه الأطراف أن تتوقع توقفاً شبه كامل للتجارة الخارجية وربما انهياراً كاملاً في نظام المدفوعات المتعدد الأطراف . وستزداد الكارثة العالمية سوءاً بسبب ندرة معدات النقل والمستحضرات الصيدلانية والمبيدات الحشرية ، مما سيزيد من الهلع والاربعاء (انظر A/35/392 ، المرفق) .

١١٩- وينبغي توجيه نظر الجمهور العام إلى هذه التفاصيل المروعة بشأن العواقب الدولية الممكنة المترتبة على وقوع حرب نووية ، لأن هذه الأنواع من التفاصيل بالذات هي التي تشارك أيضاً في تكوين المنطق الطاغوي للردع النووي ، وهو أنه كلما ازدادت بشاعة آثار الأسلحة النووية قل احتمال استعمالها فعلاً . ومع ذلك ثمة افتراض في منطق الردع النووي مشكوك فيه من حيث الأساس ، ألا وهو أن عدم استخدام الأسلحة النووية حتى الآن في فترة ما بعد الحرب لا يضمن عدم استعمالها مستقبلاً . صحيح أن الحسابات الاستراتيجية المتعلقة بحالات استخدامهما فعلاً تقوم غالباً على سيناريوهات خالية من المفاجآت ، ولكن ليس هناك مراقب جاد للساحة الاستراتيجية العالمية في الثمانينات مستعد لتأكيد أن العقد المقبل سيكون خالياً من المفاجآت . فالأحداث التي تتطوّر على امكانية تفجير أحداث أخرى ، ووقوع حالات تعطل رئيسية في الاتصالات ، والحوادث النووية ، والأزمات الدولية الشديدة ، كلها أمور حدثت أكثر من مرة وأحياناً كانت تقع متزاوجة خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية -

ولكنها لم تحدث ابدا في وقت واحد . اما اذا حدثت في وقت واحد - وهو ما لا يمكن استبعاد وقعة - فسيكون بالأحرى من غير المنطقي الافتراض بأن منطقة الردع النووي سوف يصدق في المستقبل مثلما يعتقد أحيانا أنه صدق في الماضي .

١٢٠- ويلزم في هذا الصدد ذكر أمرين كشف عنهما في وقت قريب نسبيا . فأولا ، رغم أن من المعقول الافتراض بأن كل حادث ينطوي على أحد أسلحة التدمير الشامل ، خصوصا منظومات الأسلحة النووية ، كان بالامكان ابقاؤه سرا قد أخفي عن علم الجماهير ، فان من المعروف عموما انه قد حدث ما لا يقل عن ٦٨ حادثا خطيرا خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٥ وحدها . وقد حدثت على الأقل بضع حالات أدهى، فيها خلل في الحاسب الالكتروني الى انذارات زائفة تتطلب تصعيدا تدريجيا الى حالة الحرب الأشمل . والامر الثاني هو أنه أصبح معلوما على نطاق واسع حاليا ان البلدان النامية قد شهدت منذ الحرب العالمية الثانية ١٣٠ نزاعا منها ما لا يقل عن ٨٠ نزاعا ذكرت الانباء أن هذه الدولة النووية أو تلك كانت ترى فيها مساسا بمصالحها العالمية ، وإن لم تكن تعتبر بالضرورة أساسية لاهتماماتها الأمنية ، أما بسبب المسافات الفعلية أو السياسية التي تكتنفها . فان هي فعلت ذلك ، كما حدث في حالات تجمع بين نزاع في المصالح على الموارد وبين المواقع الاستراتيجية والقرب السياسي ، فان المنطق الفولاذي المزعوم للردع النووي قد يفقد تصلبه في جو من التوتر .

١٢١- وسواء في حالة تقدير الطبيعة الممكنة للأحداث التي تفجر غيرها ، أو حساب عدد الفاعلين الذين تحكم قراراتهم مسارها ، أو حساب الوقت المتاح لاتخاذ القرارات ، فان نظرية الردع النووي تغطي قيمة كبيرة جدا للسلوك الرشيد الذي اقل ما يمكن ان يقال عنه انه يتجاهل الادراكات الأولية للبحوث النفسية وغير النفسية المتعلقة باتخاذ القرارات من جانب الأفراد والهيئات الجماعية في حالات التهديد الجسيم ، والضغط البالغ ، وانعدام الامن الشديد ، والاقتراب الشديد من الفناء الكامل . وتشير بعض الدراسات التي اجريت للقرارات الحكومية التي ادت الى حروب كبرى في هذا العصر الى انه قد تبين ان حوالي ٦٠ في المائة منها كانت تقوم على تقديرات خاطئة لقدرات ونوايا الدول الكبرى عند ابتداء الحروب ، وكذلك على تقدير خاطئ للمسار الفعلي للحرب وعواقبها . فالضغط والتهديدات وعدم الأمن وضغط الوقت ، أمور تقلل من قدرات التجهيز والتقييم الرشدين للمعلومات . ولا تقتصر سياسة الردع على اضعاف رشاد النظم الفردية وعمليات اتخاذها للقرارات فحسب ، وانما تؤدي ايضا الى استمرار التنافس على الامن وما يصاحبه من اخطار على الاستقرار الدولي .

١٢٢- وبغض النظر عن استخدام أو عدم استخدام اسلحة الدمار الشامل ، فان لانتاجها وتجريبها على السواء آثارا قصيرة الاجل وطويلة الاجل على نظم البيئة في الدول المشتركة فيها والدول الموجودة في اماكن اخرى ، على السواء . وقد أجرى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مؤخرا دراسة استقصائية مفصلة لعمليات انتاج الاسلحة الشديدة الانفجار والحارقة والكيميائية والبيولوجية والنووية ، اكد فيها علم سرعة تأثير نظم البيئة بالاسلحة

الموجودة في المناطق الجافة والاستوائية والقطبية والمنعزلة والمعتدلة . ومن آثارها البالغة الضرر والتي لا يمكن التغاؤها أحيانا أخطار اتلاف التربة ، والتصحر ، والاختلالات البيولوجية بالنسبة للكائنات الحية والماشية ، واستنزاف طبقة الاوزون (٧٠) . فقد قدر مثلاً انه بحلول عام ٢٠٠٠ ستكون التجارب النووية المستمرة قد نشرت بالفعل أكثر من ١٢٠ بليون جرعة مشعة في سائر أنحاء العالم . ومعنى هذا ببساطة أن هذه التجارب قد لوثت الغلاف الجوى بما يكفي لحدوث حالة وفاة لكل كيلوطن انشطاري جرى تفجيريه ، وانها يمكن ان يؤدي السى ١٥٠٠٠ حالة وفاة قبل الأوان في سائر أنحاء العالم . ويتوقع حدوث قرابة ٩٠ في المائة من هذه الوفيات في نصف الكرة الشمالي . بيد أنه تجب الإشارة ليس فقط الى ان هذا الرقم يقوم على تقدير للاخطار المتصلة بجرعات منخفضة من الاشعاع وهذا في حد ذاته موضع خلاف علمي ، وانما تجدر الإشارة أيضاً الى انه حتى لو صح هذا التقدير فليست هناك وسيلة لتحديد هذه الحالات من بين الملايين الاخرى الكثيرة من حالات الموت بالسرطان خلال نفس هذه الفترة (A/35/392 ، المرفق) .

١٢٣- ان أى مناخ دولي يهيمن عليه سباق التسلح يشجع العلاقات السياسية المتخاصمة التي ينزع فيها دوما احساس مختلف البلدان بالتهديد الى ان يداخله عنصر اساءة التفسير . فالخشية من الهزيمة في نزاع قائم ، والشكوك المتبادلة بين الامم ، كان لها سبب واحد سائد هو الانفاق العسكرى للدول المتخاصمة ، ولها رد متوقع هو حدوث زيادات في الانفاق العسكرى لأى دولة . وان محاولات تفسير المعلومات التي يحصل كل منها عن الامكانيات العسكرية للطرف الاخر تكون دوما عرضة لخطر تضخيم الاسقاطات أو خفضها ؛ فهي تضخم من أجل تخويف الخصم ، وتخفف لمواجهة الضغوط المحلية من أجل جعل تخصيصات الموارد تطابق حاجات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . كذلك يستمر البحث عن دليل على النوايا العدائية في كامل ميدان السلوك العسكرى وغير العسكرى . وتنزع الشكوك المتبادلة الى استباق الحكم على الآثار الحقيقية التي تترتب على الاحداث غير العسكرية بهدف تشديد أو ازالة الشكوك لدى الحلفاء والخصوم . وهذه البيئة هي التي تؤدي الى انشاء مناطق نفوذ تميل فيها النزاعات المحلية الى الارتباط بالمجابهات الاقليمية او العالمية ويصبح فيها من المرجح ان تقاوم التطورات الاجتماعية والسياسية اذا بدا أنها تشكل في الانحيازات القائمة . وتعتبر الاحتكاكات الناشئة عن هذا التصلب في حد ذاتها ، في هذا الوقت الذى يتغير فيه الوزن الاقتصادي والسياسي والعسكرى النسبي للبلدان تغيراً أسرع من أى وقت مضى ، مصادر محتملة للنزاع .

١٢٤- وقبلما ينتهي أى مناخ سياسى أسير للتأهب العسكرى الى الانفراج . والحق ان هشاشة الانفراج كانت اكثر السمات مدعاة للقلق في الفترة المستعرضة . فبقاء الانفراج نفسه ، وليست سلامته فقط ، يتوقف بصورة متزايدة على الخطوات المجدية نحو نزع السلاح ، لاسيما فى الميدان النووى . كذلك فان أى انفراج يكون قاصراً على البلدان المتقدمة النمو وحدها يكون ضعيفاً للغاية ولذا يلزم ان يكون صالحاً للتطبيق عالمياً ولا يمكن للانفراج والتعزيزات العسكرية أن يسيرا يدا بيد . فزيادة التعزيزات العسكرية ، وليس التقليل منها لدى مختلف المناطق

J.P. Robinson, The Effect of Weapons on Ecosystems, (NEW YORK), (٧٠)

. United Nations Institute for Training and Research, 1979)

المنكوبة بالمنازعات في العالم ، هي التي تزيد من أخطار التصعيدات العسكرية وتقلل من إمكانات الانفراج بين البلدان النامية . فالتفوق الكبير في القوة العسكرية الذي تتمتع به بعض البلدان الصناعية الكبرى ، والذي ربما يكون آخذاً في الظهور في بعض البيئات الإقليمية ، هو الذي قد يحمل البلدان إلى اعتماد سياسات نهائية ومتشددة إزاء البلدان الأخرى أو إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها أو إلى مجرد العرض الظاهري للقوة . إن سباق التسلح يولد الخوف والشك على بعض المحاور ، ولكنه يقيم على المحاور الأخرى علاقات تفضيلية . وفي بعض الحالات لا تكون هذه أقل تشجيعاً للنزاع ولا أقل خطراً . فمن ناحية قد يحدث أن تنتقل النزاعات من دول المركز إلى دول المحيط ، ومن ناحية أخرى قد تشترك دول المركز في النزاعات المحلية . وهذه هي إحدى الآليات التي تصبح بها المجابهات في المركزية والمحيطية مترابطة على نحو يزيد من أخطار كل منها .

١٢٥- وينزع سباق التسلح إلى جعل البيئة السياسية - الاقتصادية الدولية أكثر تصلباً ومقاومة للتغيير . فهو يغذي الحرص على الخيارات السياسية والاجتماعية التي تختارها البلدان الأخرى ، لا سيما تلك البلدان التي يعتبر أن لها أهمية استراتيجية ، ويشجع على نمط من التحالف والانحيازات قد يقوى المجابهة ، والسيطرة في بعض الحالات . ومن المرجح في حالات كثيرة أن تقاوم عمليات التحول أو التحرر الاجتماعي في هذه الظروف . فهي تصبح عمليات أليمة تؤجل أكثر من اللازم ، وقد تنتهي إلى نزاع طويل ومدمر ، كما اثبت ذلك عدد من أطول الحروب التي حدثت في الماضي القريب وأكثرها إيلاًماً . فقد أصبح اهتمام الدول الخارجية بالتأثير على الخيارات الاجتماعية - الاقتصادية لبلدان أخرى أشبه عموماً بوضع غطاء اصطناعي على حالة متفجرة أصبح فيها خنق التوترات الداخلية أكثر تكراراً بدلاً من حلها . وكلما تلقى الآثار الاجتماعية المترتبة على هذه الظاهرة اهتماماً جاداً ولكن عواقبها واضحة جداً . ويمكن مشاهدة ذلك جزئياً في تضرر طبيعة العتاد العسكري الذي ينقل بوجه خاص إلى البلدان النامية . فقد اضيفت إلى الطائرات المتطورة والعربات المدرعة الحديثة التي يفترض أنها تردع التهديدات المباشرة للأمن القومي ، قاذبة متزايدة من المعدات المخصصة لأغراض شبه عسكرية ، منها بنادق الرش المتطورة الأشد فتكاً ، والأسلحة الأوتوماتيكية ، والقنابل اليدوية ، وناقلات الأفراد المدرعة ، والمدفعية الخفيفة ، وقنابل الخاز المسيل الدموع ، وما إلى ذلك . ويدخل في ذلك أيضاً بعض أدوات مراقبة المجتمعات واستراق السمع ، الأكثر حداثة ؛ وهي توصف على سبيل التلذيف بأنها أدوات ناعمة ورقيقة لمكافحة التمرد (٧١) . وكل نقل من هذا القبيل يمثل أساساً درجة من نقل السلطة

Steve Wright, "New Police Technologies: An Exploration of the (٧١)

Social Implications and Unforeseen Impacts of Some Recent Developments", Journal

of Peace Research, vol. ١٩٧٨ ، العدد ٤ ، الصفحات ٣٠٥ إلى ٣٢٠ .

.../...

السياسية ، حيث انه سوف يستخدم في تحديد الحقائق السياسية التي يسمح لها بأن تسود في حالة غير مستقرة في دولة معينة ، دون الحاجة الى المضايقات الناجمة عن التحدي المتكرر . ويقدر ما تباعد بين من بيدهم السلطة وبين من يتحدونهم ، فانها لا تقتصر على التدخل في عملية تحقيق الديمقراطية وانما تديم المشاكل المتأصلة في البلدان النامية ، ألا وهي مشاكل توفير مضمون اجتماعي - اقتصادي لحريتها السياسية بطريقة سلمية (٧٢) .

١٢٦ - ان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان النامية لن تستفيد من عكس سباق التسلح فحسب ، وانما ستسهم في تشييته على معدل منخفض من التعزيزات العسكرية . وكما اشير في الدراسة عن الصلة بين نزع السلاح والتنمية :

" من المرجح أن تؤدي زيادة الاستقرار في " الجنوب " وقدرته على الحفاظ على استقلاله بتحسين الأداء الاقتصادي ، الى الاقلال من مجالات المنازعات السياسية فيما بين الشرق والغرب ، وجعل الانفراج يقوم على أساس أكثر استقراراً مما كان عليه خلال السنوات القليلة الماضية التي كان فيها قيود المراجعة المستمرة . فأى استثمار اضافي مباشر في تنمية البلدان النامية قد يندو ، اذا ما نظر اليه في هذا السياق ، اسهاماً غير مباشر في الانفراج . وستعزز زيادة تدفقات المساعدة الخارجية الى البلدان النامية احتمالات التنمية ، الا أن ربط هذه العملية بكبح النفقات العسكرية فيما بين الدول المنفقة الرئيسية في الميدان العسكري قد يؤدي الى تهيئة مناخ سياسي جديد قد يصبح في حد ذاته حفاظاً لكبح النفقات العسكرية . وستكون كمية الموارد السالية المتوفرة للتنمية من جراء تدابير نزع السلاح ذات فائدة كبيرة للتنمية ، بيد ان ادراك انها محاولة واعية للنظر الى التنمية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الانفراج ، سيكون كسباً كبيراً للعلاقات بين الشرق والغرب " (٧٣) .

Yoshikazu Sakamoto and Richard Falk, "Demilitarized: A Basic Human Need", Alternatives, vol. VI (1980) pp. 1-16 .

(٧٢)

(٧٣) الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، المرجع نفسه .

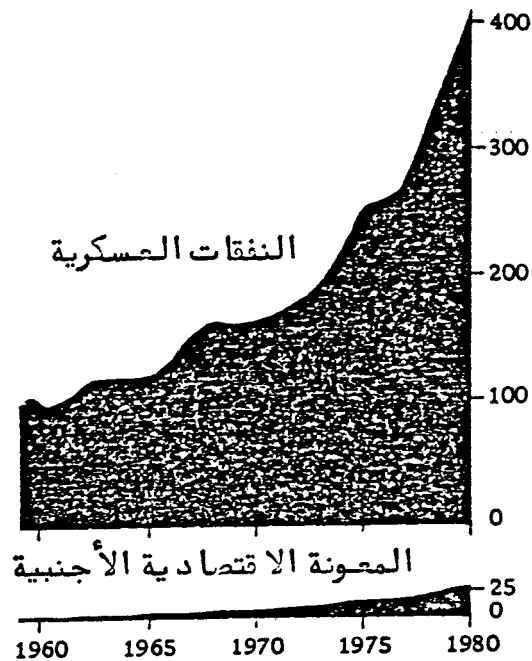
١٢٧ - لقد انصرم عقد انمائي آخر مخلفا وراءه أهدافا لم تتحقق وضعتها الاستراتيجية الانمائية الدولية التي دعت جميع الدول المتقدمة النمو الى اقامة ر.٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي كمساعدة رسمية للبلدان النامية . أما أرقام المساعدات الانمائية المقدمة من بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي فليست متاحة . وكانت المساعدة الانمائية الرسمية ، كجزء من الناتج القومي الاجمالي الجماعي للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد بلغت بالفعل ٣٤ ر. من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٠ ، ثم تقلبت منذ ذلك الحين حول هذا الرقم دون أن تميل الى الاقتراب من الهدف المحدد . وهناك دليل مناسب جدا على أداء البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في مجال تقديم المساعدات التساهلية ، ألا وهو ان جميع البلدان التي تجاوزت أهدافها في المساعدة الانمائية الرسمية وحسنت من معدل ادائها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ كانت بلداناً ذات نفقات عسكرية مستقرة أو متدنية خلال الفترة المذكورة .

١٢٨ - ورغم أنه يتعذر الخروج باستنتاجات ثابتة من الاحجام المعطاة للمساعدة الرسمية ومن التغيرات في النفقات العسكرية لكهريات البلدان المتقدمة النمو ، يمكن تبين أن النفقات العسكرية العالمية الهائلة تمثل أكبر مصدر غير مطروق لامكانية القيام بعمليات نقل دولية تفيد البلدان النامية سواء أكانت في مجالات المالية أم رأس المال أم التكنولوجيا (الجدول ٤) وقد شهدت الأمم المتحدة على مر السنين عدة مبادرات تطالب باتخاذ ترتيبات مؤسسية يمكن بها إعادة توجيه الموارد المتصلة بالنواحي العسكرية نحو الأغراض الانمائية . وتعتبر هذه المقترحات في الأساس رمزا لما تشعر به الدول الأعضاء ، على نحو متقطع ، من حافز على معاقبة الافراط وتشجيع ضبط النفس ومكافحة التقشف عند ما تكون المسألة مسألة حساب النفقات العسكرية العالمية حسابا تناسبيا . ومادامت برامج المساعدة الانمائية وسياساتها مقيدة باعتبارها سياسية - عسكرية يصعب التوصل الى أي ترتيبات مقبولة عالميا . ومع ذلك هناك مجالان على الأقل يمكن اتخاذ اجراءات عملية فيهما .

١٢٩ - ففي المقام الأول ، ينبغي اعطاء أولوية النظر للحاجات الانمائية لأشد البلدان النامية تضررا . وحيث ان معظمها لا يتكبد على أية حال أية نفقات عسكرية ذات شأن فان ذلك يكون أيضا بمثابة اعطاء جائزة رمزية للامتناع عن الانفاق العسكري . ونظرا الى ان غالبية هؤلاء لا تملك المواقع الجغرافية الاستراتيجية التي تجعلها ساحات مرغوبا فيها للرعاية السياسية ، فقد يكون من الممكن التوصل الى نوع من الاتفاق بين البلدان المتقدمة النمو الرئيسية . وهناك ، ثانيا ، حاجة ملحة لتمويل ولو جزء من جهود البحث والاستحداث التي تتركس حاليا للشؤون العسكرية على النطاق العالمي الى استحداث التكنولوجيات ونتاج السلع الرأسمالية التي تناسب الظروف الاقتصادية

٠٠ / ٠٠

الرسم البياني ٤ - النفقات العسكرية للبلدان المتقدمة النمو
والمعونة الاقتصادية الأجنبية المقدمة منها
(بالبلاتين من دولارات الولايات المتحدة)



المصدر : Ruth L. Sivard, World Military and Social Expenditures 1981
(النفقات العسكرية والاجتماعية في العالم) .

السائدة في البلدان النامية ككل . فالكثير من تلك البلدان يجد ان عديداً من التكنولوجيات المتقدمة المتوافرة للعالم الصناعي اما باهظ التكاليف أو انه لا يعينها في شيء . بيد ان المزايا العائدة من هذا التحويل لن تظل مقصورة على البلدان النامية . ولقد سبق ان بينا ان عدداً كبيراً من هذه البلدان غني بالموارد البشرية والطبيعية على حد سواء ، ومن ثم فان دفع خطى ادائها الانمائي يمكن ان يكون بالغ الأثر في رفع القيود المفروضة عرضاً وطلباً على الاتفاق الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو . ومن هذه الناحية ، ومن عدة نواح أخرى ، فان الترابط الاقتصادي الدولي حقيقة ينبغي ان يقبل وأن يوضع تدريعاً على قدم المساواة مع غيره في المستقبل .

١٣- ان زيادة الوعي بالقيود الطبيعية والاقتصادية المفروضة على الموارد البشرية والمادية المتوافرة داخل البلدان وفيما بينها ، يجعل المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد سبيلاً آخر لمواجهة الحقائق حتى وان لم توصف بانها استراتيجية لمنع الحروب بين الكيانات السياسية المختلفة ، الاقتصادية في العالم . فاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ستكون خطوة هامة نحو التماس الحلول المشتركة للمشاكل التي لا يمكن حلها بغير الجهود المشتركة (مثل التلوث بالاشعاعات نتيجة للتجارب النووية ، وتجميع المعلومات المتعلقة بالارصاد الجوية) ، أو التي لا يمكن حلها على الصعيد الوطني أو الاقليمي الا بتكاليف أكبر ، مثل استحداث مصادر جديدة للطاقة (٧٤) . وان عالمية كثير من المشاكل الناشئة عن القيود الطبيعية والاقتصادية المفروضة على الموارد البشرية والمادية ، تجعل حلها داخل الحدود الوطنية والسياسية أمراً متزايد الصعوبة . لذلك ، فان سباق التسلح يعتبر خياراً عكسي الأثر لأنه يفترض وجود نزاع ويعزز مواقف المواجهة في حالة تتطلب التعاون .

١٣١- وقد أكد تقرير عام ١٩٧٧ ما لسباق التسلح من آثار سلبية على مختلف المعاملات الاقتصادية مثل التجارة والنظام النقدي . ولقد أشير في الفصل السابق الى ان النفقات العسكرية الكبيرة على الصعيد القومي كانت لها آثار عكسية على النمو الاقتصادي والعمالة ، وأنها لهذا ، أحد أسباب الركود في الاقتصاد العالمي . كذلك أكد تقريراً عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ ان سباق التسلح وما له من آثار سياسية وعسكرية يشكلان عائقاً خطيراً في سبيل التبادل اليسير للسلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا . وعلى الرغم من ان عدة عوامل أخرى قد ساهمت دائماً في

Egbert John, "The Revival of Functionalist Theory in East - (٧٤)
West Co-operation", Bulletin of Peace Proposals, Vol. 10, No. 1 (1979), pp. 73-77.

التمييز الاقتصادي ، مثل القيود على الواردات والنزعة الحمائية وغيرها من التدابير التقنية الى حد ما المتعلقة بالسياسات ، فانه يتضح ، خاصة في الفترة الأخيرة ، ان سباق التسلح الجارى يشكل على نحو متزايد تشويها لا يستهان به للتبادل الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي على الصعيـــــــــــــــــد الدولي . ويصدق هذا بوجه خاص فيما يتعلق بما يسمى بالسلع الاستراتيجية التي يمكن ان تطلق على أى شيء ابتداءً من المواد الخام الى التكنولوجيا المتقدمة . وفي بعض الحالات ، وهي حالات هامة وان كانت قليلة عدداً ، نفذ الحظر الى حد كاد يصبح محاولة للخنق . ويعتبر فرض الحظر على تبادل التكنولوجيا المتقدمة لأسباب عسكرية أمراً ذا أهمية خاصة فيما بين البلدان التي تختلف في مستوى نموها ، فعندما تكون هذه البلدان معتمدة اعتماداً شديداً على التجارة الخارجية أو على المساعدة التقنية ، يؤدي فرض هذا الحظر الى اعاقه نموها بشكل خطير .

١٣٢ - وينسحب هذا على المعاملات الرأسمالية الخاصة والرسمية فيما يتعلق بالأولى ، منـــــــــ الجدير بالذكر ان الغرض محدود جداً أمام عدد كبير من البلدان النامية للوصول على الصعيـــــــــــــــــد الدولي الى الأموال الخاصة أو الى اسواق رأس المال فالذين يستثمرون أموالهم الخاصة نادراً ما يستثمرونها في المناطق التي يسودها التوتر السياسي والعسكري . كذلك ، وبوجه عام ، فان رأس المال الخاص يتدفق بصورة رئيسية الى البلدان التي تتمتع بالدعم السياسي للبلد المانح . ومن الواضح ان هذا صحيح بالنسبة الى المساعدة الانمائية الرسمية . حيث تحكم تدفقها ، في المقام الأول ، اعتبارات العلاقات السياسية والعسكرية بين البلد المستفيد والبلد المانح . فبالنسبة لبعض البلدان المانحة ، لا توجد علاقة ظاهرة بين الحاجات التمنية في البلدان المستفيدة من جهة وتدفق المساعدة الثنائية من جهة أخرى ؛ بل كانت هناك ، بدلا من ذلك ، حالات قدمت فيها المساعدة لخدمة غرض أبعد هو الحصول على النفوذ أو حرمان الآخرين منه . أو المساعدة في الحصول على تسهيلات تتعلق بالقواعد أو على مزايا عسكرية - استراتيجية أخرى . وهذا ينتقص الى حد كبير من فائدة المساعدة المقدمة ، ويرجع هذا الى أسباب ليس أقلها ان أشد البلدان فقرا البلدان غير الساحلية والبلدان المحرومة الأخرى ، نادراً ما تكون هي البلدان التي لها أعظم أهمية من الوجهة السياسية الاستراتيجية وبالإضافة الى ذلك ، عندما تشوه الاعتبارات السياسية المتصلة بسباق التسلح الشامل تدفقات المساعدة بهذه الصورة ، يشجع هذا البلدان المستفيدة ، في بعض الحالات ، على التورط في المواجهات القائمة بين القوى الخارجية مما يزيد من حـــــــــــــــــدة سباق التسلح .

١٣٣ - ومن الأمور المؤسفة ان الآثار الاجتماعية المترتبة على سباق التسلح لا تشكل حـــــــــــــــــتى الآن مجالا رئيسيا للبحث في القضايا المتصلة بنزع السلاح ، على الرغم من ان الكثير قد قيل بوجه عام عن الانحراف الاساسي الذي يتسم به نزع السلاح . ولكن اذا كان المطلوب لوقف سباق التسلح ثم عكس اتجاهه هو عمل مدروس من أعمال التصميم السياسي ، فمن الأمور الجوهرية أن يكون من الممكن على الأقل ، تصور ما سيكون العالم عليه دون تسلح . فالحياة في ظل الخوف الدائم من حرب لا يريد عاقل وقوعها ، والتعرض مع ذلك لمدد مستمر من صور العداء التي لا بد من الابقاء عليها حتى يستمر إطلاق العنان لسباق التسلح ، أمران يمنعان عامة الناس من مد أيديهم عبر الحواجز

الطبيعية والثقافية لتحقيق التفاهم بين البشر . كذلك تولد هذه الأمور ردود فعل سيكولوجية سلبية ، مثل التوتر والخوف والقلق ، أظهر بعض ما تكشف أخيرا عن سلوك الذين يعيشون بحقبة من مواقع الحوادث النووية الرئيسية انها ادت أيضا الى ظهور أعراض أمراض جسمانية . وتبين بعض الأعمال الرائدة التي تشجعها اليونسكو في ميدان التثقيف في نزع السلاح ان الخوف من المجهول يشكل عقبة سيكولوجية خطيرة أمام نزع السلاح (٧٥) . وحتى يتغلب عامة الناس على هذا الشعور الغامر بالخوف ، فانهم يحتاجون الى القدرة على تصور عالم منزوع السلاح وهو امر لا يستطيعونه فيما يبدو طالما استمر سباق التسلح .

See Betty Reardon, " Obstacles to Disarmament Education " , in
Obstacles to Disarmament. Paris , UNESCO 1981 .

(٧٥)

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

١٣٤- ان سباق التسلح ، ولا سيما في الميدان النووي ، مقدم على جولة تصعيد جديدة فسي الثمانينات ، يحركه زخم تكنولوجي جامح والتزامات استراتيجية بغير حدود بتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف السياسية العسكرية . ومن أهم ما خلفته السبعينات عدة نزاعات لم تسو بعمد ، وحالات نزاع أخرى في سائر أنحاء العالم ، وهناك خطر حقيقي في أن البعض منها قد يصبح مناسبات يمكن أن تؤدي الى استعمال ما يوجد من ترسانات الأسلحة ، بما في ذلك الأسلحة النووية المهلكة . وقد وقعت عدة تطورات في اثناء الفترة قيد الاستعراض كانت نتيجتها أن ازدادت مخاطر نشوب حرب نووية بالصدفة ، أو نتيجة خطأ في التقدير أو على سبيل العمل الاستراتيجي . كما يتكرر التأكيد على زيادة نطاق وتوسيع شمول المبادئ الاستراتيجية التي تنظر الى العالم بأسره على أنه مسرح استراتيجي متكامل متعدد المستويات .

١٣٥- وفي ظل مناخ دولي يتسم بالتدهور ، نجد أن علاقة السببية الضارة بين الجوانب التكنولوجية والاستراتيجية لسباق التسلح النووي ، التي اقتضت أساسا على الدول العسكرية الرئيسية ، نتج عنها ركود فعلي في عملية المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي . وأكدت الفترة قيد الاستعراض أيضا ان الانفراج هش ما لم يصحبه عمل سياسي في ميدان بناء الثقة والأمن وتخفيضات ذات معنى في التعزيزات العسكرية الهائلة وفقا لبدأ الأمن غير المنقوص ، كما أكدت ذلك الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة (القرار د ١٠ - ٧) . وتشمل التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين تراجعا عن توافق الآراء الدولي بشأن استراتيجية لنزع السلاح ، كان هدفها الفوري هو القضاء على خطر الحرب النووية ، وتنفيذ التدابير الرامية الى وقف سباق التسلح وعكس مساره بغية تحقيق نزع السلاح العام والكامل في اطار رقابة دولية فعالة . وعجز الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، المعقودة في سنة ١٩٨٢ ، عن الاتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح وعلى أسباب الفشل في تنفيذ مقررات وتوصيات الدورة الاستثنائية الأولى ، يعكس الى حد كبير نتيجة من فيض النتائج المترتبة على المناخ الدولي الواضح بالتدهور والذي يتعرض حاليا لتهديدات لم يسبق لها مثيل ناجمة عن امكانية التدمير العميقة لسباق تسلح فسي كامل عنفوانه .

١٣٦- وفي اثناء السنوات الأربع الماضية ظلت النفقات العسكرية العالمية تتصاعد بمعدل يقدر بحوالي ٣ في المائة سنويا (في الحجم) وبذلك تكون قد تزايدت بسرعة تفوق سرعتها في السنوات الأربع السابقة ، على الرغم من الأداء المتدهور للاقتصاد العالمي . وهكذا أصبح العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية ، اذا قيست بوصفها حصة من مجموع الانتاج العالمي ، أثقل ، نظرا الى الاستهلاك غير المنقوص لموارد العالم المحدودة والتي كان يمكن ، لولا ذلك ، توفيرها للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، لا سيما في البلدان النامية . كما ان آثاره الاجتماعية والسياسية قد

ازدادت خطورة ، نظرا الى أن الأعباء الاقتصادية تبت بذور عدم الرضاء الاجتماعي والتوتر السياسي داخل الدول وفيما بينها .

١٣٧- ويدخل في دينميات سباق التسلح ما يتجاوز مجموع النفقات العسكرية قائمة مستكملة للمشاركين فيه الكبار والصغار . فديناميات سباق التسلح والأغراض التي يخدمها ومختلف المظاهر التي يتخذها قد حولته الى ظاهرة سياسية ذات تأثير معاكس على الخيارات الاجتماعية - الاقتصادية العالمية . وسباق التسلح ، ان يجعل البيئة السياسية - الاقتصادية الدولية أكثر تصلبا وأكثر مقاومة للتغير ، يثير القلق بشأن الخيارات السياسية والاجتماعية التي تختارها البلدان الأخرى ، وبخاصة تلك التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية ، وهو يشجع على نمط من التحالف والانحياز يعزز مواقف المواجهة في حالة تتطلب التعاون في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية على السواء . وكان من الملامح البارزة للعلاقات الدولية في الفترة قيد الاستعراض تزايد الترابط الذي تجلّى في عدة مجالات . فقد ازداد ترابط العالم حيث يواجه مشاكل إما أنها من النوع الذي لا يمكن تسويته بطريقة أخرى خلاف بذل الجهود المشتركة (مثلا التلوث الإشعاعي الناتج عن التجارب الذرية ، وتقاسم المعلومات في مجال الأرصاد الجوية) ، وإما أنها مشاكل لا يمكن حلها على الصعيد القومي أو الاقليمي الا بتكلفة عالية جدا مثل تطوير مصادر جديدة للطاقة . والطبيعة العالمية للعديد من المشاكل الناشئة عن القيود الطبيعية والاقتصادية التي تحدّ من الموارد البشرية والمادية ، تزيد من صعوبة حلها داخل الحدود الاقليمية والسياسية . ولذا يصبح سباق التسلح خيارا غير منتج نظرا الى أنه يفترض وجود النزاع في حالة تتطلب التعاون . وهكذا ، ففي حين أسهمت عدة عوامل أخرى في التمييز الاقتصادي ، مثل القيود الموضوعة على الاستيراد ، والنزعة الحمائية وغيرها من التدابير التقنية المماثلة المتعلقة بالسياسة ، فمن الواضح ، لاسيما في الفترة الأخيرة ، أن سباق التسلح الجارى يشكّل على نحو متزايد تشويها كبيرا للتبادل الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الدولي .

١٣٨- ان ما يتراوح بين ٣ و ١٢ في المائة من الانتاج العالمي من عدة معادن استراتيجية تتساوى أهميتها للقطاعين المدني والعسكري في مجال الصناعة ، يستهلك حاليا في الأغراض العسكرية ؛ وفي حالات معينة مثل استهلاك النفط ، تستهلك الصناعات العسكرية بمفردها ما يتراوح بين ربع وثلث مجموع الاستهلاك البترولي القومي لجميع الأغراض . والاستهلاك العسكري للموارد ، سواء أكانت بشرية (اليد العاملة) ، أو طبيعية (الوقود ، والمعادن التي لا تستعمل كوقود) ، أو مادية (رأس المال والتكنولوجيا) ينافس مباشرة على الموارد التي كان يمكن ، لولا ذلك ، توفيرها للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، ويؤثر تأثيرا غير مباشر على اولويات تخصيصها . وفي ظل التوزيع الجغرافي متفاوت لهذه الموارد فيما بين الدول ذات القدرات التكنولوجية متفاوتة في التغلب على القيود المادية المفروضة على الموارد ، وكذلك التباين في المعدلات الحالية لاستهلاك الموارد فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، شهدت الفترة قيد الاستعراض نزاعات متكررة متصلة بالموارد طفت على السطح في عدة محافل دولية تتناول جوانبها العديدة ، أي التمويل ،

والهدد العاملة، والتكنولوجيا والتجارة والمعادن والطاقة. والتصاعدات التي تحدث في سباق التسلح مؤدية الى زيادة استهلاك الموارد للأغراض العسكرية، لن تقتصر نتيجتها على تفاقم خطورة النزاعات الحالية ذات الصلة بالموارد بل هي تحمل في طياتها أيضا خطرا لا يستهان به فسي أن تصبح عاملا اضافيا في تخصيص نفقات عسكرية أكبر وزيادة تصعيد سباق التسلح. ولا يمكن التخلص بسهولة من المخاوف في هذا الصدد لأنه بالمقارنة بالفترة قيد الاستعراض لم يواجه عالم ما بعد الحرب البتة هذا العدد الكبير من حالات التوتر المتصلة بالموارد مما يتبدى بأشكال مختلفة وفي العديد من الأماكن في آن واحد.

١٣٩- وقد أثارت التهديدات المتزايدة للسلم والأمن الدوليين والمتمثلة في سباق تسلح متصاعد يفرض مطالبه الاضافية على الموارد العالمية، مجموعة كبيرة من المخاوف يبدو أن الاهتمام العمام سيبقى مرگزا عليها في فترة الثمانينات. فما هو الحد الأقصى للالتزامات في مجال النفقات العسكرية؟ وهل وصل العالم أو هو في سبيله الى الوصول الى الحد الفاصل الذي ستختلف بعده كل الاختلاف عما هي عليه حتى الآن أية تصعيدات اضافية في سباق التسلح، أو القواعد الأساسية التي تتحكم فيها؟ من الواضح انه تم بلوغ حد فاصل هام من هذا القبيل يتخذ شكل حدوث ضعف عالمي في عملية النمو الاقتصادي يظهر من معدلات الزيادة في الناتج القومي الاجمالي. فلعدة سنوات مر الاقتصاد العالمي بعملية مستمرة من النمو البطيء أو الأخذ في التدني يبدو أنها ستستمر على الرغم من امكان توقع بعض الانتعاش الاقتصادي. وطالما كانت النفقات العسكرية العالية تتعايش مع المعدلات العالية للنمو الاقتصادي في العالم المتقدم النمو فربما لم يكن يُنظر اليها دائما على أنها أعباء اقتصادية هائلة. بيد أن السبعينات قد أحدثت تغييرات ملحوظة في سرعة وعملية النمو الاقتصادي، كما ينخفض القبل الاجتماعي للنفقات العسكرية انخفاضا كبيرا.

١٤٠- وينتج عن اجراء المقارنات التاريخية لبعض البلدان المصنعة الرئيسية نمط من أنماط الأداء الاقتصادي يتفق الى حد كبير جدا مع التوجه المدني والعسكري النسبي لجهودها التكنولوجية؛ وتبين خبرتها الى حد كبير أن البلدان التي ركزت تركيزا شديدا على التكنولوجيا العسكرية كانت معدلات النمو فيها أبطأ من البلدان التي لم تكن سباقة الى التطوير في الميدان العسكري. والدرس الرئيسي الذي يتعين أن نتعلمه من خبراتنا، لهذا السبب، هو أن أهمية الفوائد العرضية المدنية المستفادة من التكنولوجيا العسكرية إما أنها قد غولي فيها مغالاة شديدة و/أو أنها وضعت في المكان الخاطئ تماما.

١٤١- ومع أن ظاهرة سباق التسلح، سواء في زخمها التكنولوجي أو في توجهها الاستراتيجي، تنطلق أساسا من بضع دول عسكرية رئيسية من دول العالم المتقدم النمو، فإن نتائجها قد أصبحت بوضوح عالمية في طبيعتها. ونظرا الى عدم اتخاذ تدابير ذات معنى لنزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، فإن سباق التسلح لم يصبح أكثر تعقيدا فحسب، بل أكثر رسوخا مع ما يصحبه من خطر احتمال أن يتورط واحد أو أكثر من المشتركين الرئيسيين، طوعا أو كرها، في سباق التسلح في النزاعات الاقليمية على نحو مباشر أو غير مباشر. ومن الناحية العملية فإن جميع النزاعات

العسكرية التي يقدر عددها بـ ١٣٠ نزاعاً والتي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية قد وقعت في البلدان النامية . ومن المعروف أن البلدان التسعين التي عانت من تلك النزاعات فعلاً ، أو كانت قريبة الصلة بها لم يكن من بينها سوى ١٢ بلداً تمتلك قدرات ذات أهمية على إنتاج الأسلحة المستخدمة في تلك النزاعات ، بل إنها استوردت الأسلحة والدراية التكنولوجية من العالم المتقدم النمو عموماً ومن الدول العسكرية الرئيسية خصوصاً . ومهما تكن الأسباب المباشرة لكل حرب من الحروب المحلية في البلدان النامية ، فإن هذه الحقيقة في حد ذاتها قد حولت ظاهرة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي ، وهي ظاهرة ضخمة ومتزايدة النمو سواء في الحجم أو الشمول ، إلى أداة رئيسية لربط سباق التسلح الجارى فيما بين المشتركين الكبار فيه بالنفقات العسكرية ، الشديدة التباين ، في البلدان النامية . وقد ازداد باطراد تورط الموردين في حالات النزاع وفي النزاعات القائمة فيما بين البلدان المتلقية طوال السبعينيات ، وفي حالات عدة تمت فيها عمليات رئيسية لنقل الأسلحة أثر هذا العامل على النتيجة الفعلية لتلك النزاعات . ويلزم تسوية النزاعات وحالات النزاع التي تحيط بالبلدان النامية ليس فقط بسبب تدبير القوى البشرية الذى تسببه للمتأثرين بها مباشرة وبسبب ما تنطوى عليه من مخاطر اتساع التصاعد ، بل أيضاً لأنها تقدم حافزاً قوياً على زيادة النفقات العسكرية في البلدان التي تعاني منها . وظاهرة انتاج الأسلحة محلياً في البلدان النامية ، والتي تقتصر حتى الآن على بضع منها وتحركها النزاعات الناشئة فعلاً ، يمكن أن يُنظر إليها أيضاً على أنها تعكس تزايد عدم الرغبة من جانب معظمها في أن تتورط فيما لدى موردي أسلحتها من اعتبارات استراتيجية لا تتفق مع اهتماماتها الأمنية المباشرة .

١٤٢- وهذا التقرير ، ان يخلص الى النتائج المذكورة أعلاه ، انما يعرض النتائج الاجتماعية - الاقتصادية لسباق التسلح في اطار الآثار المعاكسة المترتبة عليه بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين . وهذا هو مجال البحث الذى حددته للتقرير أحكام قرار الجمعية العامة ١٤١/٣٥ . وعلى الرغم من الأدلة الوفيرة التجريبية والتاريخية التي توضح أن سباق التسلح ، لا سيما في الميدان النووى ، يمثل أكبر الأمثلة المعروفة في التاريخ للتحويل الهائل للموارد التي كان يمكن لولا ذلك أن تتوفر للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، فإن أقوى الدول عسكرياً والتحالفات السياسية - العسكرية الرئيسية التي تقود المسيرة في سباق التسلح ، والدول الأخرى التي تقلدها بشكل غير مباشر ، وربما عن غير رغبة ، في الميدان التقليدى في الأماكن الأخرى ، دأبت على تحمّل الأعباء الاجتماعية - الاقتصادية لنفقاتها العسكرية كما لو كانت تكاليف لا مفرّ من دفعها ثمناً للأمن القومى . بيد أن عدم التقبّل السياسي لما يطلق عليه التكاليف الاجتماعية - الاقتصادية الحتمية لم يـزـد فحسب من المشاركة الجماهيرية بل وصل بها الى مستويات لم يسبق لها مثيل وذلك في ظل وعي أعداد متزايدة من الأشخاص المستنيرين المهتمين في سائر أنحاء العالم بأن سباق التسلح يشكّل تهديداً أكثر منه حماية لمستقبل الانسانية .

١٤٣- ونظراً الى أن سباق التسلح النووى يشكّل أخطر تهديد للأمن الدولى فإن من حق الدول النووية على نفسها بقدر ما هو من حق بقية العالم عليها أن تتخذ تدابير فعّالة لوقف مجرى هذا السباق ثم عكس مساره . وان الحد من سباق التسلح دون التوصل الى اتفاقات عن طريق التفاوض

لتخفيض مستويات التعزيزات العسكرية شبيه ببناء حوايط حول بئر لا قرار له . ولا يمكن كسر حدة التصاعد المستمر لسباق التسلح النووي دون اتخاذ تدابير فعالة لوقف تجريب الأسلحة النووية وتكديسها وانتاجها ووزعها . وإذا كانت الثقة السياسية شرطاً مسبقاً لتخفيض مستويات التعزيزات العسكرية ، فإن تدابير بناء الثقة من الناحية العسكرية ستخدم غرضي الانفراج ونزع السلاح على السواء . ولتشجيع التخفيض العام لمستويات التعزيزات العسكرية وفقاً لمبدأ الأمن غير المنقوص ينبغي تذكرة أن أمن أصغر بلد يساوي في الأهمية لرفاهه القومي أمن أكبر الدول العسكرية . ولذا تستلزم الاتفاقات الدولية لتخفيض التعزيزات العسكرية اشتراك جميع البلدان والتسوية السلمية لجميع حالات النزاع . ومن الواضح أن هناك توافق آراء أخذ في الظهور فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة ، كما تعبر عن ذلك الوثائق المقدمة منها الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وهذا يشمل تأكيداً قوياً على قصر الاهتمامات الأمنية القومية على التهديدات الملموسة بالعدوان عبر الحدود ؛ وضمانات أمن فيما يتعلق بالتهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها ضد دولة غير حائزة لها ؛ وتدابير عاجلة لتسوية حالات النزاع المستمرة الناشئة عن سياسات الاستعمار والعنصرية . ولا يمكن لنزع السلاح أن يحرز تقدماً إذا ظل استعمال القوة هو العامل السائد في العلاقات الدولية الحالية . وينبغي إيجاد مناخ دولي تحل فيه حالات النزاع الموجودة بالوسائل السلمية دون غيرها ويصبح فيه الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها القاعدة الأساسية في الحياة الدولية . ولتحقيق هذه الغاية ينبغي تعزيز آليات الأمم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات سلمياً وتعديلها كي تلبي الاحتياجات الحالية ، وينبغي تشجيع جميع الدول على الاستفادة منها استفادة كاملة .

١٤٤ - وفي حين وصف تقرير عام ١٩٧٧ سباق التسلح بأنه عامل رئيسي يؤثر تأثيراً معاكساً على الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصناعية والتكنولوجية لجميع البلدان ، فإنه أشار أيضاً الى الحاجة الى اجراء مزيد من التحليل لأثر هذه النتائج في البلدان ذات معدلات التنمية المتباينة . ويحاول هذا التقرير أن يبين أن الانكماش الاقتصادي الحالي ليس مجرد ظاهرة دورية وأن النفقات العسكرية ، حتى بالمعدلات الحالية لنمو النفقات العسكرية تشكل عبئاً اقتصادياً أثقل ، ناهيك عن الغرامات الاجتماعية - الاقتصادية الإضافية التي يحتمل أن تصاحب تزايد مستويات الاستهلاك العسكري . وبالنسبة الى الاقتصادات السوقية ، فإن مشاكل مثل التضخم والبطالة قد ازدادت حدة بسبب النفقات العسكرية الكبيرة . كما أصبح من الواضح تماماً وجود ترابط وثيق بين المبالغ الهائلة التي تخصص للبحث والاستحداث العسكريين ، والمعـددات المنخفضة للإنتاجية في القطاعات المدنية . وفي الاقتصادات المخططة مركزياً فإن قيود توافر الموارد التي يتعرض لها النمو الاقتصادي ، سواء أكان ذلك راجعاً الى نقص اليد العاملة أم الى الاختناقات في تكوين رأس المال ، قد ازدادت سوءاً الى حد ما بسبب النفقات العسكرية . والعملية الانمائية في البلدان النامية ، بالإضافة الى أنها تضار من جراء ضخامة النفقات العسكرية لهذه البلدان ، تعاني أيضاً من بطء عملية النمو الاقتصادي في العالم المتقدم النمو . وأهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية التي تستند الى افتراضات استقرار الأداء الاقتصادي في العالم المتقدم النمو

تواجه احتمالا مؤلما بتنقيحها نزولا في وقت أصبح فيه انجازها المعجل حاسم الأهمية للرفاهية القومية للبلدان النامية . ومن الملامح الملفتة للنظر في الفترة قيد الاستعراض الدليل المتزايد على أن التخلف أو نقص التنمية أو سوء التنمية تشكل مصدرا رئيسيا لانعدام أمن البلدان النامية، التي يواجه العديد منها توترات أعظم تنشأ من التحدي المتمثل في توفير المضمون الاجتماعي - الاقتصادي للاستقلال السياسي ، بالمقارنة بالفترة الأولى التالية لعهد الاستعمار عند ما كانت التهديدات التقليدية الموجهة لاهتماماتها الأمنية تتركز الى حد كبير على حالات خارجية مثل مشاكل الحدود التي لم تسو بعد ، والخلافات المزمنة مع البلدان المجاورة .

١٤٥ - وقد أبرز تقرير عام ١٩٧٧ الصلة بين ظاهرة التسلح ، من ناحية ، والتنمية ، من ناحية أخرى ، باعتبارها تتطلب النظر العاجل . وقد أكدت الدراسة عن الصلة بين نزاع السلاح والتنمية تأكيداً قاطعاً ان سباق التسلح والتنمية تربطهما علاقة تنافس ، لا من حيث متطلبات كل منها من موارد العالم المحدودة فحسب ، بل أيضاً فيما يتعلق بالمواقف والتصورات . وتنظر هذه الدراسة ، التي تعتمد منظورا عالميا ، الى التنمية بوصفها مطلباً عالمياً يشمل الحاجة الى نمو اقتصادي مطرد ونشط في البلدان المتقدمة النمو والى أداء اجتماعي - اقتصادي معجل في البلدان النامية . وعن طريق النظر الى سباق التسلح كتهديد رئيسي للأمن الدولي ، ووصف التنمية المتوقفة أو الراكدة كمصدر غير عسكري لانعدام الأمن ، أقيمت علاقة ثلاثية بين نزاع السلاح والأمن والتنمية . ويلزم ادخال هذا المنظور في مختلف المحافل الدولية التي تتناول مشكلتي نزاع السلاح والتنمية كلاً على حدة . وان منع الاستهلاك العسكري من الاستيلاء على موارد العالم المحدودة وتحويل الموارد التي يجري استهلاكها لهذا الغرض بالفعل الى الأغراض العسكرية وتحويلها تجاه التنمية الاجتماعية - الاقتصادية هي المتطلبات الأساسية لاستراتيجية نزاع السلاح . وهذه المتطلبات تشكل أيضاً ، من منظور عالمي ، الشروط الرئيسية للتعميل باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهي ، كما ذكر سابقاً طريقة أخرى لتقبل الحقائق الاقتصادية الدولية . ومن المعجز بوجه خاص في هذا الصدد القيام بحزيم من الاستكشاف للفوائد التي سوف تترتب على التدابير الرئيسية لنزع السلاح ، سواء أكانت تتصل بتخفيض الميزانيات العسكرية ؛ أم بتحويل الأموال من القطاع العسكري الى القطاع المدني للاقتصاد ؛ أم بتوجيه جزء من الجهود الضخمة المبذولة في البحث والاستحداث العسكريين على الصعيد العالمي الى تطوير التكنولوجيات المناسبة ذات الأهمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية . ويلزم اتخاذ اجراء عالمي حازم بغية تجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها تدريجياً . وينبغي مواصلة ومضاعفة الأنشطة المضطلع بها الآن في الأمم المتحدة لتحقيق تلك الغاية ، وحتى يتم التفاوض على اتفاقات دولية مناسبة ينبغي تشجيع سياسات ضبط النفس في ميدان النفقات العسكرية . وعلاوة على ان تخفيض الميزانيات العسكرية ، وأولها ، ميزانيات أكبر البلدان وأكثرها تسليحاً ، يؤثر تأثيراً ملموساً في الصلة المباشرة القائمة بين نزاع السلاح والتنمية ، فانه سيشكل تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح ، ان سيسهم في تخفيض مستوى جميع الأنشطة العسكرية ، لا أسلحة معينة فحسب ، وسيعزز الثقة فيما بين الدول ويزيد ها ، ويسهم في تحسين المناخ الدولي .

١٤٦- ومن الشروط الضرورية لوجود وعي عام يقظ وناقد وقادر على المحاسبة على الغرامات الاجتماعية - الاقتصادية لسباق التسلح أن يتوفر المزيد من الانفتاح في المعلومات عن مدى ضخامة الانفاق العسكري ، أى طبيعة النفقات العسكرية وحجمها وأغراضها وعن ترسانات الأسلحة المملوكة ، لا سيما في الميدان النووي . ويدخل في ذلك أيضا التدقيق المستمر المستنير في أمر الفرص الضائعة والخيارات المهدورة . وبفضل عدد من الدراسات التي أجريت بمساعدة الخبراء المؤهلين ، والآراء النفاذة التي قدمها العديد من معاهد البحث والمنظمات غير الحكومية والجماعات الأخرى المعنية أصبحت الأمم المتحدة مركزا لتبادل الأفكار البناءة المتصلة بمختلف جوانب سباق التسلح وحتمية نزع السلاح . ويلزم المزيد من التعزيز لدورها كجهة لتنسيق وتجهيز ما يقدمه مجتمع الاشخاص المهمتين بالأمر في جميع أنحاء العالم من معلومات وتحليل . وان ممارسة كالممارسة الحالية ، ان تحاول الوصول الى الجمهور وتحذيره من النتائج الاجتماعية - الاقتصادية المتزايدة الخطر التي تترتب على سباق التسلح ، لا تساعد على تقديم تحليل مستكمل للتطورات الجديدة الرئيسية فحسب بل هي تستفيد أيضا من التقييم الجماهيري للظاهرة . وفي نهاية الأمر فان الاستياء الجماهيري المتزايد من سباق التسلح وطابعه العالمي تقريبا هو الحد الفاصل الرئيسي الذي يرى هذا التقرير ان أية جولة جديدة من جولات تصعيد سباق التسلح سوف تواجه بعده رفضا اجتماعيا أقوى .

١٤٧- ويوصي الفريق بالتحديد ، في الوقت الذي يؤكد فيه من جديد الحاجة الى استمرار تحليل النتائج الاجتماعية - الاقتصادية لسباق التسلح ، باتخاذ الأمم المتحدة المزيد من الاجراءات في مجالات مثل تحسين قاعدة البيانات الاحصائية المتعلقة بالميزانيات العسكرية ، والتفهم الأكبر للجدوى الاقتصادية والتكنولوجية للتحويل فيما بين البلدان ذات معدلات التنمية المتباينة ؛ والتعمق في بحث دور التكنولوجيا الثنائية الغرض في اطار نظام اقتصادى دولي جديد ، وبمساعدة جهود تعاوني دولي لكشف الآثار المعاكسة المترتبة على البحث والاستحداث العسكريين بالنسبة للقطاعات المدنية للصناعة خصوصا والأداء الاقتصادي عموما ؛ واتخاذ الأمم المتحدة تدابير وقائية لمنع تسليح الفضاء الخارجي .

١٤٨- ان الاهتمام الحيوى الذى تبديه جميع البلدان بوقف سباق التسلح ونزع السلاح يهيئ للأمم المتحدة دورا فريدا في تنظيم عمل دولي قوى من أجل نزع السلاح . ويؤكد الركود الحالي في مفاوضات نزع السلاح ، مقترنا بفشل دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في اقرار برنامج شامل لنزع السلاح (أشار اليه تقرير عام ١٩٧٧ على انه استراتيجية مترابطة في ميدان نزع السلاح) ، الحاجة الحتمية لأن تعمل الأمم المتحدة بتصميم في الفترة المقبلة فسي سبيل متابعة المفاوضات الرامية الى تحقيق هذا الهدف الهام بحزم . ويلزم أيضا أن تزيد الأمم المتحدة من تعزيز وتطوير أنشطتها الرامية الى تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد نزع السلاح . ويمكن للمنظمات غير الحكومية ، ومعاهد بحوث نزع السلاح ، ومنظمات العلماء ، كما تبين في اثناء الدورة الاستثنائية الثانية ، أن تلعب دورا هاما في تشجيع أهداف نزع السلاح ، وينبغي اتاحة الفرصة الكاملة للاصغاء اليها . ولذا ينبغي النظر في الطرق التي يمكن بها زيادة تشجيع اسهام هذه المنظمات . ان شن الدورة الاستثنائية الثانية حملة عالمية لنزع السلاح يفتح آفاقا

جديدة أمام أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تنمية الضمير الدولي وتربية الرأي العام العالمي على تأييد نزع السلاح . وهذا التقرير المقدم عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره البالغة الضرر بسلم العالم وأمنه هو التقرير الأول الذي أنجز بعد اختتام الدورة الاستثنائية الثانية ، وينبغي أن ينظر إليه على أنه اسهام في تعزيز أهداف الحملة العالمية لنزع السلاح ، وهي إعلام الرأي العام العالمي وتربيته وتعبئته لتأييد نزع السلاح .
